

البركان

الدولة الإسلامية.. ماذا تعني؟

عادل حسين



المركز العربي للإسلامي للدراسات

الإسلام وقضايا العصر (١)

إيران

الدولة الإسلامية.. ماذا تعني؟

عادل حسين

المركز العربي للإسلامي للدراسات

الناشر

المركز العربي للإسلامى للدراسات

٢١٢ ش بورسعيد - السيدة زينب - القاهرة

ت: ٣٩٢٣٧٥٥ - ٣٩٠٩٧٦١

فاكس: ٣٩٠٠٢٨٣

الغلاف إهداء الفنان

عصام حنفى

الإشراف الفنى

طارق الكركيت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

باسم الله وبحمده، أقدم هذا الكتاب الذى أرجو أن يكون حلقة أولى فى سلسلة أنوى إصدارها تباعا إن شاء الله، فقد قدرت أن جمع المقالات التى نشرتها «الشعب» فى كتب يختص كل منها بموضوع معين (الاقتصاد المصرى مثلا، أو المواجهة مع الحلف الأمريكى-الإسرائيلى، أو طبيعة النظام الدولى المعاصر.. إلخ)، رأيت أن هذا يساعد القارئ المهتم على معرفة رأى الكاتب فى هذا الموضوع فالمقالات بطبيعتها كتبت فى تواريخ ومناسبات مختلفة، وقد ينسى بعضها بعضا، ولذا فإن لضمها فى خيط واحد يجعل استيعاب الفكرة العامة أيسر، والتأمل أجدى. وسيلحظ القارئ إن شاء الله أن المقالات المختلفة فى موضوع الكتاب المعين تعبر عن تكامل فى النظرة، بل سيلحظ القارئ أن مواضيع الكتب هى أيضا متشابكة وتعبر عن تكامل فى النظرة الكلية.

والنظرة الكلية للمؤلف تبدأ بهدف إعلاء كلمة الله مع كل ما يرتبط بذلك من أحكام ضرورية تعلمناها فى القرآن والسنة.. ولكن بعد هذه البداية ينشأ الجهاد الفكرى الأكبر (الذى يختلف فيه الناس) من أجل إجابة الأسئلة المحددة التى نواجهها (أفرادا وجماعات) فى العصر الذى نعيشه، وفى الأمة المعينة التى شاء الله أن نكون من بين أبنائها.

ولكن مادامت الإجابات متصلة بالأصول العامة المشتركة، فإنها لابد من أن تكون مترابطة بمنطق واحد، فما نصل إليه فى قضايانا الإقليمية يرتبط بالضرورة مع ما نراه فى أمر العالم كله ونظمه، وكذلك فإن ما نراه فى الخارج يتربط بالضرورة مع ما يجرى فى الداخل (مصر).. وحتى داخل مصر فإن ما نراه فى أمر نظمها السياسية يرتبط بالضرورة مع ما نراه فى نظمها الأخرى، فالنظام

السياسى الذى نستهدفه (والذى يختلف تماما عن نظامنا السياسى الحالى) يتسق بالضرورة ويتربط مع النظام الاقتصادى الذى نرجوه، ومع النظام الثقافى والتعليمى... إلخ.. وكله مربوط، بل مشروط، بالتدين وتقوى الله.

إذا وفقنا الله فى إصدار سلسلة الكتب سيلحظ القارئ أن ما يجيء فى كل كتاب هو تحليل يتراكم ويتكامل فى نتائجه، وسيلحظ القارئ من ناحية أخرى أن كل كتاب هو فى الحقيقة وكما ذكرت حلقة تتربط مع الكتب الأخرى التى تليه، لكى تتشكل فى النهاية نظرة إسلامية كلية لمشاكل مصر فى قلب أمتها العربية والإسلامية، بل وفى قلب النظام الدولى المعاصر.

* * * * *

فى هذا الإطار يصدر هذا الكتاب عن «الجمهورية الإسلامية فى إيران»، شاملا مقالات كتبها فى هذا الشأن عبر ثماني سنوات. ويجب التأكيد فى هذه المقدمة على أن قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩ بقيادة الإمام الخومينى رضى الله عنه، كان نقطة تحول فى تاريخ النهضة الإسلامية المعاصرة، وفى تاريخ الأمة الإسلامية، ويجب أن ندرس هذا الحدث وتطوراته من هذا المنظور.. وأحسب أن دول الاستكبار (وضمنها إسرائيل) أدركت هذا المغزى لنجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكن ظلت الغالبية فى مصر (وفى كثير من بلاد العرب والمسلمين) بعيدة عن الإدراك العميق لما جرى فى إيران ودلالاته، وقولى هذا لا ينطبق على الحكام وحدهم.. وأحمد الله أننى لم أكن من هؤلاء الغافلين، ولذا فإن متابعتى عبر القراءة لأحوال الجمهورية الإسلامية لم تنقطع، مؤمنا بأن ما يتحقق هناك هو فعل إلهى يتجاوز فى نتائجه أهل إيران.. وقد أثبتت التجربة وإنجازاتها أن الإسلام فعلا يملك الحلول المناسبة والمعاصرة لمشكلاتنا.. وكذلك ثبت أن السائر فى طريق التمكين للإسلام وحكمه شأنه شأن القابض على الجمر، فتواغيت الأرض ستجمع صفها ضده وتحاربه حتى يقضى الله فى أمرها.

من هنا فإن زيارتي الأولى لإيران (١٩٨٩) لم تكن اقتحاماً لمجهول، ولكنها كانت فرصة لاختبار كل ما كنت قد قرأته عن الجمهورية الإسلامية أو سمعته. إلا أن هذه الزيارة (الجزء الأول من الكتاب) جاءت في أسوأ اللحظات، فبعد ابتلاء الحرب المجنونة كانت إيران في دمار شديد وضياح حتى خيف على استمرار تجربتها، ولكنني رأيت -رغم هذا- عوامل القوة والاستمرار كامنة، وبالتالي أردت في مقالاتي أن أنشر الفهم الصحيح، وأدعو للقاء العرب والمسلمين مع الجمهورية الإسلامية.

وبعد زيارتي الأولى، تواصلت كتابتي في هذا الاتجاه لدى كل مناسبة، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، فلدى رصد التطورات الايجابية في أمتنا، تجاوزاً للهزيمة والفرقة، كنت أشير دوماً إلى ما يتحقق في الجمهورية الإسلامية، كبند أساسي في هذه التطورات الايجابية.. وقد اخترت في هذا الصدد ثلاث مقالات (الجزء الثاني من الكتاب).. المقالات كالعادة كانت تربط حديثي عن إيران بالتطورات الايجابية في المنطقة. ففي المقال الأول كانت الإشارة إلى الأوجه الجديدة للقوة الجيوسياسية الإيرانية في إطار الحديث عن مؤتمر القمة العربية وعن تطورات تركيا وفي المقال الثاني كان الحديث عن معجزات الثورة الإسلامية وإنجازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في إطار ما يجري بعد القمة العربية، وفي إطار ما يجري في تركيا والسودان.. أما المقال الثالث فكان في إطار الهجوم على المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في القاهرة (١٩٩٦)، وفي إطار الهجوم على الاتفاق مع صندوق النقد، فقدمت النموذج الإيراني كبديل إسلامي ووطني للتنمية.

وقد جاءت رحلتي التالية إلى إيران (الجزء الثالث) تتويجاً واختباراً لما جاء في المقالات السابقة.. وسيلحظ القارئ الفارق الكبير بين حال الجمهورية الإسلامية أثناء زيارتي الأولى، وبين حالها في الزيارتين الأخيرتين حيث أصبحت بالفعل قلعة مادية إلى جانب أنها كانت دوماً قلعة معنوية.. وحتى في الجانب المعنوي فإن

الانفتاح الفقهي والسياسي (مع الانتخابات الرئاسية الأخيرة) زادها تألقا واستقرارا.. ويؤسفني أن المقالات لم تستوعب كل ما عاينته ونويت الكتابة فيه، فعادة ما تتراكم من حولنا التطورات الإقليمية والداخلية على نحو يجبرني على الولوج في معتركها منصرفا عما كنت أنوي أن استطرده في تناوله.

* * * * *

على أي حال، هذا هو الكتاب الذي أردت أن أقدمه للقارئ.. أرجو أن يسهم في تعميق فهمنا لهذا الحدث الجبار الذي مثلته الثورة الإسلامية في إيران، وأحمد الله أن الخط الذي ثبتنا عليه كان صحيحا، وأن الكثيرين الآن أصبحوا يرون مثل ما كنا نرى ونقول.

عادل حسين

الجزء الأول

الرحلة الأولى:

■ ١ ■

ماذا في إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟

- السؤال مازال حائرا: لماذا قبلوا فجأة القرار ٥٩٨؟
- كيف تصل المرأة إلى مرتبة الاجتهاد وتصبح « آية الله »؟
- مدرسة جديدة للسينما والتليفزيون والموسيقى
- « الموضة الايرانية »، في ملابس الرجال والنساء
- خلافات في الفقه والسياسة والاقتصاد

لم أتمكن من زيارة الجمهورية الإسلامية في إيران خلال السنوات العشر الماضية، إذ منعني المشاغل وضغوط العمل، لكنني حرصت في هذه المرة على تلبية الدعوة وإزاحة العقبات، وسبب الحرص أنني أعتقد أن المنطقة الإسلامية والعربية ستمر بمرحلة تحولات كبيرة بعد توقف القتال في الخليج.. وقد عبرت عن ذلك في مناسبات كثيرة، وإذا كان غيرنا يكره أو لا يحفل بدلالة ما يحدث حوله فنحمد الله أننا لسنا من هذا الصنف.

ولاشك أن إيران ممن يلعبون في كل الأحوال دورا مهما في أحداث المنطقة، ولذا فإن علينا أن نتابع بيقظة ما يحدث هناك، ولكن كيف نفعل إذا كانت المعلومات التي تصلنا شحيحة وأغلبها مشوه؟ حسب ما قرأنا في الإعلام المصري والعربي خلال السنوات العشر الماضية يكون الامام الخميني قد توفي الى رحمة الله مائة مرة على الأقل!

لقد حاولت - على أي حال - أن أتابع ما نشر في الغرب قدر الاستطاعة وحاولت أن «أغربله» واستمعت الى كل من ذهبوا الى هناك من علمائنا ومثقفينا ولكني مدين بشكل خاص - مع الكثيرين - لكتاب أخى الأستاذ فهمي هويدي (إيران من الداخل) ولعل صحبتي له أثناء هذه الزيارة كانت من عوامل الحفز والتشجيع لقبول الدعوة.

رغم كل ما حاولت تحصيله ظلت معرفتي قاصرة، فالمجتمع الإيراني - في تاريخه السحيق وفي واقعه المعاش - بالغ التعقيد، والتغيرات التي أصابته من الثورة والحرب كانت سريعة جدا، تنقطع الأنفاس دون أن تلحق بها، وإذا كنا نكتب الآن كسياسيين وصحفيين، وليس كباحثين أكاديميين، فإن الوقف المفاجيء للقتال في الخليج من جانب إيران (بعد رفض طويل عنيد) يعتبر «لغزا» يتطلب الحل إذا

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٤/٢/١٩٨٩

كان لنا أن نفهم المسار المقبل للأحداث، ويبدو أن الأمر لغز كذلك بالنسبة للجماهير الإيرانية الواسعة، ومنذ البداية أعلن الامام الخميني أن الظروف لا تسمح بإذاعة الأسباب التي أدت إلى قبول أصحاب القرار بوقف إطلاق النار. وقد أكد حجة الاسلام هاشمي رافسنجاني (نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الشورى) الموقف نفسه أمامي، حين سئل عن أسباب قبول إيران بوقف إطلاق النار، فاعتذر صراحة عن التوضيح والإجابة، واكتفى بتأكيد أن القرار أملته مصالح الثورة الإسلامية وحسابات الأمن القومي.

أخطر عملية بحرية منذ الحرب العالمية

الا أن مسئولاً في الخارجية الإيرانية (طلب عدم ذكر اسمه) صرح بأن المرحلة الأخيرة من الحرب وسعت من نطاق العمليات والتهديدات، بحيث أصبحنا في اشتباك مباشر مع قوات الناتو (حلف شمال الأطلسي)، ففي النصف الثاني لعام ١٩٨٧ اتجه إلى الخليج العربي (أو الفارسي) ما يقرب من ٧٥ سفينة حربية أمريكية - فرنسية - بريطانية - إيطالية - بلجيكية - هولندية. ويعتبر هذا الحشد تخطيطاً لأكبر عملية بحرية منذ الحرب العالمية الثانية.. ويلاحظ أن ألمانيا الغربية لم تكن عازفة عن المشاركة، ولكن اتخذت مشاركتها شكل الحلول محل السفن الحربية الأمريكية والبلجيكية التي تعمل حول بريطانيا وفي البحر الأبيض، والولايات المتحدة لم تخف أهدافها، فقد أعلنت أنها تهدف بعملياتها إلى حماية الملاحة في الخليج من التهديدات الإيرانية والسوفيتية، وكان الجميع يعلم أن السوفيت لا يملكون في الخليج إلا فرقاً يتيمة وثلاث كاسحات الغام.

بعد أعداد هذه العدة - كما يقول المسئول الإيراني - علمنا أن مفاعل النووى قصف بقذائف خاصة لا تملكها ولا تستخدمها إلا الولايات المتحدة، فهي قذائف تتمكن من اختراق الجدران الأسمنتية التي يبلغ سمكها ٢٠ متراً، ولا تنفجر إلا بعد أن تتم عملية الاختراق وتصل إلى قلب الهدف، وبعد قصف المفاعل اسقطت الطائرة

المدنية الايرانية، ولم يكن ضربها - كما أشيع - على سبيل الخطأ فقد كان مقصودا وكان اعلانا عن دخول الولايات المتحدة فى المواجهة بنفسها، وازضافة الى ذلك وصل الى علم القيادة الايرانية على نحو مؤكد أن هناك خطة أمريكية تساندها الدول الأوروبية لإنزال قوات الى منطقة البترول لفصلها عن الدولة وخنقها اقتصاديا.

.. مع وصول النذر الى هذا الحد لم يكن أمام الجمهورية الايرانية الا أن تقبل وقف اطلاق النار منعا لضرر أكبر لايمكن دفعه.

سؤالان محيران

هذه عينة من الأسباب التى ساقها لنا مسئول ايرانى لوضعنا فى الصورة، وأظن أن ماخفى كان أعظم.. ولكن ألم يكن من الأفضل وقف اطلاق النار فى وقت أبكر، وقبل تصاعد الأزمة الى هذا الحد؟ وبدون هذه التوضيحات الهائلة على جانبى الجبهة؟ مسئول آخر فى الخارجية يرد على التساؤلات بأن ما يهمنا الآن هو أن القرار صدر والحمد لله، والقرار يعنى تراجعاً صريحاً عن تحقيق أهدافنا التى أعلنها فى السابق وقد حققنا هذا التراجع مع احتفاظنا بتماسك جبهتنا الداخلية وقواتنا المسلحة.

لقد أعلن آية الله الخومينى بنفسه القرار، ولاشك أن الوزن الخاص لسماحة الامام كان ضماناً لأن يخضع له الجميع، وقد طلب كما تعلمون تأجيل المناقشة فى الأسئلة التى أثرت بعضها وامتلل الجميع لهذا الطلب.

ولكن اعترف محدثى بأن الأسئلة تزن وتطن فى العقل الايرانى، ولا بد أن تطفو على السطح وتفرض نفسها فى وقت ما، وأضاف أنه شخصياً يتساءل: فى لحظة ما من الحرب بدا أن بوسع القوات العراقية أن تتقدم فى الأهواز وتصل الى منطقة البترول بدون قتال، فلماذا توقفت فجأة؟ كذلك بدا فى لحظة أخرى أن بوسع القوات الايرانية ان تصل الى البصرة، فلماذا توقفت هى أيضاً دون سبب

مفهوم؟ كيف تم تدبير الأمر وكيف تمت الغواية، بحيث استمرت الحرب دون السماح بحسمها طوال هذه المدة ؟

على أى حال.. توقف القتال.. وبعد أشهر طويلة عاد الامام الخومينى (١٨ سبتمبر ١٩٨٨) الى تأكيد أن «ايران جادة تماما فى مساعى السلام فى اطار القرار ٥٩٨ لمجلس الأمن الدولى، ولن تكون البادئة بإحباط هذه المساعى» وقد عبر المسئولون الذين قابلتهم عن المعنى ذاته. صحيح أن العبارة السابقة كانت تنتهى دوماً بانذار يقول: «الا اذا...»، ولكن لا أظن ان ايا من البلدين يعد نفسه لتجديد القتال. وهذا ينطبق على العراق قدر انطباقه على ايران.

فماذا بعد وقف القتال؟ وما هو الدور المصرى المحتمل فى هذه المرحلة الجديدة بعد وقف اطلاق النار؟ ما دور الدولة المصرية فى التوصل الى تسوية مستقرة بين العراق وايران؟ وهل تتعارض السياسة الواجبة للدولة المصرية نحو التضامن العربى مع فتح صفحة جديدة فى علاقاتها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية؟!

اذا نظرنا بعد هذا فى داخل ايران، فسنلاحظ مباشرة أن الحرب تركت جروحا عميقة لا أظنها تندمل فى وقت قريب. الجسد الايرانى نزف دماء غزيرة، والاقتصاد الايرانى ضاعت منه موارد وتحطمت أصول وتوقفت مصانع، والجمهورية الاسلامية تشعر بالعزلة وبضغط الحصار الدولى والاقليمى الذى تتعرض له.

ثمة اغراءات قوية لكى تقلل الجمهورية الاسلامية من «تطرفها»، بحجة أنها تحتاج هدنة طويلة تلتقط فيها أنفاسها.. وهناك أفكار تطرح فى هذا الاتجاه من داخل ايران ومن خارجها. والحقيقة أن الاعداد لمرحلة ما بعد وقف القتال، تصحبه خلافات ومناقشات صاخبة لا تخفى على كل من يرى ويسمع.

فالحوار يجرى علنا فى المساجد والحوزات العلمية، وفى خطب الجمعة التى تحضرها ملايين المواطنين فى المدن الايرانية، وكذلك فى الصحف ومجلس الشورى، وفى كل اللقاءات التى تصادف أن عقدها فى الفندق أو خارجه.. ومع ذلك فكل الذى أشرنا اليه لا يعنى أن النظام الذى أقامته الثورة الاسلامية فى طريقه الى الانهيار، ويخطئ خطأ جسيما كل من يقيم حساباته على هذا الأساس، ويكفى أن تشهد صلاة الجمعة فى طهران (على سبيل المثال) مع مئات الألوف من الرجال والنساء من مختلف الأعمار ومختلف الفئات الاجتماعية، يكفى أن ترى منظر هؤلاء الذين يحتشدون فوق الجليد، وفى الميادين المكشوفة، لسماع خطاب سياسى من أحد القادة فى النظام (الى جانب الصلاة طبعاً) كل اسبوع، يكفى أن تشهد ذلك لكى تدرك عمق الأساس الذى يرتكز اليه النظام الايرانى.

واعتقد ان كل القوى العالمية، وكل الأقطار العربية الخليجية، تتعامل مع الدولة الايرانية وفق هذا المفهوم الذى قدمته، فلا أظن ان خطة المواجهة (عسكرية أو غير عسكرية) ستكون أساس التعامل فى المستقبل ولكن ستتركز الجهود - على ما يبدو - فى محاولات الاحتواء والترويض، بعد أن فشل الصدام المتواصل فى القضاء على نزعة الجهاد والاستشهاد... و«التطرف».

خواطر الزيارة الأولى لمدينة طهران

هذه أول مرة أزور فيها ايران.. ولم تتعد جولتى القصيرة نطاق طهران وقم، وما رأيت كان أجمل وأروع مما تصورت وقدرت.

البلد بجبالها وثلوجها وغناها تفرحك وتبهجك، والناس فى هذا البلد فنانون بالفطرة وتلمس فى سلوكهم أثر الحضارة التى تمتد الى آلاف السنين.

وأيا كان رأى فى الخلافات السياسية والمذهبية بيننا وبين أهل إيران، فإن المرء السوى لا يملك الا ان يهتز طرباً وهو يرى تراجع التفريب وعودة الرايات الاسلامية والأصالة الحضارية الى هذا البلد العريق.. نعم لقد أعز الله الاسلام

بأهل ايران، وأعز أهل ايران بالاسلام.. وان المرء ليمتلىء بالزهو وهو يلحظ أن المسئولين هناك يصرون على التهاور معك باللغة العربية.

أن أغلبهم يفهمك إن تكلمت بالفصحى، وإن تعذر على بعضهم أن يرد عليك بها مخافة أن يخطئ.. ولكنه يرفض فى هذه الحالة أن يتفاهم معك عبر اللغة الانجليزية أو الفرنسية التى يجيد الحديث بها مباشرة، فهو يصر على أن يكون الحديث مع العرب بلغة القرآن حتى ان تطلب ذلك وجود وسيط يقوم بالترجمة ويطيل فى مدة اللقاء.

وحين قابلت رئيس الجمهورية السيد على خامنئى استحسن أن يستعين بمترجم، ولكنه تدخل كثيرا للتصويب والتدقيق.. ولا عجب فهو متخصص فى علم قراءة القرآن، وهو حين يعد خطابا بالعربية (فى صلاة الجمعة مثلا) يقرأه بفصاحة واتقان دون أن يلحن!

.. الا أن المرور فى مدينة طهران ينافس حركة المرور فى القاهرة، من حيث التزاحم والتدافع والعدوان على كل القواعد المتعارف عليها!! ولا أدرى لم فوجئت بهذه الظاهرة، ولم تصورت أن وسائل النقل هناك قد تحولت الى الباصات والدراجات وتخلت عن السيارات الخاصة؟! تصورت هذا ولكنه لم يحدث.

أزياء المرأة: احتشام دون مغالاة

وما دمنا نتجول فى الشوارع، فإن الأزياء لفتت نظرى بالفعل.. الأزياء هناك (للرجال والنساء) محتشمة وبسيطة. العلماء وحدهم يلبسون الجلابب والرجال الآخرون فى مختلف المهن يلبسون «البدلة» ولكن لم أشهد فى ذلك تصميمات مبهرجة ذات خطوط مستوردة، ولم أشهد تباينا واسعا فى صنف القماش ونوع التفصيل و«الموضة» التى تميز منظر الرجال فى ايران الآن هى أنهم أطلقوا لحاهم، وجميعهم أقلع عن استخدام ربطة العنق، وقد وصفت اللهى بأنها «موضة»، لأن

اطلاقها هناك لا يتخذ بالفعل مضمونا دينيا صريحا، ولذا فان الأمر لا يعدو أن يكون استحيانا وذوقا عاما.

وقد شهدت الفترة الأولى من الثورة تشديدا على موظفي الدولة لكي يطلقوا لحاهم، ولكن لم يعد الأمر كذلك، وعاد البعض الى حلق اللحى.. وان ظلت الغالبية تشكل التقليد الجديد.

والأمر نفسه يقال عن المرأة وزياها، فالشادور.. وهو الزى الأسود الفضفاض الذي لا يكشف الا الوجه والكفين، لم يعد النمط الوحيد المستخدم، اذ حلت الى جواره طرز أخرى تحقق الاحتشام، ولا تكشف الا ما أذن الله بكشفه (الوجه والكفين) وكما في حالة الرجال، مرت بعد الثورة فترة سادها تشدد الشباب وفرضوا ارتداء الشادور بالقوة على كل النساء، ولكن مع ثبوت مبدأ الاحتشام، أصبح بوسع الثورة الاسلامية أن تكون مرنة، واذا كان الدين نفسه لا يقبل الاكراه فيه والله تعالى يقرر أن من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. اذا كان الأمر كذلك في مسألة الايمان والكفر، فكم هو أخرى ان يكون فيما هو أقل خطرا وأثرا، كمسألة الزى.. بعد ثبوت مبدأ الاسلام، ومبدأ الاحتكام اليه، وصارت الدعوة الى تعاليمه تتم بالموعظة الحسنة.. والغالبية تتعظ، ولكن الأقلية تعاند أو تكابر، ويظهر هذا بشكل واضح في انكشاف شعر الرأس.. كله أو بعضه.. ترى هذا في الفنادق والشوارع الرئيسية وفي الطائفة الايرانية طبعاً، وقد تسمع في الفندق من يطلب بأدب من السيدات (عبر مكبرات الصوت) أن تراعين الحشمة، وكذلك تسمع هذا ضمن تنبيهات قائد الطائفة قبل اقلاعها.. ولكن يترك الأمر بعد ذلك لتقدير من سمع.

٦٠٠ شهيدة في معركة واحدة

وقد فهمنا من أحاديثنا في طهران أن نسبة النساء الملتحقات بقوة العمل في المعامل والادارات، زادت أثناء سنى الثورة، وأظن ان هذه ظاهرة ترتبط بشكل

خاص مع ظروف الحرب التي سحبت اعداداً هائلة من الرجال الى جبهات القتال، وقد حدثت ظاهرة مشابهة في العراق، وهذا طبيعي

ان مشاركة المرأة في العمل الاجتماعى والسياسى اتسعت كثيراً في ايران الثورة على عكس ما يتصور الكثيرون. والضوابط الشرعية على حرية المرأة منعت (أو حدت من) مظاهر الانحلال، ولكنها لم تمنع منذ البداية المشاركة في صنع الأحداث الكبرى.. ويذكر في تاريخ الثورة أن آلافاً من النساء أقمن سداً بشرياً لكى يمنعن قوات الأمن من اطلاق الرصاص على المتظاهرين الرجال. كان ذلك في أوائل ١٩٧٩ وكان المتصور ان جند الشاه سيخرجون، ولكن خاب الظن وأطلقوا الرصاص على النساء، واستشهد يومها ما يقرب من ٦٠٠ امرأة مجاهدة.

الا أن الحديث عن المرأة ودورها الحالى فى المجتمع الايرانى لا يكتمل الا بالاشارة الى المعهد الجديد، الذى يزمعون اقامته من أجل تطوير التعليم الدينى للنساء، والهدف أن يكون المعهد «حوزة» تخرج نساء حاصلات على دراسات عليا فى «تبليغ الدعوة».. أى فى مستوى «حجة الاسلام» والباب مفتوح لأن تصل نساء الى مستوى «آيات الله»، اذا استطعن يتفقهن وينبغن الى حد القدرة على الاجتهاد فى أمور الدين.

كذلك لابد أن نشير الى أننا رأينا المرأة فى التلفزيون ترتدى الشادور وتعمل مقدمة للبرامج وتقرأ الأخبار، كما أنها تشترك فى تمثيل الأفلام التلفزيونية والسينمائية.. وهذا حديث يجرنا الى مسألة الموقف من الفنون بشكل عام.

مع الفنون وضد الفساد

هذا الموقف أعلنه الامام الخومينى منذ أعوام، وألح عليه منذ مايقرب من عام قال: نحن مع الفن ومع الموسيقى والسينما وضد الفساد. وفى اكتوبر ١٩٨٨ أعلنت باسمه كلمة تقول ان «الفن الوحيد المقبول من لدن القرآن الكريم هو ذلك الفن الذى ييلور الاسلام المحمدى الأصيل، اسلام الفقراء والبائسين، اسلام الحفاة،

اسلام المضطهدين.. اننا نريد فنا جميلا ونزيها، يضرب الرأسماليين الجدد والشيوعيين مصاصى الدماء، ويقضى على اسلام الترف واللهو، واسلام المساومة والذل والخذلان، واسلام المرفهين الفارغين من كل هم.. اننا فى كلمة نريد فنا يقضى على الاسلام الأمريكى، ويكشف عن النقاط الغامضة والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية».

وقد لاحظت بالفعل ان مدرسة جديدة فى الفنون الاسلامية تشق طريقها الآن فى ايران، فمن ناحية تدربت خلال السنوات العشر الماضية كوادر جديدة موهوبة، قادرة على التعبير الفنى عن رسالة الاسلام، ومن ناحية أخرى فإن عددا من الكوادر القديمة التى تركت العمل فى السنوات الأولى من الثورة، كادت تتفاعل مع المجتمع الجديد، واكتشفت أن بالوسع إخراج أفلام ممتازة وتأليف اغان ورسم لوحات، دون الخروج عن الضوابط الأخلاقية والقيمية.

أفلام جادة وأفلام يابانية

وقد رأيت بعضا من هذا كله فى معارض للفنون التشكيلية وفى أفلام تليفزيونية، وقد دعيتنا «جمعية التبليغ الاسلامى» وهى التى رتبت زيارتنا للجمهورية الاسلامية وللشاركة فى ندوتها العلمية عن مفاهيم التبليغ (أى الاعلام) الاسلامى وأساليبه، أقول إن الجمعية دعيتنا لى نشهد آخر انتاج سينمائى للمركز التابع لها، والفيلم كان رائعا من الناحية الفنية فى إخراجة وتصويره وتمثيله.. وفى السيناريو، ولكنه كان بالغ الحدة فى نقده للأوضاع الاجتماعية والعلاقات الانسانية فى ايران الثورة.. كان حادا إلى درجة أنهلتنى فى الحقيقة!

وأمر آخر أذكره.. فقد لاحظت عندهم معادلا للمسلسل الاجرامى والشهير عندنا بـ«فالكون كريست»، وهو مسلسل يابانى أنطقوه بالفارسية، وأدخلوا عليه تعديلات محدودة رأوها ضرورية من وجهة النظر الشرعية، هذا المسلسل اسمه

«أوشين»* وساعة عرضه على شاشات التلفزيون تتوقف الحركة في شوارع طهران!

القصة في المسلسل الياباني راقية من الناحية الانسانية، وتعكس شخصية امرأة يابانية (أوشين) تحاول أن تنتزع اعتراف المجتمع وأهل زوجها بكفاءتها رغم انخفاض أصلها الاجتماعي.. وقد قال لي حجة الاسلام أنصاري أنه من المعجبين بالأفلام اليابانية عموماً، وإنها تناسب الذوق الإيراني، لأن الأدب السائدة في الأسرة اليابانية وفي المجتمع الياباني قريبة من الفضائل التي يتطلع إليها الإيرانيون.

وبالمناسبة، فإن النساء اللاتي يقمن ببطولات هذه الأفلام اليابانية، تظهرن حاسرات الرؤوس، وإن كان الزى الياباني سابقاً في العادة ولا يكشف إلا اليدين.

الخوميني والشطرنج

إن التوصل إلى المفاهيم الحالية لم يكن سهلاً في إيران، فالفقه الشيعي كان متزماً جداً، والكتابات القديمة للامام الخوميني نفسه كانت تحرم الموسيقى وآلاتها، ودعك من التمثيل وأهله.. وحتى آخر عهد الشاه كان تحريم التلفزيون والسينما صريحاً وقاطعاً، ولذا نجد أن عدد أجهزة التلفزيون في إيران كان قليلاً قبل الثورة، رغم ارتفاع الدخول لدى الطبقة الوسطى آنذاك.. وقد حافظ عدد كبير من الفقهاء على موقفهم القديم وثبتوا عنده، وبالتالي مازالوا يحرمون ارتياد السينما أو مشاهدة التلفزيون، إلا أن الخوميني يستخدم كل وزنه من أجل تعديل المفاهيم والفتاوى، مستنداً إلى تغير ظروف الزمان والمكان، فهو يذكر دوماً بأن الانتاج الفني هذه الأيام يختلف عن الفنون أيام الشاه ورسالتها العاهرة.

وقد علمت أن المعركة مستعرة كذلك حول «الشطرنج»، وهل هو حرام أم حلال؟ فهنا أيضاً كان الفقه التقليدي يقرر الحرمة، وجاء الخوميني الآن يقول إنها وسيلة

* تم عرض نفس المسلسل في مصر بعد كتابة هذا المقال بعدة سنوات.

لتنشيط الذهن، وليس فيها مايضر ويدعو للمقاطعة، إلا أن الأمر لم تحسمه هذه الفتوى، وقد نشر رئيس قسم الفتوى فى مكتب الامام نفسه بيانا يعارض مذهب اليه القائد.. وكتب الخومينى ردا قاسيا وقال له. لم أكن أعلم أنك ضمن هؤلاء الذين طبع الله على قلوبهم.

إن المرونة التى تغلغت فى الممارسات الاجتماعية جاءت فى قسم منها بطريقة تلقائية، وتعكس الميل الفطرية التى تميل الى الاعتدال، إلا أن من واجبنا أن نقر بدور الفقهاء المجددين، الذين عاشوا بين مشاكل الناس وأصبحوا مطالبين باجابة الأسئلة العديدة التى قدمتها الحياة، وبطريقة تيسر ولا تعسر، فى إطار الضوابط الشرعية.

قال لى رافسنجانى: «إن الفكر الاسلامى فى المدرسة الحوزية لم يكن يعرف مشاكل الناس والمجتمع كما نعرفها الآن بعد أن مارسنا مسئولية الحكم. فى المدرسة الحوزية كانوا يسألوننا عن «الخمس» والزكاة، وكانت عندنا إجابات جاهزة ولكن فى الأمور الأخرى كنا جهلة، ويضيف رافسنجانى: «إن الأفكار وأساليب الحكم التى ورثناها عن صدر الاسلام لم تكن تكفيها، كذلك فنحن نسعى لاقامة أول دولة اسلامية فى العصر الحديث، وأصبح لدينا مجلس شورى منتخب وحكومة ومجلس محافظة على الدستور، وقوات مسلحة.. الخ». وكل هذا يتطلب اجتهادا، لم يعد يكفينا الآن أن نقول كلاما عاما عن العدالة، ولكن لابد من برنامج محدد.. ورغم تصدى الفقه لهذه الأسئلة الجديدة كان علينا فى بعض الأحيان أن نؤجل حسم الخلافات بين المجددين والمحافظين، لأن ظروف الحرب لم تكن تساعد على انطلاق النقاش واحتمال مخاطر الفرقة.. ولكن فى مرحلة ما بعد وقف اطلاق النار أصبح واجبا وممكنا أن نحسم الخلافات بقرارات واضحة».

حجة الاسلام هاشمى أكبر رافسنجاني محدث بارع يجذبك للاستماع إليه، رغم أنك لا تفهم الفارسية التي يتحدث بها، وهو حين ينتقل الى الحديث بالعربية - إكراما لك - لا تنتبه إلى أنه فعل ذلك، لأنه ينطق العربية بلهجة فارسية جدا.

المهم، رافسنجاني قال ما قاله في إطار حديثه عن مهام المرحلة القادمة باعتبارها مرحلة الإعمار (التنمية) والاستقلال الاقتصادي. وحين ينتقل الحديث الى هذه الأمور، نجد أنفسنا في قلب الخلافات الكبيرة التي أشرنا اليها في هذا المقال، والتي يلعب رافسنجاني شخصا دورا كبيرا فيها.

■ ٢ ■

ماذا في إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟

■ المزاج العام عصبى ..

مع ارتفاع في درجة الحرارة!!

■ رئيس الحكومة فاجأ الإمام الخميني واستقال

■ السلطات الثلاث ودور العلماء و«الفقيه»

■ احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكى!

■ مطالبة بإبعاد الشباب عن العمل السياسى

■ تساؤلات وملاحظات بعد اتفاقية بغداد

ماذا بعد وقف القتال؟ ما هو الدور المصرى المحتمل فى هذه المرحلة الجديدة.. بعد وقف إطلاق النار؟ ما دور الدولة المصرية فى التوصل إلى تسوية مستقرة بين العراق وإيران؟ وهل تتعارض السياسة الواجبة للدولة المصرية نحو التضامن العربى.. مع فتح صفحة جديدة فى علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

فى كل الأحوال.. ينبغى أن نعرف بأمانة - على الأقل - حقيقة ما يحدث فى هذا البلد الكبير وهذا ما حاولت أن أفعله، وأشرك القراء فى حصيلة ما وصلت إليه.

منذ وصلت إلى طهران حرصت على متابعة ما ينشر فى الصحف.. ولحسن الحظ فإن عددا منها يصدر بالعربية والإنجليزية، ورغم قصر المدة لاحظت أن القضايا تتفجر الواحدة بعد الأخرى، ولاحظت أن درجة الحرارة فى الحوار والنقد مرتفعة.

فأثناء إقامتنا حدثت مشادة فى مجلس الشورى حول الميزانية، حيث طلبت الحكومة إدخال تعديلات فى الأشهر الثلاثة الأخيرة من السنة المالية، ورفضت الحكومة أن تعلن الأسباب لاعتبارات الأمن القومى - على حد قولها - إلا أن بعض الأعضاء أصروا على معرفة الحقائق، وقالوا إنهم اطلعوا على الميزانية بأكملها فى بداية العام وناقشوا محتوياتها، فلماذا ظهرت اعتبارات الأمن القومى فجأة؟ وحسبما جاء فى الصحف، فإن الاتهامات بين الجانبين تطايرت فى جو المجلس.. وحين نشرت كيهان (كبرى الصحف الإيرانية) مادار فى الجلسة، ووجه محررها بإهانات بالغة فرفع الأمر للقضاء.

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩٨٩/٢/٢١

وخلال الفترة ذاتها قرأت فى الصحف أنباء البرنامج الإذاعى الذى سئلت فيه فتاة إيرانية عن السيدة التى تعتبرها مثلاً أعلى لها، فقد أجابت الفتاة بأنها «أوشين» بطلة المسلسل اليابانى (وهى شخصية شجاعة وذكية، وقد أشرت إلى النجاح الكبير الذى يلقاه هذا المسلسل فى إيران). وحين قال المذيع: وماذا عن السيدة فاطمة الزهراء؟ قالت الفتاة: إنها تحترم السيدة فاطمة (رضى الله عنها)، ولكنها تمثل عصرا غير عصرنا، وقد اعتبر الإمام الخومينى إجابة الفتاة تعديا لا يغتفر، أصاب الرموز التى يقتدى بها، وطلب عقاب المسئولين المباشرين على إذاعة هذا البرنامج، وجاء فى رسالته «إذا تكرر هذا الأمر فإن أصحاب المناصب العليا سيعاقبون بقسوة».. وقد حرص طبعا على أن يؤكد - فى ختام رسالته - أن أية إجراءات لابد أن تتخذ عن طريق القضاء.. والأهمية الخاصة للحدث والتحذير، ترجع فى جانب منها إلى أن صاحب المنصب الأول فى الإذاعة والتليفزيون هو شقيق هاشمى رافسنجاني.

اليهود فى البازار

والى جانب ما قرأته فى الصحف عن خلافات «روحانيون» مع «روحانيات»، وإلى جانب ما قرأته وسمعته عن المطالبة بتعدد الأحزاب فإننى لاحظت كذلك أثناء تجوالى فى طهران أن التجار اليهود يحتلون كالعادة موقعا مرموقا فى «البازار»، وفى المنتجات الحرفية الدقيقة بشكل خاص. إن لليهود ممثلا لطائفتهم فى مجلس الشورى، وقد شاهدت فى التليفزيون كبيرهم يدعو للثورة الإسلامية بالخير والبركة لأنها رعت حقوق الأقليات.. ولكن ما رأيته فى البازار كان يختلف تماما عن قول كبيرهم هذا، لقد رأيت التجار اليهود حريصين على إبراز الصور والشعارات التى تؤكد أنهم يهود، وهم فى نفس الوقت يسخرون وينتقدون علنا الإمام الخومينى والحكومة، وزاد اطمئنانهم للأسف حين علموا أننا - فهمى هويدي وكاتب هذه السطور - مصريون! وقد طلبوا منى - دون سابق معرفة - أن أمدهم

يبعض البضائع النادرة فى السوق، لقاء مبالغ كبيرة يدفعونها بالدولار نقدا وفورا.. ولكنهم لم ياملونا مع ذلك بأى خفض فى أسعار السلع التى حاولوا أن يبيعوها لنا!

لقد فوجئت حقيقة من الطريقة التى يخرب بها هؤلاء التجار اليهود السياسات الاقتصادية الرسمية، فوجئت بالذات لأنهم يفعلون ذلك علنا.. ويزيد الدهشة أننا رأينا إلى جوارهم، وفى كل الشوارع الرئيسية، شبابا يعرضون شراء النقد الأجنبى بسعر يرتفع كثيرا عن السعر الرسمى للتحويل، هؤلاء الشباب وجدناهم يحملون - باطمئنان كامل - حقائب فيها «عدة الشغل»: النقود مرتبة حسب نوع العملة، ودفاتر لتقييد العمليات، وحاسب الكترونى لإجراء عمليات الضرب والقسمة بسرعة.. ولكن أهم ما لاحظت هنا هو أن الأسعار تتذبذب يوميا وفق معدلات يلتزم بها الجميع، وهذا السعر الموحد يعنى أن هؤلاء الشباب مرتبطون بسوق منظمة، لها شبكة دقيقة للمعلومات والاتصالات، ولذا تصورت أنها سوق رسمية معترف بها، حتى علمت من خبراء البنك المركزى أنها ليست كذلك!

مطلوب تغيير قيادات الإعلام

كانت المناسبة التى زرت فيها طهران هى انعقاد لقاء فكرى يبحث مشاكل الإعلام (التبليغ) الإسلامى.. وكما فى خارج المؤتمر، لاحظت أن المتحدثين الإيرانيين المشاركين معنا فى اللقاء يمارسون نقدا صريحا للأوضاع القائمة. بدا هذا جليا فى الخطاب الافتتاحى لرئيس الجمهورية حجة الإسلام السيد على خامينئى، فقد اعترف فى خطابه بأن الإعلام الدولى الموجه ضد إيران كان مخططا له ببراعة، بينما كان الإعلام الإيرانى تلقائيا وعاجزا عن ملاحقة الأحداث بكفاءة.. وفى اليوم التالى للقاء سمعت بحثا لحجة الإسلام مسيح مهاجرى (رئيس تحرير صحيفة جمهورى إسلامى) وقال الرجل: إن التنسيق منعدم بين الجهات القائمة على الإعلام الإيرانى، وما يتفق عليه (إذا اتفقوا) لا ينفذ، وقال: إن أسلوب المتابعة

عندهم يهتم بكمية ما ينتج ولا يهتم بنوع ما يقدم. «نحن نسأل كم أنفقنا على الإعلام؟ كم كتابا طبعنا؟ كم مؤتمرا حضرنا؟ ولكن المتابعة لا تسأل مطلقا عما إذا كانت المؤتمرات أفادت أم لا؟ وهل كانت الكتب مقنعة وعلمية؟ وهل البرامج المذاعة شيقة ومحقة للمستهدف؟ وقد خلس مهاجري من عرضه إلى أن الإعلام الإيراني عجز عن كسب أنصار جدد للثورة، بل اتهمه بأنه أفقد الثورة بعض مؤيديها، وأضاف أن الإعلام لا يتعامل بحزم مع بعض المسؤولين الذي سقطوا في الترف وابتعدوا عن أهداف الثورة، وقال: إن هذا كله يتطلب تعديلات جوهرية في أشخاص المسؤولين عن قطاع الإعلام.

التصفيق ممنوع!

لم يكن اللقاء محدود العدد، فهو منعقد في قاعة كبرى للمؤتمرات، وبالتالي فإن بحث مهاجري أخذ شكل الخطبة الحماسية، إلا أن الإيرانيين أصبحوا لا يصفقون حاليا إذا أرادوا أن يعبروا عن موافقتهم وتفاعلهم مع ما يقال (إذ كانت هناك فتوى تحرم التصفيق).

و.. لا بأس هنا من بعض الاستطراد، فبعد الثورة كان التشدد في هذا الأمر واصلًا إلى مباريات الكرة، وحدث مرة - كما قيل لي - أن أصاب الفريق الإيراني مرمى خصومه، واحتار الناس في الأسلوب الذي يعبرون به عن تشجيعهم للفريق.. وفجأة وجدوا أنفسهم يلطمون صدورهم بأيديهم، على حسب التقليد الشيعي في إظهار الأسى والمرارة لما أصاب أهل البيت.. وقد لاحظت مؤخرا في التلفزيون الإيراني أن الجمهور عاد يصفق لفريقه القومي إذا تطلب الموقف ذلك.. ففي مناسبات أعياد الثورة رأيت خامينئي شخصيا يصفق بحماس.. وأهمية الإشارة الخاصة إلى رئيس الجمهورية ترجع إلى أنه من العلماء، إضافة إلى أن يده اليمنى عاجزة عن الحركة إثر انفجار استهدف حياته وانتهى إلى إصابة يده بالشلل.. وبالتالي كانت مشاركته في التصفيق تعني أنه يقصد بإصرار تأكيد المبدأ.

انتهى الاستطراد.. وكنت أقول: إن كلمة مهاجرى فى اللقاء الفكرى كانت حماسية وحامية، وإذا كانت عادة التصفيق لم تتسلل بعد إلى المحاضرات والاجتماعات السياسية، فإن التعبير عن التأييد يكون فى هذه المناسبات بكلمة «أحسنتم»، وقد قالتها أغلبية من فى القاعة، بينما زمجرت الأقلية وأبدت ضيقها، وقال لى أحدهم: إن سبب ضيقه يرجع إلى أن الكلمة - فى رأيه - لم تكن فى موضعها المناسب.

هذا الحديث لمهاجرى شجعنى حقيقة لكى أتكلم أنا أيضا بلهجة نقدية حين جاء دورى للكلام، فقد رأيت أن القسم الأكبر من الأبحاث والكلمات يركز على الضوابط الشرعية لمفهوم التبليغ، وعلى الصفات التى ينبغى أن يتحلى بها المبلغ أو الداعية، كما جاء فى كتب القدماء، وقلت إن الإعلام (أو التبليغ) أصبحت له أدوات وإمكانات كبيرة، وكان يجب على الباحثين أن يهتموا بكيفية الاستفادة من هذه الإمكانيات لخدمة الدعوة الإسلامية.. وقد استطردت فى هذا الاتجاه ناقدا ما دار فى المؤتمر، وناقدا ما رأيت من أوجه القصور الفنى فى الصحافة الإيرانية وفى الإذاعة.

لم أكن أدري حقيقة إن كنت قد وفقت أم تجاوزت ما هو لائق ومناسب، ولكن قالت لى الأغلبية (كما قالت لمهاجرى): أحسنتم. وقال آية الله جنتى (من فقهاء هيئة المحافظة على الدستور ورئيس جمعية التبليغ الإسلامى التى دعتنا لزيارة طهران): «لقد لاحظت - وأنا أفهم العربية - أنك تتكلم فى أمور جديدة ومهمة، وخفت أن يفوت الإخوان هذا الحديث بسبب مشاكل الترجمة الفورية إلى الفارسية، فقلت لمن حولى: يجب أن تنتبهوا جيدا لهذا الكلام، ويجب أن تهتموا بتسجيله».

أسعدنى ما قاله جنتى بطبيعة الحال، وأسعدنى أكثر أن حجة الإسلام رافسنجاني جاء يخطب فى اليوم الأخير للمؤتمر، وأشهد أنه قدم خطابا شاملا وعميقا، استوعب وتجاوز كل ما وجهناه من انتقادات ومقترحات.

هذا الجو العام فى الشارع وفى الحوار السياسى لم يكن مفاجئاً لى تماماً، ولكن لا شك أن ما رأيته وسمعته يفوق كل ما قدرت، وهم يعترفون فى إيران بأن درجة حرارة الجو السياسى - بعد وقف إطلاق النار - أعلى من معدلها الطبيعى. ترى ما هى الأسس التى يستند إليها النظام السياسى؟ وكيف يدار النظام السياسى بحيث يسمح بقدر معقول من حرية الحوار - فى ظروف دقيقة وحرارة - دون أن ينهار النظام على رأس من بناه؟.

هذه الأسئلة ينبغى أن نلتفت إلى أهميتها، وتتضح أهمية الأسئلة حين نلاحظ أن الفقه الإسلامى المعاصر - فى مصر وغير مصر - لم يلتفت كثيراً لأمر الحكم والسياسة، أى لم يهتم بتحديد قواعدها وضوابطها.. وإذا التفتت نراه متوقفا عند الجانب الإيمانى الذى يمثل الأساس فى تربية المواطن، وفى توجيه الحكم، وهذا الجانب لا نقلل من أهميته بطبيعة الحال، فهو أصل الخير كله، ولكن الله يزعم بالسلطان ما لا يزعم بالقرآن.. فما حدود السلطان التى تسمح بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟ إن منع الاستبداد بالسلطة لا يترك لضمير الحاكم وحده، ولكن لابد من قواعد وقيود تمنع الحاكم عن الاستبداد حتى إن وسوس له شيطانه أن يفعل. كذلك لابد أن يتضمن النظام السياسى الإسلامى حوافز للمواطن كى يشترك فى إدارة المجتمع، وفى إصلاح ما يراه معوجاً، فما هى تلك القواعد والحوافز التى تستنبط من الأصول الإسلامية وتتفق مع طبائع مجتمعنا؟ هذه الأسئلة أزعج أن مفكرينا الإسلاميين المعاصرين قصروا فى بحثها. وقد تابعت العمل العظيم الذى يقوم به الآن عدد من الأبناء الموهوبين فى مجال العلوم السياسية، وأشير بشكل خاص إلى الدكتور سيف الدين عبد الفتاح (التجديد السياسى والخبرة الإسلامية، رسالة دكتوراة) وإلى الأستاذ نصر محمد عارف (نظريات التنمية السياسية الإسلامية المعاصرة - رسالة ماجستير). لقد قام هذان الباحثان بجهد علمى رائع، واعتبر عملهما من بشائر الانتصار فى عصر الصحوة بإذن الله، حيث تنجذب

العقول المبدعة إلى الإسلام وتجدد فكرنا على نحو يمكننا من مواجهة مشكلات بلدنا وعصرنا باجتهاد أصيل. إلا أنني آخذ على الدراستين مع ذلك تركيزهما على الجانب التقليدي الذي أشرت إليه، أي جانب الإيمان بالله سبحانه وتعالى، وكيف أنه يضع أساسا متينا لنظام سياسى واجتماعى مغاير لنظم الغرب الدنيوية والمادية، ولكن كيف يضبط الفقه الإسلامى قواعد السلطان وفقا لأحكام العصر وإمكاناته؟ وليس وفقا لما شاهده الماوردى وغيره على أيامهم؟ هذا السؤال على أهميته لم يكن للأسف محل التركيز فى الرسالتين المشار إليهما، كما هو الحال فى كل الكتابات الاسلامية المعنية بأمور السياسة.. ونحن نسلم طبعاً أن هذا الجانب هو الأصعب، ولكن لابد منه إذا كان لنا أن نطمئن الناس بكلام علمى محدد إلى مستقبلهم فى ظل الحكم الإسلامى.

الكتاب الجديد المهم لآية الله المنتظرى

ولاشك أن الجمهورية الإسلامية فى إيران تقدم تجربة فقهية وتجريبية تستحق الدراسة والتأمل من المنظور الذى ذكرناه، وأعتقد أن الكتاب الأخير لآية الله العظمى المنتظرى (ولاية الفقيه) يعد أشمل دراسة فقهية معاصرة عن الموضوع.. هذا الكتاب رأيت فى طهران، وهو يتكلم عن كل جوانب الدولة الإسلامية فى منشئها وتاريخها وعالمها الحديث، وهو يعمق فكرة التوازن داخل الدولة باعتباره الأساس لمنع الاستبداد. إنه يتكلم عن السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) وكيف تعمل داخل الدولة الإسلامية فى إطار الضوابط الشرعية.. ولاشك أن المنتظرى استفاد فى مؤلفه من التجربة التى عاشها وشارك فى صنع مراحلها المختلفة.

إن الإشارة إلى هذا الكتاب (ولاية الفقيه) وإلى التجربة الإيرانية، لا يعنى قطعاً أننا بصدد تجربة مثالية متكاملة، فالأمر فى تقديرى مازال بعيداً عن أن يكون كذلك، ومن ناحية أخرى فإن أوضاع إيران لها خصوصيات عديدة تجعلها مخالفة

لظروفنا من زوايا عدة.. ولكن التسليم بهذا كله لا ينفي قطعاً أهمية أن ندرس ونتعلم من إيجابيات ما يجرى هناك ومن السلبيات

السلطات الثلاث في إيران

إن الدستور الإيراني يقوم منذ البداية على تنظيم العلاقة بين المؤسسات المختلفة، على نحو يحقق التوازن بينها بحيث لا يستطيع الاستبداد بالسلطة حاكم مفرد أو سلطة بعينها. بل يبدو أن التجربة الإيرانية ذهبت في ذلك إلى مدى أبعد من المطلوب بحيث أصبح من المتعذر أن يصدر قرار في الوقت المناسب عبر كل هذه المؤسسات.

إن الدستور الإيراني ينشئ (إلى جانب المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية) هيئة المصاغة على الدستور، وهذا المجلس بمثابة محكمة دستورية ومجلس تشريعي أعلى، فمن حق هذا المجلس أن يعترض على أى مشروع يقرره البرلمان (مجلس الشورى) أو تصدره الحكومة إذا رأى أن فى المشروع ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. (وكثيراً ما رأى وأوقف تشريعات مهمة).. وفوق هؤلاء جميعاً يوجد «الفقيه»، وهو يتدخل لضمان الاستقرار وسلامة العلاقات بين القوى المختلفة، ومهما قيل عن ضخامة الدور المسند للفقيه (وخاصة حين يكون الخميني) فإنه يصعب فى الحقيقة تصور أن بوسعه أن يقرر ما يشاء متجاهلاً كل من حوله، ويبدو أن دوره الأساسى - فى أغلب الحالات - هو التوسط بين كل الأطراف للوصول إلى صيغة تحوز القبول العام، وهذا فن بالغ الصعوبة لو تعلمون!

إلا أن المؤسسات والسلطات لا تعمل فى الحياة أبداً بشكل آلى ونمطى حسب ما جاء فى الدستور، أى دستور، فالسلطات تتشكل فى النهاية من بشر أحياء لهم اجتهاداتهم وظروفهم. وبالفعل ستلاحظ فى إيران أن السلطة التنفيذية اكتسبت أشكالاً خاصة لم ينص عليها الدستور. فبعد انتصار الثورة رأى الثوار أن الجهاز

البيروقراطية العتيد للدولة الإيرانية لا يمكن الاستغناء عنه جملة، وفى الوقت نفسه رأوا أن هذا الجهاز لا يحقق طموحات الناس لبناء نظام جديد للحكم يشجع الجماهير الواسعة على المشاركة فى العمل التنفيذى، أى توسيع ما يسمى عندنا بالحلول الذاتية والحكم المحلى وما أشبه.

وإضافة إلى السلطات المنصوص عليها فى الدستور، والسلطات التى نشأت ونمت إلى جوارها دون أن ينظم الدستور شأنها، إضافة إلى ذلك فإن فى المجتمع فئات متباينة ومجموعات مصالح من كل نوع، وهؤلاء لهم مفاهيمهم وحساباتهم فيؤيدون بعض القرارات، ويتكثرون لمنع قرارات أخرى.. وحتى إذا لم يتكثروا ولم يتكلموا، فإن أصحاب الأمر (فى السلطات الثلاث) يعرفون مجموعات الضغط هذه، ومن فنون الحكم الرشيد أن يضع ولى الأمر فى حساباته - قبل إصدار أى قرار - ردود الأفعال المتوقعة من «مفاتيح البلد»، أى من الأشخاص والمجموعات صاحبة التأثير النافذ فى رأى العام.

وفى إيران - ككل بلاد الدنيا - توجد بطبيعة الحال مجموعات ضاغطة وجهات مؤثرة.. ومعروف أن الجيش فى كل المجتمعات يأتى على رأس الفئات المؤثرة فى السياسات العامة، ورغم أنه لم ينص على هذا الدور السياسى المؤثر فى أى دستور، فإن هذا الدور موجود دوماً.. وويل للحاكم (وللمشتغلين بالسياسة عموماً) إذا هم نسوا فى حساباتهم أنه موجود!

جماعات الضغط: الشباب والجيش

والجيش فى إيران كان قويا أيام الشاه، وكان له دور فعلى فى تقرير الأمور (بدون نصوص قانونية تفصح عن ذلك)، وقد عاد الجيش إلى قوته الآن من حيث الكم، ومن المؤكد أن دوره لا ينكر (من خلال الحرب وتحديات الأمن القومى)، ولكن لا أظن مع ذلك (أو على الأقل لم أقرأ) أن التحليلات الغربية ترشحه الآن للوثوب إلى قمة السلطة، فمن ناحية ظهرت هنا - كما فى المجالات الأخرى - ظاهرة

الازدواج بين المؤسسات التقليدية ومؤسسات الثورة، فإلى جانب القوات المسلحة النظامية أصبح هناك الحرس الثوري، ومن حيث انتشار القوات، فإن الجيش على الحدود، وقوات الحرس الثوري قرب المدن لحماية النظام. وأعتقد أن هذا الترتيب لا تنفرد به إيران، إذ أصبحت هناك خبرة عامة بضرورة ألا يحتكر الجيش حق استخدام الأسلحة المتطورة.. ولكن ما تنفرد به إيران هو أنها تملك إلى جانب هذا «الرادع المادي» للانقلاب العسكري، هيمنة العلماء المعنوية على كل المتحركين على المسرح السياسي (وضمنهم الضباط).. هذه الهيمنة أوضح من أن تنكر.

وضمن القوى الضاغطة والمؤثرة في القرار الإيراني نشير إلى الشباب. لقد قامت الثورة على أكتاف الشباب.. والشباب هم الذين احتلوا السفارة الأمريكية عام ١٩٨١ (الطلبة السائرون على خط الإمام)، والشباب هم الذين دفعوا ثمن الحرب من دمائهم، والطلبة عبر تنظيماتهم مازالوا «سائرين على خط الإمام»، أى مازالوا «متطرفين»، يندفعون نحو الشهادة، وقد شكّا اتحاد الطلاب إلى الإمام فى لقاءهم معه فى بداية ١٩٨٨، قالوا: هناك من يدعوننا لترك العمل العام بعد أن أصبح فى يد أمينة، وهم يقولون لنا: إن اندفاعنا أصبح عقبة فى وجه النظام الجديد وفى وجه الاستقرار، فما فتواكم؟ وقد أفتاهم الإمام بأن هذا الكلام - فى رأيه - أخطر من الكلام الذى كان يقال فى الستينيات لإبعاد العلماء عن أمور المجتمع والجهاد.

العلماء وحوار مع مفكر شيوعى

إلا أن أخطر القوى الاجتماعية المؤثرة فى القرار، والتي لا يرد ذكرها طبعاً فى الدستور، هى الفئة الممثلة فى علماء الدين. فهم شبكة لها من الحوزات (الحوزة: أستاذ ومساعدون وطلبة دراسات عليا). وهذه الحوزات مستقلة مالياً وعلمياً ومنتشرة فى كل أنحاء البلاد، ولها اتصالاتها الخاصة، ولها آدابها وتقاليدها فى الحوار والتفاهم. ولعل استمرار هذا البناء التنظيمى ذى العلاقة الوثيقة مع التجار

ورجال الأعمال (البازار) هو الذى أظهر الآن ما يسمى بنظرية الثورة الأصلية، وأعتقد أن الكتاب الذى ألفه فى هذا الشأن حجة الإسلام على الكورانى (وهو من المساعدين القريبين من المنتظرى) هو أكمل شرح قرأته، والفكرة تقوم على أن الثورة لا ينبغى أن تحطم العلاقات التى ألفها الناس واستراحوا إليها بالفطرة والتجربة، الثورة ليست مطالبة بأن تقيم تنظيمات جديدة تحل محل علاقات الأسرة والقبيلة والحوزة والبازار، ولكن عليها أن تزيل الصدا كلما تراكم، وأن تعمل على تطوير هذه التنظيمات من داخلها وبصبر وهدوء، وحين يصل الإعداد إلى درجة معينة من النضج فإن انفجارا قد يحدث، ويؤدى لتغيير الحكم ولكن طاقة الانفجار ينبغى أن توجه نحو مزيد من تحسين العلاقات القائمة، ولا تنشئ مؤسسات جديدة إلا بالقدر الذى يخدم الأشكال التقليدية، ولا يتعارض مع استمرارها وتطويرها.

وقد تحدثت مع د. إحسان الطبرى (وكان من المفكرين الماركسيين البارزين المرتبطين بحزب تودة الشيوعى). وكان تحليله لتجربة الثورة الإيرانية يتفق تماما مع تحليل الكورانى، وقال: إن هذا الأسلوب الفذ هو الذى جعل الثورة الإيرانية قادرة على تحريك الأمة كلها، وهذا أسلوب يختلف عن أسلوب الشيوعيين، الذين يتصادمون مع كل ما هو قائم فى بلادهم من علاقات وتقاليد وأعراف، ويعجزون عن تغيير هذا الواقع إلا من خلال مؤامرة تقوم بها حفنة مثقفين تنتهز لحظة مناسبة للوثوب إلى الحكم بغتة، ثم تسعى للاحتفاظ بالسلطة عن طريق القمع والإرهاب.

ولكن إذا كانت الثورة بمثابة زلزال بالغ العنف أثر فى كل الكيانات القائمة فى المجتمع، فإن فئة العلماء لم تكن استثناء من ذلك، فقد أصاب الزلزال بناءهم كذلك. فأيات الله فى طهران وقم وفى المدن الأخرى لهم تأثيرهم فى سلوك الناس اليومى بلاشك، ولكن كان الناس فى الماضى يتخرجون من خضوعهم لقوانين الدولة،

ولرؤسائهم الذين لا يحسنون الظن في إسلامهم، وبالتالي لم يكن الخضوع تاما أو صادقا، ولكنهم بعد الثورة أصبحوا يخضعون بإخلاص كامل لأجهزة الحكم وقوانينها وتعليماتها، ويعنى هذا أنهم أصبحوا لا يرون تعارضا بين أن يخضعوا لآيات الله في أمور حياتهم اليومية والشخصية، وأن يخضعوا في الأمور العامة لحجة الإسلام القابع في موقع تنفيذي يصدر من خلاله الأوامر والقرارات (وحجة الإسلام أقل رتبة كما نعلم من آية الله).. ومن الأمور العادية الآن أن تجد آية الله جنتي مثلا يحتفى احتفاء غير عادى حين يستقبل حجة الإسلام رافسنجاني نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس الشورى والمرشح لرئاسة الجمهورية في الدورة القادمة.

روحانيون وروحانيات

وعلماء طهران المجاهدون كانت تنتظمهم جمعية اشتهرت باسم روحانيونى - مبارز (وأمينها العام آية الله محمد رضا مهدوى كانى، الرئيس السابق لمجلس الوزراء والمدير الحالى لجامعة الإمام الصادق). ومع تطورات الثورة ظهرت الخلافات فى صفوف هذه الجمعية، واتسعت الخلافات حتى انقسمت الجمعية إلى جمعيتين: جمعية مهدوى كانى، وقد احتفظت باسمها التقليدى (روحانيونى - مبارز)، بينما أطلقت الأخرى على نفسها (روحانياتى - مبارز)، وأمينها العام حجة الإسلام مهدوى الكروبي (نائب رئيس مجلس الشورى). وهذا الخلاف بين المجموعتين ينعكس الآن فى كل الخلافات السياسية القائمة على المسرح الإيرانى. وشائع الآن أن الروحانيين يؤيدون رافسنجاني، ويؤيدون سياسات تقوم على تشجيع القطاع الخاص وإعطائه دورا أكبر فى التنمية الاقتصادية، وشائع كذلك أن (روحانياتى) تؤيد مير حسين موسى (رئيس مجلس الوزراء الحالى) أو حجة الإسلام موسى خوينيه (المدعى العام)، وهذا الاتجاه يؤيد سياسة التوسع فى القطاع العام ودور الدولة على حساب القطاع الخاص.

وكما قلت فى صدر المقال، فإن درجة الحرارة فى الجو السياسى تزداد ارتفاعاً منذ وقف إطلاق النار، وقد حاول الإمام أن ينفى لفترة ما أن الخلافات وصلت إلى الدرجة التى يتحدث عنها البعض، ففى أول أكتوبر ١٩٨٨، قال للأمة: إن أصحاب المؤامرات الشرقية والغربية طرحوا بخبث «أن الشخصية القلانية فى الجمهورية الإسلامية لها ميول يمينية أو معتدلة أو مساومة أو غربية، أو أن فلانا مسئول متطرف أو ثورى، متصورين أن ذلك سيسحب ثقة الشعب من المسئولين فى الجمهورية الإسلامية، ولكن بإذن الله ووعى الشعب فإن سوق هذه البضاعة سيكسد، ومشترى هذه البضاعة قلة».

وقد كانت المناسبة التى قال الإمام هذا الكلام مرتبطة بأن رؤساء السلطات الثلاث ورئيس الوزراء وجهوا خطاباً له، طلبوا فيه تحديد مسئوليات كل منهم فى عملية إعمار البلاد، بعد أن عجزوا هم عن الوصول إلى اتفاق، ولكن معروف أنه كان قد استقبل قبل ذلك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، حيث قدما إليه تقريرين منفصلين عن أوضاع السلطة التنفيذية، تعبيراً عن الخلاف بين الرجلين؛ ونشر ذلك فى آخر أغسطس فى كل الصحف.

وقد امتدح الخومينى فى هذا اللقاء جهود مجلس الوزراء فى الحفاظ على قدرات الأمة خلال الفترة الماضية، ولكنه فوجئ بعد ذلك بأسبوع بأن مير الموسوى (رئيس الوزراء) يقدم استقالته (٧ سبتمبر)، وكتب له الإمام «لقد كانت استقالتك مدعاة للدهشة. كان من واجبك أن تخبرنى على الأقل أو تخبر كبار المسئولين بهذا الأمر، إذا كنت مصمماً على اتخاذ هذا القرار».. ثم أصدر إليه قراره «عليكم أن تواصلوا خدماتكم فى خندق رئاسة الحكومة وفى إطار الإسلام والدستور».. وكان الموسوى قد برر هذه الاستقالة بأن مجلس الشورى يعترض على ثمانية أشخاص رشحهم لمناصب وزارية شاغرة.. وبالتالي فإن عمل الحكومة متعثر.

هذه مجرد عينة، وقد انتقل الحديث عن الخلافات بين «المعتدلين» و«المقطرفين» إلى الصحف، وأصبحت المناقشة فيه علنية ومشروعة تماما، رغم صدور القرار بوقف نشاط حزب الجمهورى الإسلامى (لجنة الانشقاقات داخله).
إلا أن الخلاف الفقهى والسياسى الرئيسى هو الخلاف الذى يدور الآن على محور المنتظرى - رافسنجاني.. ولكن هذا الخلاف مازال بعيدا عن النشر فى الصحف الإيرانية، وإن أصبح أمرا متداولاً فى أجهزة الإعلام الخارجية، وذائعا فى الدوائر المعنية داخل الجمهورية الإسلامية.

■ ٢ ■

ماذا في إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟

■ البنوك الإسلامية

وشركات توظيف الأموال .. في إيران

■ بدلا من السنة في مواجهة الشيعة ..

الإسلام المهدى في مواجهة الإسلام الأمريكاني

■ الخوميني والمنتظري أوقفا معركة القروض الأجنبية مؤقتا

■ مصر لها وزنها الخاص في الاستراتيجية الإيرانية

ماذا بعد وقف القتال؟ ماهو الدور المصرى المحتمل فى هذه المرحلة الجديدة.. بعد وقف اطلاق؟ ما دور الدولة المصرية فى التوصل الى تسوية مستقرة بين العراق وايران؟ وهل تتعارض السياسية الواجبة للدولة المصرية نحو التضامن العربى.. مع فتح صفحة جديدة فى علاقاتها مع الجمهورية الاسلامية الايرانية؟

فى كل الأحوال.. ينبغى أن نعرف بأمانة - على الأقل - حقيقة ما يحدث فى هذا البلد الكبير وهذا ما حاولت أن أفعله، وأشرك القراء فى حصيلة ما وصلت اليه.

فى الطائرة المتجهة الى طهران جلس الى جوارى ممثل لشركة يابانية فى منطقة الشرق الأوسط، وقد سألته، عن الأحوال فى ايران، فقال انها تشبه الى حد كبير الأحوال فى بلدكم.. وقد لاحظ - وله حق - أننى دهشت، فاستطرد موضحاً: وجه الشبه أنهم يسعون مثلكم الى تخفيف البيروقراطية وتيسير التعامل مع الأسواق الخارجية، وهم وأنتم تفعلون ذلك فى بطاء وتخطئ.. عفوا انا لم أعرف رأيك فى السياسة الاقتصادية المصرية.

قلت: اتفق معك فى أننا نتصرف بتناقل شديد وكفاءة منخفضة فضلاً عن الخطأ فى تحديد الأهداف.

حسن.. ولكن هذه السمات ترجع عندكم - ولا مؤاخذه - الى طبيعة الشخصيات المسئولة بينما ترجع فى ايران الى تعدد مراكز اصدار القرار، فما يصدر من جهة قد يلغيه قرار يصدر من جهة أخرى.

والرجل مصيب.. وقد أشرت الى تعدد السلطات والمؤسسات وأشرت بشكل خاص الى الخلاف حول القطاع العام وعلاقته مع القطاع الخاص.. فهناك اتجاه

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩٨٩/٢/٢٨

يرى التركيز على دور القطاع العام، ويقابله اتجاه ثان يركز على دور القطاع الخاص.. وغنى عن البيان أنه لا يوجد في إيران من يطالب برفع يد الدولة تماما عن ادارة الاقتصاد القومى، فهذا مستحيل، فضلا عن أنه مرفوض شرعا..

ويكفى أن نتذكر أن البترول يمثل حوالى ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وهو المصدر الأساسى للنقد الأجنبى، وهذا البترول (زيتا وجازا - انتاجا وتكريرا وتسويقا) فى يد الدولة فكيف تتخلى الدولة عن القيام بدور اقتصادى محورى؟ اما عن الناحية الشرعية، فلئننى أحيل من يشاء الى «رسالة الاحتكار والتسعير» التى كتبها آية الله العظمى المنتظرى. والمعروف عن آية الله المنتظرى أنه ضد احتكار الدولة لأبواب الرزق، وضد التدخل الضار فى حركة الأسعار، اذا كانت الحركة طبيعية وتعكس ظروف السوق الحرة، ولكن اذا كان من الأفراد من يحتكرون ومن يغيرون المسار الطبيعى للأسعار بهدف تحقيق ربح حرام، يصبح من واجب الحاكم الاسلامى أن يتدخل «لمراقبة الأسعار ومنع الحصارا الاقتصادية والاحتكارات الضارة بالمجتمع».. والمؤمل من المسئولين فى الدولة الالتزام الكامل بالموازين الشرعية، والاحتراز عن الميل الى أحد طرفى الافراط والتفريط. وقد قال أمير المؤمنين (ع): اليمين والشمال مضلة والطريق الوسطى هى الجادة». (يلاحظ أن الكلام المنقول يمثل اسلوب المنتظرى باللغة العربية).

رقد كتب الامام الخومينى فى الاتجاه نفسه فقال إنه «عندما تنتهى الحرب سيكون الشعب حرا فى الأعمال التجارية، ولكن تحت اشراف الحكومة، سيسمح للشعب باستيراد البضائع، ولكن على الحكومة ان تراقب الأمور حتى لا يحدث الفساد، فهذا الأمر مهم ويجب التدقيق فيه».

الخلاف مفيد طالما نتفق فى المبادئ.

ان آية الله الخومينى ناصر أحد الفريقين المتخالفين، فأيد الحركة الاقتصادية فى اطار الضوابط الاسلامية التى تشمل تحديد الأهداف التنموية، وضمان العدل.

ورغم مناصرته لأحد الفريقين دافع عن حق الفريق الآخر فى الوجود وفى الدفاع عن رأيه. فحين سأله حجة الاسلام انصارى (أحد أعضاء مكتبه) عن رأيه فى وجود جناحين فكريين داخل الجمهورية الاسلامية، أجاب الخومينى بان «باب الاجتهاد مفتوح فى الحكومة الاسلامية، وأن طبيعة الثورة تقتضى بأن تطرح وجهات النظر الفقهية فى مختلف المجالات وفى وسائل الاعلام كافة» وقد أشار الامام الخومينى الى «ان الاختلاف فى وجهات النظر هو اختلاف سياسى لأن الجميع يشتركون فى المبادئ»، ولذا فان الاختلاف فى هذه الحدود يخدم الثورة الاسلامية، وقد أوضح سماحته الأوجه المشتركة بين الجناحين الفكريين الموجودين فى الجمهورية الاسلامية فقال «ان الجناحين ملتزمان بالاسلام والقرآن والثورة، ويريدان خير البلاد والشعب، ولهما مواقف ثابتة من أجل نشر الاسلام وخدمة المسلمين، ومهما كانت الخلافات حول النظام الاقتصادى وسياساته فان الجناحين يريدان أن تكون البلاد مستقلة، ويرغبان فى أن تتخلص البلاد والشعب من الجشعين والناهبين، وهما يريدان يزدهر الاقتصاد فى ايران الاسلام».

هل أصبحت البنوك إسلامية

من منظور اسلامى، ومنظور تنموى، كان ضروريا أن أسأل عما جرى فى القطاع المصرفى، وقد قامت ايران بعد الثورة بتأميم البنوك، وهذا الاجراء حقق بلاشك تخليص الاقتصاد الايرانى من قبضة البنوك الأجنبية، وما تحمله من نفوذ صهيونى، ولكن هل من الضرورى أن تظل البنوك التجارية والمتخصصة كلها فى يد الدولة؟ ولماذا لا تنشأ بنوك وطنية يملكها القطاع الخاص؟! أظن أن الآراء التى رجحها الخومينى والمنتظري تؤدي منطقيا الى هذه النتيجة.

وماذا عن تحول البنوك المؤممة الى بنوك لا ربوية؟ لقد أعلن منذ عام ١٩٨٥ أن البنوك توقفت عن التعامل بالربا، وعلمت أنهم حققوا هذه الخطوة بعد دراسات

مستفيضة، والدراسات الصادرة فى المنطقة العربية كانت محل اهتمام خاص، الا أن التجربة - مع ذلك - مازالت تتعثر، ويسخر بعض علمائهم مما يجرى فى هذه المصارف، ويقولون انها مازالت تتعامل بالرّبا ولكن تحت اسم آخر!

وهذا التعثر يبدو عجيبا، فالبنوك الاسلامية تتعلل عندنا بأن المناخ السياسى والاقتصادى لا يناسبها، وهى تقول - ولها حق - إن البنوك الاسلامية تتطلب دولة اسلامية ونظاما اسلاميا متكاملا اذا كان لها أن تزهر وتنتعش.. هذا ما تقوله البنوك عندنا، فما هى حجة البنوك فى ايران؟

يبدو أن الذنب بالكامل يقع هناك على عائق البنوك، ويبدو أن البنوك فى ايران هى ككل المؤسسات الأخرى التى ظهرت قبل الثورة، فهى مؤسسات عملاقة وعتيقة.. والمؤسسات كالأفراد، فانت يسهل عليك أن تعلم الصغير اللغات والحساب وكل فنون الحكمة وقواعد السلوك، بينما يصعب عليك جدا أن تعدل فى مسيرة الشخص وتصحح عاداته اذا تجاوز سنه مرحلة التكوين والنضج.. والمصارف الايرانية نشأت ونمت (بأشخاصها ونظمها) على التعامل الربوى، ويصعب أن يتغير ذلك بالكامل لمجرد أن قرارا قد صدر.

وقد حدث لمواجهة هذا الحال أن نشأت مؤسسات جديدة الى جوار المؤسسات التقليدية، حدث هذا فى مجالات الدفاع والأمن الداخلى والاعلام والخدمات.. الخ. والتعامل بين القديم والجديد - بهذه الطريقة - كان فى ظنى مجديا، فهل حدث ما يشبه ذلك فى القطاع المالى والنقدى؟ يبدو هذا.. فالبنوك - حسب التقارير السنوية للبنك المركزى - لم تزد ودائع القطاع الخاص لديها منذ سنوات بعيدة زيادة حقيقية، أى اذا حسبت الأرقام بالأسعار الثابتة وليس بالأسعار الجارية، ولا تعنى هذه الظاهرة أن معدل النمو للقطاع الخاص كان صفرا، أو أن ميل الناس للادخار قد انعدم، ولكن كان العائد الذى تقدمه البنوك لصاحب المدخرات حوالى ٨٪ وهذه النسبة أقل من معدل التضخم (أو التورم - بتشديد الرأى - كما يقال فى ايران، وهو

مصطلح أروع وأدق)، تماما كما هو الحال في مصر*، وبالتالي فإنها لعبة خاسرة تماما ان تضع مدخراتك في البنك.. وانت تظل تخسر إن امتنعت عن صرف العائد واضفته الى رصيدك في البنك. اين تذهب مدخرات الناس اذن؟ بالبحث والتنقيب ثبت أن أصحاب المدخرات استمروا في مواصلة صيغ العمل الإسلامية (المشاركة والمضاربة.. الخ) مع أهل «البازار»، أى التجار وأصحاب البضائع، فهذا عندهم أقرب إلى الحلال من التعامل مع البنوك، وهو يحقق عملا يراه الناس بأعينهم، ويدر دخلا أعلى مما تدفعه الحكومة عبر «المصارف الإسلامية» بضمان البنك المركزى!

وبعبارة أخرى، اتسع عندهم ما يشبه شركات توظيف الأموال عندنا (بحجوم صغيرة متوسطة) ولأسباب تشبه الأسباب التى أدت إلى انتشار هذه الظاهرة فى مصر وباكستان... وقد سألت د. زارين قلم رئيس قسم البحوث الاقتصادية فى البنك المركزى: لماذا لا تشجعون قيام مصارف محلية مستقلة تعمل على تعبئة المدخرات فى الأحياء والقرى، وتساهم فى إقامة أو تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة؟ إن هذا الطريق أقرب إلى إنشاء البنوك غير الربوية، بدلا من الاقتصار على تحويل البنوك العملاقة القائمة، وهذا المنهج الذى يبدأ فى القاعدة العريضة هو تطوير وتقنين لمشروعات المشاركة القائمة فعلا.. وسألت كذلك د. زارين عما إذا كان قد اطلع على آراء د. أحمد النجار (الأمين العام لاتحاد البنوك الإسلامية) فى هذا الشأن؟ وعما إذا كان قد قرأ عن تجربته فى بنوك الادخار (ميت غمر) تحديدا؟

فخ القروض!

إن هذا الذى نذكره على صلة مباشرة بالخلاف بين أنصار التركيز على القطاع العام، وبين الداعين لإطلاق القدرات والمبادرات الذاتية للملايين المواطنين فى

* تغير هذا الحال فى مصر الان حيث أصبح سعر الفائدة يتجاوز معدل التضخم.

مشروعات متنافسة وإبداعات متتالية ومتصاعدة.. وهو على صلة أيضا بالخلاف الدائر حول الموقف من القروض الأجنبية.

فمع نضوب الموارد ومع الرغبة في تسريع الإعمار و التنمية وتحسين أنماط الاستهلاك، تقدمت بعض الهيئات الدولية، وكل الحكومات (فى الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى) بمشروعات قروض، وظهر اتجاه غالب داخل الأجهزة السياسية والتنفيذية لقبول المبدأ الذى رفضته الجمهورية الإسلامية خلال السنوات العجاف السابقة.. والاتجاه يحظى بقبول ضمن مؤيدى النشاط الاقتصادى الموجه للأفراد، وكذلك ضمن المطالبين بالهيمنة الصارمة والمباشرة للدولة. وفى حديثى مع رئيس قسم البحوث الاقتصادية فى البنك المركزى لاحظت أنه امتنع عن الإجابة حين سألته عن رأى البنك المركزى فى موضوع الخلاف، إذ قال. إن البنك لا رأى له فى الأمر (وهذا مستحيل!) وأضاف: إن القروض لن تقبل ولن تستخدم إلا إذا وافق مجلس الشورى على الاتفاقيات الخاصة به.

طبيعى ألا تتقرر قروض إلا بموافقة المجلس، ولكن ما رأيك أنت شخصيا، إذا كان لك أن تنصح الحكومة ومجلس الشورى؟

إن القروض إذا كانت إنتاجية ستسهم فى تشغيل الطاقات العاطلة، وهذا يساعد على زيادة الإنتاج المحلى فتقل حاجتنا للاستيراد، ويؤدى توفر السلع إلى كبح جماح التضخم (التورم).

ولكن ألا تعلم أن الجهات المقرضة لن تقدم أية تسهيلات تذكر إلا إذا أعلن صندوق النقد (ومن خلفه دول الاستكبار المعروفة) شهادة «حسن سير وسلوك» فى حق الاقتصاد الإيرانى؟

نحن لم نستقبل بعثات من صندوق النقد الدولى منذ سنوات، وكنا خلال هذه السنوات نحجب المعلومات والبيانات عنهم، لأننا نعتبرها من أسرار الأمن القومى التى لا يجوز لهؤلاء الناس أن يطلعوا عليها.

هذا كلام كنت ألمسه لدى مطالعتى للتقارير المختلفة الصادرة عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إذ كنت ألاحظ أنهم يكتبون «لا توجد معلومات» أمام كل المؤشرات التقليدية عن حجم الناتج القومى الإيرانى مثلا أو ميزان المدفوعات والميزانية العامة... إلخ.

ولكن بعيدا عن بيانات الاقتصاد الإيرانى، معروف أن للصندوق وصفة نمطية لما يسميه «الإصلاح الاقتصادى»، فهل أنتم مستعدون لتنفيذ ما يطلبه الصندوق من أجل الحصول على قروض؟

نحن نتحكم فى الأسعار، أى ندعم أسعار السلع الضرورية حتى لا ترتفع وترهق الفئات محدودة الدخل، ونحن غير مستعدين لتغيير هذه السياسة لإرضاء الصندوق أو غيره.

وقد فتحت الموضوع مرة أخرى فى لقاء مع السيد بشارتى (نائب وزير الخارجية) الذى بدا لى أنه من المتشددى. قال بشارتى: «إن الوفود من كل الجهات تتدفق علينا منذ وقف إطلاق النار. (فى لحظة حديثى معه كان فى طهران ١١ وفدا أجنبيا على مستوى رفيع)، ومشروعات القروض تقدم فعلا بسخاء، ولكننا حتى الآن نتعامل مع الأمر بحذر شديد - لقد كنت فى زيارة بولندا مع د. على ولاياتى (وزير الخارجية) وسمعنا بأذاننا مآزق الدين الثقيل الذى سقطت فيه بولندا.. نحن لسنا مستعدين لأن نكون فى حالة كهذه، ثم نحن نعرف مكر الأمريكان.. والغربيين، نحن نذكر تماما ما كان يجرى فى عش الجواسيس (يقصد السفارة الأمريكية) ونعرف كيف يخططون لإعادتنا إلى التبعية...» قال بشارتى هذا ثم عرض على الأظافر الأربعة ليده اليمنى.. وبعد لحظة صمت قال: «إن أظافرى نزعها السافاك - بأمر من الأمريكان - يا سيدى!».

الخومينى حسم الأمر مؤقتاً!

ولكن ما يدور فى الكواليس يشير إلى أن أغلب المسئولين فى الأجهزة التشريعية والتنفيذية يؤيدون فتح الباب بحذر أمام القروض، والصحف فى أغلبها تدافع عن وجهة النظر هذه.. ووصل الحال بآية الله المشكىنى (الفقيه المشهور ورئيس مجلس الخبراء) أنه أعلن تأييده للقروض الأجنبية فى خطبة الجمعة (أى فى المؤتمر الحاشد) فى مدينة قم.

إلا أن بعض كبار العلماء تدخلوا... وفى رسالة تاريخية إلى الإمام الخومينى قالوا: «ندعو الله ألا تتجرعوا السم مرة أخرى». وكان القصد أن قبول القروض يشبه قبوله بوقف إطلاق النار الذى وصفه الخومينى بأنه كتجرعه السم، وقد استجاب الخومينى للتحذير، وصرح بأنه يعتقد أن كل المسئولين يؤيدون ذلك.. وهو يلجأ عادة إلى مثل هذا التعبير الملقوف ليمسح للمخالفين أن يراجعوا مواقفهم بأقل حرج ممكن..

وهذا من تقاليد الحوزة العلمية وآدابها.. فتدبر!

هذا التصريح صدر قبل وصولى إلى طهران، ولعله السبب الكامن خلف الإجابات التى سمعتها، والتى أضيف إليها تصريحات غامضة عن الموضوع سمعتها من رافسنجاني.. ولكننى أتصور مع ذلك أن المسألة لم تحسم حسماً نهائياً.. وأظن أن الصراع فى قضية «آيات شيطانية»، والذى أدى إلى سحب السفراء الأوروبيين فى طهران، سيؤثر بدرجة أو بأخرى على الموقف من القروض ومن العلاقات مع الغرب عموماً (سلباً أو إيجاباً).

الإسلام المحمدى والإسلام الأمريكانى

ويجرنا ذلك إلى السياسات الإقليمية والدولية. ويبدو لى أنهم دبروا لإيران موقعا فى المخطط العام الذى يقيم عددا من المحاور المتنافسة داخل المنطقة العربية - الإسلامية، والمحور المرشح لحركة إيران يشمل أفغانستان - باكستان - إيران،

وغرق إيران فى مشاكل إعمار ماخربته الحرب، ومشاكل التنمية ومشاكل القروض.. ومشاكل المحور الجديد.. قد يغنيها أو يصرفها عن المشاركة فى التحرك غربا نحو أرض الصراع العربى - الإسرائيلى!

هذا ما يقصده «شياطين الغرب»، ولكن لا أتصور أن من يحكمون إيران سيقبلون العزلة وإلقاء راية التضامن من أجل النهضة الشاملة للأمة الإسلامية، وأعتقد أن «الفقيه» يضع كل ثقله فى هذه الكفة.

إنه يقول فى تعليماته إلى السلطات الثلاث (أكتوبر ١٩٨٨): «إننى أتابع بدقة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد ولن أسمح مادمت حيا أن تتغير مسيرة سياستنا الواقعية، وإن المسئولين لا ييغون شيئا غير هذا ولا يتوقع منهم سواه.. وأقول للمسئولين: إن الواجب الشرعى يقضى بأن تعملوا على اجتثاث جذور التبعية إلى الخارج فى كل مجال، وإن شاء الله ستقومون بذلك».

وهو من ناحية أخرى يخاطب جماهير الشباب المجاهد والمعد للاستشهاد، أو ما يسمى قوات التعبئة (البسيج): «إننى أؤكد مرة أخرى لكافة أبناء الشعب الإيرانى العظيم وكافة المسئولين أنه لمن أكبر السذاجات أن نطن فى زمن الحرب أو زمن السلم أن أمريكا وروسيا سيكفان عنا وعن الإسلام الحبيب، وأتمنى ألا يأتى ذلك اليوم الذى نغفل فيه ولو للحظة عن كيد الأعداء». (نوفمبر ١٩٨٨).

وقد لاحظت أنه يجرى الآن تركيز على ما يسمونه «الإسلام المحمدى» ليجمع كل من يجاهدون فى سبيل الله والرسول (صلى الله عليه وسلم)، متجاوزين انقسامهم التقليدى إلى سنة وشيعة، ومواجهين للانقسام المعاصر بين هذا الإسلام المحمدى و«الإسلام الأمريكانى».

والإمام الخومينى (ومعه كل القيادات المسئولة) يعرفون الإسلام المحمدى بأنه «يقوم على مقارعة الاستكبار ونبذ حب المال والتحجر وجهل المتنسكين، ويجب أن يكون أصحاب هذا الخط مدربين معنويا وماديا على مهام الجهاد، فالشعب الذى

يرفض أن يكون تابعا للشرق أو للغرب، هو الشعب الذى يمتلك أبناؤه الاستعداد القتالى اللازم» (الخومينى).

المكانة الخاصة لمصر

إلا أن هذا الحديث عن «الإسلام المهدى»، ووحدة الأمة الإسلامية، لا يتعارض عندى مع ما سمعته فى إيران عن أولويات فى السياسة، وعن ضرورة تركيز الاهتمام على المناطق الشرقية جغرافيا، فهذا كلام واقعى وصحيح طالما يقال ويتحقق بحسابات عاقلة إسلامية، وليس لحساب «الشياطين».. وإذا كان التخطيط والتحرك يتمان بتدبير إسلامى، فإن الاهتمام بمنطقة معينة سيتكامل مع العمل الإسلامى فى المناطق الأخرى، ولن يكون محورا يصارع المحاور المغايرة كما يقصد الأعداء.

والحقيقة أننى لمست اعتزازا زائدا بالنفس لدى الإيرانيين، أحسب أنه يحتاج إلى يقظة خاصة ودائمة من أصحابه.

وفى كل الأحوال، فإن الخليج عندهم فارسى، على الأقل من حيث الاسم، ولا يقبلون فى ذلك أية مراجعة، وهم لا يرون فى استيلاء الشاه على بعض الجزر أى خطأ.. وقد حدثونى فى الخارجية حديثا مطولا عن هذه الجزر، وعن طبيعة علاقاتهم التاريخية مع الإمارات العربية على الساحل الغربى من الخليج.. وبغض النظر عن الصحيح والخطأ فى أمر ما قالوا، فإن على كل من يعنيه الأمر أن يقيم حساباته على أنهم يفكرون بهذه الطريقة.

وهناك حقيقة أخرى فى العقل الحضارى والسياسى لإيران... هذه الحقيقة هى تقديرهم للوزن الخاص لمصر.. العلماء فى الحوزات يذكرون الكتب التى قرأوها لمؤلفين معاصرين من مصر، بدءا من كتب الشيخ مصطفى المراغى عليه رحمة الله (الشيخ الأسبق للأزهر)، إلى كتب الشهيد سيد قطب: ومرورا بعباس العقاد ومن

شابهه.. وقد قال لى السيد على خامنئى (رئيس الجمهورية) أنه قام بنفسه بترجمة بعض كتب المفكرين المصريين إلى الفارسية.

إضافة إلى هذه الرابطة الحضارية العميقة مع النخبة الحاكمة فى إيران الإسلامية، قيل لى فى الخارجية، إن رؤية إيران لمصر تعتبر من المحاور الثابتة فى الاستراتيجية الإيرانية.. «وإذا كنتم تتحدثون عن العرب باعتبارهم شيئاً واحداً، فإننا لا يمكن أن نتحدث عن العرب على هذا النحو، فنحن نرى مصر قوة متميزة وقائدة، ولذا نرجو أن تزول الأسباب التى أدت وتؤدى إلى التحارب وتدهور العلاقات، فإذا هيا الله ظروف اتفاق بين مصر وإيران يكون هذا علامة على أنه قد أذن لنهضة الإسلام المعاصرة لى تظهر وتتمكن..

وقد قال لى مصدر آخر فى الخارجية: متى تتسلم مصر مسئوليتها الإسلامية فتتولى تبليغ الدعوة والجهاد فى أفريقيا، بينما نساندها نحن ونكمل دورها عبر التبليغ والجهاد فى آسيا.

يارب!

الجزء الثاني

■ ١ ■

لتكن خطب الجمعة دعاء لقمة العرب وشرحاً لفدر اليهود

- لا مواجهة مع الصهاينة ولا تحرير للقدس
- إلا بمصالحة مع الحركة الإسلامية
- الإسلام في تركيا هو الذي سيحطم الحلف مع إسرائيل
- إيران الإسلامية تقود أخطر ثورة اقتصادية عالمية ..
- وتستخدم قوتها لردع الصهاينة
- التهديدات العسكرية ضد سوريا خطيرة ووشيقة ..
- ما موقف حكام العرب؟
- يا أهل الحكم في مصر والسودان:
- كونوا تدوة في حل المشاكل العربية

غدا تنعقد القمة العربية بإذن الله.. ومجرد انعقادها يعنى أننا ندخل مرحلة جديدة، تتطلب واجبات صعبة جديدة.

مع سقوط الحجب والأضاليل استعاد الكل الوعي والذاكرة، ولم يعد بوسع أى من حكامنا أن ينكر أننا أمام عدو يستهدف النيل من ديننا وعرضنا، ومن يفعل فإنه يفقد مشروعية بقائه حاكما ومسئولا.

بعد مسيرة طويلة من المناورات والاتصالات السرية والعلنية ثبت أن من سعوا فى هذه الاتصالات كانوا يسعون خلف سراب، فلا قدس ولا سلام ولا دولة فلسطينية كسيحة ولا انسحاب من أى شبر محتل.. وليت الصهاينة يتوقفون عند ذلك، فكما يفرضون علينا قبول ما سبق، فإنهم سيفرضون علينا كذلك أن نقبل شاكرين مسرورين سيطرتهم السياسية والاقتصادية على مقدراتنا، وإذا رفضنا أو ترددنا هددونا بالحرب والصواريخ، ولن يعتقوا منا أحدا.

لكل من نسى أو «استعبط» فى فترة ماضية صار غدر الصهاينة الآن سافرا، وأصبح استكبارهم العنصرى والدموى معلنا، وكذلك أصبحت نيتهم فى ضربنا وقتلنا حديثا صريحا على ألسنتهم، فهل نملك إلا أن نستعد للدفاع؟
«كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم، والله يعلم وأنتم لا تعلمون».. صدق الله العظيم.

مطالبنا من مؤتمر القمة

ولا يعنى ما قدمت بطبيعة الحال أننا نطلب من القمة قرارا بإعلان الحرب، ولكن نعنى أن على القمة أن تتصرف على أساس أن المرحلة الجديدة القادمة تحمل نذر

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٢١/٦/١٩٩٦.

العدوان العسكرى الوشيك علينا، ويجب أن نتأهب بالتالى لملاقاة هذا الخطر.. وبداية التأهب والتحضير السياسى للمرحلة الجديدة مثلها بالفعل اجتماع قمة الغد.

ونحن نطلب أن تكون هذه القمة الموسعة امتدادا لما انتهت إليه قمة دمشق الثلاثية (مصر-سوريا-السعودية) ونعيد فى هذا الإطار تأكيد المبادئ التالية:

(١) دورية مؤتمرات القمة:

يقال: إن الدولة المصرية ستطلب إقرار ميثاق الشرف للتعاون والأمن القومى، وكذا إصدار وثيقة محكمة العدل العربية التى يستهدف أن تكون وسيلة دائمة لحل أى نزاع عربى بالسبل السلمية.. والحقيقة أن إعداد الميثاق ومشروع المحكمة قد انتهى منذ فترة طويلة وحان وقت الموافقة والتنفيذ، ولكن مع معرفتنا بنظم الحكم العربية، نقول إنه ما لم تتحول اجتماعات القمة عندنا إلى مؤسسة مستقرة لها مواعيد دورية ملزمة، فإن جدية التنفيذ لن تتحقق لأية اتفاقات توقع.. فالقرارات والالتزامات لا تحققها إلا حوارات صريحة ومتابعة منتظمة عند مستوى الملوك والرؤساء.

وإذا كانت دورية القمة واجبة، فإن مشاركة الدول العربية جميعا فى لقاءاتها (دون استبعاد أى طرف) واجبة كذلك.

(٢) العودة إلى تدفئة العلاقات العربية:

نحن لا نطلب المستحيل هنا، فليس ممكنا ولا مطلوبا أن تحل سائر الخلافات والتناقضات، ولكن مطلوب قطعا من القمة العربية أن تعود بهذه الخلافات إلى حجمها الطبيعى، ومطلوب أن يتذكر حكامنا فى المرحلة الجديدة أن عوامل الفرقة والتنازع بين أبناء الأمة العربية الإسلامية أقل كثيرا من عوامل الوحدة والتكامل، وينعكس هذا المسعى للتضامن والتفاهم فى رفض صريح للحصار المفروض على العراق وليبيا والسودان.. وبالنسبة إلى موضوع السودان بالذات، أن لأهل الحكم فى مصر والسودان أن ينهوا التوتر غير المبرر وأن يكونوا فى ذلك قدوة لغيرهم.

(٣) تنسيق المواقف قبل الحلف الأمريكي-الإسرائيلي:

ويعنى هذا من ناحية.. نبذ المفاوضات والاتصالات المنفردة، ويعنى من ناحية أخرى إنهاء الهرولة لإقامة علاقات مع الكيان الصهيونى الذى يصر على الإذلال والاحتلال.

* * * * *

وعن مسألة الاتصالات المنفردة الغادرة وخبرتها، فإننى أسلم بأنها داء قديم عند حكامنا والعياذ بالله.. والسفر العظيم الذى قدمه الأستاذ هيكل عن «المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل» يكشف عينة معتبرة، وإن كان مؤكداً أن ما ظل خافياً هو الأهم والأخطر.

والى جانب ما كشفه هيكل فإن كتاب شيمون بيريز الأخير أذاع جانباً آخر عن الملك الحسن والملك حسين، إلا أن الرئيس السادات كان بالقطع صاحب الاتصالات الأخطر، وهو أول من وقع فى الفخ الصهيونى حتى أذنيه، وأول من وصل بالتالى إلى اتفاقات محددة من خلف ظهر الآخرين بزعم أنه يحقق بذلك نصراً مؤزراً (لمصر وليس لإسرائيل!).

وأنقل هنا عن كتاب هيكل رسالة الملك الحسن إلى الرئيس السادات فى يناير ١٩٧٦.. الرسالة سرية، وهى عن مقابلة سرية فى هذا الوقت المبكر للملك مع إسحق رابين -رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك- وكان مضمون الرسالة بدوره سرياً عن باقى القادة العرب.

وقد جاءت الرسالة فى وقت أثبتت فيه الإدارة الأمريكية عجزها عن إلزام إسرائيل بأى شىء رغم كل ما كان السادات قد قدمه من تنازلات.. وقد ذكر رابين فى رسالته السرية للسادات أنه لا معنى لإدخال الولايات المتحدة فى المفاوضات «فهى لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شىء لا تقبله إسرائيل من تلقاء نفسها، مقتنعة به رغبة فيه».. وبالتالى لابد من حوار ثنائى مباشر تعهد رابين بالمحافظة

على سريته التامة، وهذه الاتصالات ستجعل إسرائيل أكثر جرأة فى تقديم مقترحات ملائمة، وبالتالي يمكن التطرق إلى كل ميادين السلام: السياسية والعسكرية والاقتصادية.

هذه الرسالة لم يظهر مفعولها المباشر على الفور، ولكنها بالقطع مثلت المنهج الذى أدى بعد عامين إلى رحلة القدس، ثم إلى كامب ديفيد (غدرا بالبلاد العربية الأخرى).

وقد تصيد رابين القيادة الفلسطينية، وأوقعها فى هذا الفخ نفسه، فبعد إغلاق السبل جميعا فى المفاوضات المنعقدة تحت رعاية الولايات المتحدة، قال رابين: إن الاتصالات السرية الثنائية (بعيدا عن الولايات المتحدة وعن العرب الآخرين) هى طريقهم للحصول على تنازلات من الصهاينة، فجرت على إثر ذلك مباحثات أوسلو (١٩٩٢) التى ثبت الآن أن اتفاقاتها لا تساوى شيئا وإن أسهمت إسهاما كبيرا فى مزيد من تفتيت الموقف العربى.. ألم يكن الحال ليختلف كثيرا لو ظلت جبهة فلسطين والأردن موحدة مع جبهة سوريا ولبنان؟

* * * * *

إذا كان طبيعيا أن نستفيد من خبرة التاريخ، فلا بد من التعهد فى هذه القمة بمنع الغدر والخيانة من أى طرف عربى ضد أى طرف عربى آخر.. إن لم يكن هذا بسبب الأمانة والالتزام بعهد الله، فإنه على الأقل بسبب ما ثبت من أن طريق الغدر لم يحقق -عمليا- إلا الكوارث على الجميع، حتى بالنسبة إلى من تصور أنه سيحصل على جائزة.

(٤) دعم المحور المقاتل فى سوريا ولبنان وفلسطين:

هذا فى تقديرى أهم ما ينبغى التركيز عليه.. هذا المحور (بصواريخه وبأسلحته الاستشهادية) هو الذى يعد موازين القوى الآن لصالح العرب والمسلمين، وهو

الذى يصيب الحلف الأمريكى-الإسرائيلى بالقزع والارتباك، وهو الذى أدى إلى الانقلاب الذى رأيناه فى حكم إسرائيل.

إن الأسابيع القليلة المقبلة تنذر بإشعال الفتن داخل لبنان، وتنذر بالنيل من العلاقات السورية-اللبنانية الوثيقة.. ونتتياهاو لن يبرر صعوده إلى السلطة إلا بتوجيه ضربات عسكرية ضد لبنان وسوريا معا، يتفوق فيها على وحشية بيريز ودمويته.. وانتقال الطائرات والأساطيل الإسرائيلية إلى تركيا، مع احتشاد الجيش التركى على الحدود السورية، هى نذر يجب أن تؤخذ بجدية كاملة ولا ينبغى أن ينظر إليها على أنها مجرد «تهويش» وحرب أعصاب.. والمهمة الأولى للقمة العربية أن تتصدى لهذا العدوان المتوقع الخطير.

* * * * *

إننا نسأل الله أن يوفق حكام العرب فى اجتماع الغد، ونسأله أن يثبت القلوب على طاعته فلا تفزع ولا تهن.. ونحن نعلم ما آل إليه حال حكامنا بعد كل ما جرى، ولذا فإننا لا نطلب منهم إلا ما هو فى وسعهم.. وحسبنا أن يُعلوا كلمة الحق فيما يصدر من قرارات أو توصيات، فيدينوا ما ينبغى أن يدان ويؤيدوا ما يجب أن يساندوه.. ولسنا ممن يقللون من قيمة الكلام، فمسيرة الحق فى المرحلة الجديدة تبدأ بكلمة الحق التى تصوب ضد العدو، والتى توحد الأمة العربية الإسلامية على طريق الصبر والجهاد.

نسأل الله أن يوفق حكام العرب.. وأرجو أن يعبر شعبنا فى مصر عن دعمه لوحدة كلمتهم، ولذا فإننى أرجو أن تكون خطب الجمعة اليوم فى كل المساجد شرحا لمكر الأعداء ولضرورة التصدى لهم، وكذا أرجو أن تقدم المواعظ فى الكنائس فى هذا الاتجاه.. وأرجو أن يكون القنوت اليوم، بل فى كل صلواتنا، شاملا الدعوة على الأعداء وشاملا الدعوة لكل منا، ولجميع الأمة ولحكامها: اسألوا الله الثبات واسألوا الله نصره.

ولكن آفاق الأمة أوسع من قدرات القمة

إلا أن تطلعات أمتنا العربية-الإسلامية لا تتحدد بطبيعة الحال بإمكانات قمة الغد.. إن آمالنا أوسع من هذا وأرحب، وما نرجوه من حكام العرب لا يتجاوز في الحقيقة وقف التراجع الذي بدا لدى كثير منهم.. ونرجوهم كذلك ألا يقفوا في المرحلة الجديدة في وجه نور الله الزاحف في منطقتنا وفي العالم.. وعليهم أن يتيقنوا أن مكر الله أعلى من مكر الحلف الأمريكي - الصهيوني.. ورغم ضراوة المواجهة فإن الله متم نوره ولو كره الكافرون.

إننى أتوقف في هذا المقال عند بعض ما يجرى في تركيا وإيران من أجل العظة والاستبشار.

صحوة الإسلام في تركيا

وبالنسبة إلى تركيا ينبغي أن نذكر أن الحلف التركي -الإسرائيلي -الأمريكي ليس شيئاً جديداً. فهناك مخطط قديم لتوريط تركيا في تحركات معادية، والصهاينة الذين لعبوا دوراً مشهوداً في تقويض الدولة الإسلامية في تركيا هم الذين يسعون الآن إلى استكمال المهمة، وخصوصاً منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، فهم يحرضون النخبة التركية الحاكمة على التوسع وتجميع الشعوب ذات الأصول العرقية التركية.

إن البروفيسور برنارد ليويس من أبرز المفكرين الصهاينة الذين عملوا مع المخابرات البريطانية ثم انتقل إلى جامعة برينستون في الولايات المتحدة.. ليويس هذا كان يقول (يناير ١٩٩٦) أمام مؤتمر لرجال البنوك في أنقره: إن هناك فراغاً في المنطقة ويجب على تركيا أن تملأ هذا الفراغ.. وفي مارس من هذا العام كان ليويس يتحدث مرة أخرى ويحرض العسكرية التركية لكي تلعب دوراً توسعياً، وذلك في مؤتمر عقده في واشنطن مجلس التعاون الأمريكي-التركي.. وفي هذا المؤتمر نفسه كان آلان ماكوفسكي يقول: إن على تركيا أن تخرج من عزلتها

وتوسع أفاقها بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي، وأضاف: إن على تركيا أن تتحالف مع إسرائيل والأردن في حصار سوريا وضربها، ويجب كذلك أن تضع خططها الخاصة للهيمنة على البلقان وآسيا الوسطى.. وماكوفسكى بالمناسبة صهيوني عمل في الخارجية الأمريكية ثم أصبح الآن مسئولاً في منظمة AIPAC، وهي أشهر المؤسسات الصهيونية الرسمية في الولايات المتحدة.

ومفهوم طبعاً أن الحلف الأمريكي-الصهيوني لا يضم أي خير للشعب التركي، وهو بالقطع لا يستهدف أي دعم للدور الجيوسياسي لتركيا وجيشها، ولكن الهدف الحقيقي هو أن تدفع تركيا دمائها ومواردها الاقتصادية في حروب وعداوات تخدم المخططات المعادية لها.. فالطريقة المرسومة لأهل تركيا لا تحقق إلا توتراً في علاقاتهم مع روسيا، بل مع الصين أيضاً (إذ مطلوب أن يحرض الأتراك على انفصال مقاطعة سينكيانج، أي تركستان الشرقية، عن دولة الصين باعتبار أن غالبية سكانها كانت من أصول تركية.. والنخبة التركية الحاكمة تشارك فعلاً في هذه الجهود).

إن هذا الدور لن يحقق طبعاً الكتلة التركية المزعومة، ولكنه مجرد استنزاف قدرات الشعب التركي المسلم في خدمة المخططات الأمريكية-الصهيونية لإثارة المتاعب في روسيا والصين.

وبالنسبة إلى المنطقة العربية، فإن استخدام القوة التركية لن يصب هنا أيضاً إلا في دعم المخططات الأمريكية-الصهيونية للسيطرة على المنطقة، وإذا جاءت مرحلة قطف الثمار لن تعطى تركيا أي نصيب يذكر.. فإسرائيل ترفض أي مزاحم إقليمي في النهب والقيادة.

إن مخطط استخدام تركيا هو مخطط واضح، وأثاره في التطبيق أصبحت مكشوفة، وبفضل ذلك فإن التوتر يحيط بها الآن من كل جانب. من روسيا والصين إلى اليونان والبلقان، ومع استبعادها من الجماعة الأوروبية فإنها تخاصم العرب أيضاً وتتحرش بسوريا.

إلا أن كل هذا لا يدوم بإذن الله.. ففي مواجهة هذا المخطط الفاشل والقائم على العصبية التركية الجاهلية، نرى كيف أن الصحوة الإسلامية حركت الشعب التركي في الاتجاه الصحيح، وحتى النخبة العلمانية من السياسيين والعسكريين نراها تفريق من غيبوبتها، وتتصالح مع تاريخها وتفهم الوطنية التركية على نحو يخالف ما جرى تدبيره.

إن حزب الرفاه سيتولى الحكم هناك بإذن الله (إن لم يكن اليوم ففي الغد القريب).. وساعاتها ستتغير الاتجاهات والتحالفات الحالية خطوة خطوة.. وحتى في ظل الأوضاع القائمة الآن فإن المصالح الوطنية التركية دفعت إلى تعاون متزايد بين تركيا وإيران الإسلامية، وعلى عكس ما كان مقدرا.. إلا أن عمق التحول الإسلامي في تركيا لا ينعكس في حزب الرفاه وحده فهو يغزو عديدا من التجمعات السياسية، ومع ذلك فإن الأمر أعمق أيضا وأشمل من النشاط السياسي، فالمجتمع المدني كله يتحول، ومؤسسات البر والخير من كل نوع تتكاثر، وفي ظل ذلك فإن الأخوة الحقيقية مع الشعوب العربية والإسلامية أصبحت مانعا أو عائقا لأية فتن يدبرها اليهود.

وينقلنا هذا إلى جمهورية إيران الإسلامية

إن الأعداء يغيظهم قيام هذه القلعة الإسلامية القوية بشعبها وجيشها وبقدراتها الاقتصادية وبمزاياها الجيوسياسية.. وبقدر غيظ الأعداء ينبغى أن يكون فرح المؤمنين واستبشارهم.. بل إن فرحنا ينبغى أن يكون أشد.

والحقيقة أننا يجب أن نتابع التطورات الشاملة التي تجرى في إيران والتي يجرى التعتيم عليها، وأكتفى هنا بالإشارة إلى بعض أوجه القوة الجيوسياسية المتنامية لإيران.

فموقع إيران في السوق الدولية للنفط معروف، فهي تملك ١٠٪ من الاحتياطي الدولي، وهي الدولة الثانية في الأوبك بعد السعودية من حيث الإنتاج، وهي تملك

كذلك ١٥٪ من الغاز الطبيعي في العالم، وتأتي الثانية في إنتاجه بعد روسيا وإن كانت احتياطياتها أعلى من روسيا كثيرا.

إلا أن أهمية إيران الاستراتيجية في السوق العالمية للطاقة تتجاوز الآن احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي اجتذبت منطقة بحر قزوين الغنية بالنفط والغاز شركات النفط والغاز الكبرى في العالم، وإيران تملك أفضل الطرق لمدايين النفط والغاز من دول هذه المنطقة إلى أوروبا والشرق الأوسط.

وأود أن أذكر هنا حدثا تاريخيا أهمله إعلامنا الرسمي، ففي الشهر الماضي اجتمع في إيران ١٢ رئيس دولة، وجاءت وفود من ٤٠ دولة للمشاركة في افتتاح خط السكة الحديد من مشهد في إيران إلى تيجين في تركمانستان، وهذا اللقاء الدولي الحاشد يجسد الأهمية الكبرى لهذا المشروع الذي يعطى إيران اتصالا مباشرا مع كل آسيا الوسطى وما بعدها، وهو بالتالي يعطى الجمهوريات الناشئة هناك منفذا لبضائعها إلى ميناء بندر عباس الإيراني، ومن ثم إلى دول الخليج العربي والأسواق العالمية الأخرى، وهذا الخط من مشهد إلى تيجين يعتبر حلقة حاكمية في شبكة الطرق الحديثة والسكك الحديدية التي تربط الصين بريا مع أوروبا عبر آسيا الوسطى.. وهذه الشبكة ستندمج إليها الهند وباكستان.. إنها ثورة بالمعنى الحرفي في تقدم الاقتصاد العالمي تلعب إيران الإسلامية فيها دورا قائدا.

ويذكر أن اليوم الذي شهد الاحتفال الدولي بافتتاح الخط الحديدي قد تزامن مع قمة منظمة التعاون الاقتصادي (إيكو) التي تضم إيران وتركيا (وقد مثلها ديميريل رئيس الجمهورية) وباكستان وأفغانستان وأذربيجان وخمسا من جمهوريات آسيا الوسطى.

* * * * *

و.. مع كل هذه التطورات للقوة الإيرانية، من الطبيعي أن تنتشر الصحوّة الإسلامية، ومن الطبيعي أن تزداد صلابة إيران فى المواجهة مع الحلف الأمريكى-الصهيونى.. ألم تذكركم بأن الله متم نوره؟!

الإسلام قائد المعركة العربية ضد الحلف الأمريكى-الصهيونى

إن المنطقة العربية هى قلب الأمة الإسلامية، وهى ساحة الصدام الرئيسى مع الحلف الأمريكى-الصهيونى.. بل إن كل قوى الاستكبار الدولى أقامت إسرائيل ودعمتها لكى تنال من وحدة هذا القلب للأمة الإسلامية.. والصهيونية تدرك عن يقين أن صحوّة الإسلام الحالية هى الخطر الأكبر على مستقبلها، ولذا فإنها تقود التحالف الدولى ضده فى كل العالم، وفى منطقتنا على وجه الخصوص.. وكتلة الليكود التى تحكم إسرائيل الآن مع حلفائها هى كتلة اليهود الأشدّ عداوة للذين آمنوا..

ولهم حق! فأصحاب الإسلام هم الذين لا يمكن أن يفرطوا فى القدس، ولا فى الأرض الفلسطينية المباركة حولها.. إن الإسلاميين لا يتكلمون عن القدس على استحياء، ولا يذكرونها باعتبارها مجرد أرض محتلة.. فنحن على استعداد لأن نستشهد جميعا ولا نتنازل عن الأرض المقدسة.

الصهاينة لهم حق فى عداوتهم للإسلاميين وفى فزعهم منهم.. وكيف لا يفزعون وقد خبروا جند الله الاستشهاديين الذين تحدوا كل قلاعهم وترساناتهم أسلحتهم؟

الصهاينة لهم حق، ولكن ما لا يمكن فهمه هو موقف هؤلاء الذين يفترض أنهم منا، ومع ذلك قرأت لبعضهم عن خطر الدعوة لحكم الإسلام باعتبارها تفرق الأمة وتشيع العقائد التى من شأنها إجهاض التنمية والتقدم الاقتصادى!

لقد كتب هؤلاء هذا الكلام وكأنهم يطلبون فى مناسبة اجتماع القمة ضرورة تشديد المطاردة للإسلاميين.. وقد كتب بعضهم كذلك محذرا من خطر إيران وتركيا وقال: إن خطرهما على أمة العرب لا يقل عن خطر أمريكا وإسرائيل إن لم يزد!! إذا كانت كل هذه السفاهة عن حسن نية فنسأل الله أن يهديهم!

ولكننا نقول لحكام العرب: إياكم واستمرار هذه الحرب العجيبة المجنونة على دعاة الإسلام على نحو ما يدعوكم هؤلاء السفهاء.. وإياكم أن تعاملوا شعب تركيا المسلم باعتباره مثل الصهاينة.. أما جمهورية إيران الإسلامية فمن الجريمة أن تتواطأ مع الأعداء على ضربها أو عقابها.

وهذا النصح المخلص نوجهه بشكل خاص إلى أهل الحكم فى مصر. إن المطلوب من مصر كثير، وهى لن تقوم بمهامها إلا إذا كانت قوية، وهى لن تكتسب قوتها إلا بوحدة شعبها، وهذه الوحدة لا تقوم إلا على العدل والشورى.. وباسم هذا العدل وهذه الشورى، نطالب بفتح الفرص أمام القوى الوطنية لكى تلعب دورها فى رسم السياسات وتنفيذها.. ويشمل ذلك كثيرا من الإجراءات يأتى على رأسها إيقاف المحاكمات العسكرية، وكذلك لابد من الإفراج عمن صدرت ضدهم أحكام بسبب انتمائهم للإخوان المسلمين.

نعلم يا أهل الحكم أن لديكم خلافات وهواجس حقيقية مع كل القوى الإسلامية (وضمنها حزب العمل) ولكن حل هذا يكون بالحوار وليس بالسجون والإرهاب. و.. نسأل الله أن يفتح بيننا وبين كل المخلصين بالحق.

* * * * *

معجزات الثورة الإسلامية فى إيران .. وإنجازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية

■ التراضى التاريخى بين الإسلاميين والعلمانيين فى تركيا
درس لنا جميعا فى مصر

■ الخلافات مع السودان لن تحلها من الجذور اجتماعات فنية
لخبراء الأمن

■ ملاحظات جوهريّة حتى لا تتكرر الأزمة

نعرف أن المواجهة مع الحلف الأمريكى-الصهيونى مواجهة ضارية دموية ممتدة، وفى هذه المواجهة حقق العدو خلال السنوات الأخيرة بعض الانتصارات، ولكننا فى المقابل حققنا انتصارات عليه أكبر، وأصبح التوازن بيننا وبينه يتحسن لصالحنا سنة بعد سنة.. لقد بلغ التحسن فى حال أمتنا مرحلة عالية جسدتها القمة العربية.. وبعد القمة جاء نصر الله الأكبر حين أعيد فتح «القسطنطينية»!.. أى حين أصبح حزب الرفاه الإسلامى على رأس الحكومة فى تركيا.

نحن ندرك أن القمة ونتائجها كانت قلقة، فعقدتها لم يكن سهلاً بسبب الضغوط الأمريكية، والبعض لم يحضر هذه القمة إلا محرّجاً.

نعم، نحن ندرك أن ما تحقق فى القمة العربية مازال هشاً، وحركة الأعداء لتحطيم ما أنجزناه لم ولن تتوقف.. فقد تابعنا مثلاً حكاية صواريخ سكود المصرية، والتهديد بتوقيع عقوبات على بلدنا، وهذه الحملة كانت رداً على التحرك السياسى المصرى الذى أدى إلى انعقاد القمة وإلى قراراتها..

وقد تابعنا أيضاً زيارة وزير الخارجية الأمريكى إلى إسرائيل والتي أيد فيها كل ما تعلنه الحكومة الإسرائيلية الجديدة تحدياً، ثم رأينا كذلك كيف دبّروا فتح خط الطيران الإسرائيلى مع الأردن بعد القمة مباشرة، وكذا زيارة بعض الوفود العربية لإسرائيل من أجل توثيق العلاقات.. والغرض الواضح إظهار أن قرارات القمة مجرد كلام.

ولكن فى مقابل هذا الهجوم، كانت جبهتنا تصد أصحاب الفتنة، وتتحرك تحركاً مضاداً، فالمواجهة المسلحة مع أعدائنا تصاعدت على يد شبابتنا الفدائى الاستشهادى.. وفى موضوع صواريخ سكود علمنا باعتزاز شديد كيف أن الرئيس

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩٩٦/٧/٥.

مبارك رفض مناقشة الموضوع مع كريستوفر، وبلغ غضب الرئيس حد الامتناع عن حضور المؤتمر الصحفي معه.

وقد قرأنا بعد القمة أن الاتصالات مستمرة بين الأردن وسوريا وأنها قد تتوج بقمة ثنائية قريبة.. وقرأنا أن الطريق البري بين سوريا والعراق قد فتح لأول مرة منذ ١٩٨٠ لكى تعبره بعثة حكومية سورية تذهب إلى بغداد للتباحث والتنسيق.. وقرأنا عن وساطة سورية بين البحرين وإيران من أجل المصالحة.. وقد تابعنا كذلك تواصل الجهود لحل الخلافات بين مصر والسودان، وهناك جهود لعقد لقاء بين دول «إعلان دمشق»، وكذلك تابعنا زيارة الرئيس مبارك للتشاور مع فرنسا ومع دول الجماعة الأوروبية بعد قمة القاهرة وقمة الدول السبع الكبرى في ليون (بحضور الولايات المتحدة).

* * * * *

الحركة إذن من الجانبين لم تهدأ.. إلا أننا في استكشاف الاحتمالات لتقدمنا، نتوقف في هذا المقال بشكل خاص عند: السودان وإيران وتركيا.

حتى لا يعود الشقاق مع جمهورية السودان الإسلامية

من المفترض أن تكون اللجان المكلفة يبحث أوجه الخلاف قد بدأت أعمالها، ومع النوايا الصادقة من الجانبين أظن أن كل المسائل قابلة للتسوية بإذن الله.. ولكن إلى جانب هذه المباحثات والاتصالات لابد من بعض الملاحظات:

(١) فأولا ينبغي أن يستنتج شعبنا من هذا الذي يجرى الآن أن الخلافات بين الدولتين لم تكن قط بالاتساع الذي بدا في إعلامنا الرسمي، وفي أغلب صحف المعارضة.. ولولا هذا لما كانت المصالحة باليسر الذي يبدو حالياً.. ويذكر شعبنا من غير شك أن حزب العمل كان دائماً يؤكد هذا المفهوم، كنا ننبه إلى أن هناك من ينفخ في الخلافات بحيث يصل بها إلى نقطة اللاعودة.

(٢) وهذا الموقف السياسى الخاطىء من حقيقة الخلافات المصرية والسودانية كان عمليا (وبحسن نية من الغالبية) يساعد المخطط الأمريكى-الصهيونى، الذى يضرب مصر قبل أن يضرب السودان.. كنا وحدنا نؤكد هذه البدهية ونكرها، ونحمد الله أن الكل الآن أصبح يقول مثلما نقول.

(٣) ولكن مادام مطلوبا ترسيخ أسس العلاقة الإستراتيجية بين مصر والسودان حتى لا تتعرض للهزات مرة أخرى، فإن هذا الهدف العزيز لا تحققه بالقطع مجرد اجتماعات بين الفنين فى شئون الأمن، فالأمر أكبر من ذلك وأخطر.

(٤) لابد من التذكير بأن خط العلاقات بين البلدين فى النازل منذ استقل السودان عام ١٩٥٦.. وبعد مرحلة من التعاون المتقطع والقلق فى عهد النميرى، عاد التوتر والتدهور بعد سقوطه (١٩٨٥)، وبخاصة بعد الانتخابات وتولى حكومة الصادق المهدى، ثم تفاقم الأمر منذ قامت ثورة الإنقاذ (يونيو ١٩٨٩).. أى استمر التدهور وتزايد طوال ١١ سنة متصلة، وغير صحيح أنه نشأ مع الثورة الإسلامية و«إرهابها».. وحين أقول: إن العلاقات فى النازل منذ الاستقلال فإننى لا أشير إلى العلاقات السياسية بين الحكومات وحسب، ولكن أقصد مجمل العلاقات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، بل والعلاقات الاجتماعية والإنسانية.. فعدد من لهم صداقات حميمة مع أهل النخبة السودانية أصبح محدوداً جداً فى مصر!

إنن نحن أمام ظاهرة متصلة تعكس خلا خطيرا فى تصوراتنا الإستراتيجية، فأى تخطيط إستراتيجى صحيح لدور مصر وعلاقاتها فى المنطقة، لابد أن يضع العلاقات المصرية-السودانية متقدمة على كل ما عداها، ولو كنا نتحرك وفق هذا المفهوم لكان مجمل العلاقات وكان مسارها منذ عام ١٩٥٦ مخالفاً تماماً لما قدمنا.

(٥) وإذا كان لنا أن نفتح صفحة جديدة فإن هذا يتطلب علاج ما ترسب خلال الفترات الماضية وخلق «حساسيات».. أول ما أذكره هنا هو الحرص الضروري من جانب مصر (من جانب مثقفها وسياسيها) على احترام الاستقلال السوداني، وعلى التعاون والتكامل على أساس الندية.. والمبالغة في إظهار هذا الحرص تنفع قطعاً ولا تضر.

(٦) وقد لا يلحظ البعض أن السياسة المصرية فيها ما يخدش مبدأ الندية، ولكن تكمن المصيبة في حكاية أنه «لا يلحظ» هذه.. لا أريد الآن قلب المواجع، ولكن ألم يحدث في سنوات الأزمة الأخيرة -على سبيل المثال- أن هجومنا الحاد على تصدير حكومة السودان الإرهاب إلى مصر لم يصاحبه قط تنبه إلى أن مركز «الإرهابيين» الذي يخططون لنسف السودان كله قائم في القاهرة.. هذا «الازدواج» في المعايير يعكس في جانب منه -عند السودانيين- أن مصر تحل لنفسها ما تهاجم الآخرين من أجله.. وهم بالتالي يسألون: أين الندية والأمن المتبادل؟

(٧) بل إنني أذهب في مراعاة الندية إلى أبعد من ذلك، فأنا أريدها ندية من الأعماق، وليس في الظاهر فقط أو على سبيل النفاق، ويتطلب ذلك بعض التواضع منا، لكي ندرك أن لدى الدولة السودانية ما يمكن أن نتعلمه.. من المؤكد أننا نتفوق على السودان كثيراً من الناحية الاقتصادية وفي المعارف العلمية والتكنولوجية، وكذلك في فنون الإدارة الحكومية.. إلخ، ولكن من الناحية السياسية أظن أن هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من السودان.

~ * * * * *

منذ علت الصيحة في منطقتنا العربية لإجراء تغييرات سياسية واجتماعية جذرية، انقسم أصحاب الدعوة إلى التغيير إلى اتجاه يتأثر بالشيوعية، واتجاه مضاد يعتمد الإسلام أساساً للتغيير المنشود.. وفي هذا الانقسام كان الحزب

الشيوعى فى السودان (أيام ذروة المد الماركسى فى العالم وفى المنطقة) هو أهم الأحزاب الشيوعية العربية والأفريقية من حيث التنظيم والقوة الجماهيرية، وكان الرائد فى التطوير النظرى المستقل للماركسية.. وفى الوقت نفسه كانت الحركة الإسلامية فى السودان بدورها رائدة فى الاجتهاد، وكان تأثيرها مميزاً وبارزاً بين مجمل الحركات الإسلامية المعاصرة.

هكذا شاء الله وقدر.. فكان هذا السودان المتخلف من الناحية الاقتصادية جياشاً بالحيوية الفكرية والسياسية!

* * * * *

(٨) وينقلنا هذا إلى الوضع الحالى فى السودان، فقد شاء الله أن يصل دعاة الإسلام هناك إلى الحكم، بفضل تحالف وثيق بين المدنيين والعسكريين، فتحقق بفضل ذلك استقرار وتقدم تنموى مستقل رغم الحصار والحروب والمؤامرات.. وهذا الفتح الربانى العظيم كان طبيعياً أن يثير الرعب فى قلوب الحلف الأمريكى - الإنجليزى - الصهيونى، ولكن لا يعقل أن يكون هذا التطور مثيراً للفرع عند الحكومة المصرية أيضاً.

مطلوب أن ندرس بصدق ما حققه الحكم الإسلامى فى السودان، ولو فعلنا لرأينا أن منهجهم فيه الكثير الذى ينفعنا.. أعلم أن البعض يرفض بعنجهية هذا الذى أقول، أو لا يصدق، ولكن هذا من أثر التجاهل والتحامل الذى ساد فى السنوات الماضية، والذى منعنا من المتابعة الأمينة لما يجرى فى السودان ومن دراسته.. إن الجهل وصل بالبعض إلى الكلام عن الأستاذ الكبير حسن الترابى باعتباره زعيم عصابة، ولو قرأوا وأنصفوا لعلموا أنه من كبار الفقهاء والعلماء فى عصرنا، إضافة إلى أنه صاحب الخبرة الطويلة فى أمور السياسة وبناء مؤسسات المجتمع والدولة.. ولكن، ماذا تقول فى الجهل؟!

* * * * *

إن التفاعل الإيجابي مع التجربة الإسلامية في السودان على نحو يؤدي إلى تشكيل محور متين يربط شمال الوادي بجنوبه، سيدفع التنمية الشاملة -في مصر والسودان معا- بقوة لم يشهدها العالم، وسيغير هذا الموقف جذريا في كل أفريقيا، بل سيؤدي إلى تغيير كبير في كل المنطقة العربية والإسلامية.

الجمهورية الإسلامية في إيران هذه القوة الخليفة الجبارة

إذا ظلت دول مجلس التعاون الخليجي على علاقة متوترة مع كل من إيران والعراق فهذا مجرد خدمة للحلف الأمريكي-الصهيوني.. إذا ظلت هذه الدول على خوف من العراق وإيران، فهذه ثغرة تنفذ منها قوات الحلف المعادي لكي تستقر في دول مجلس التعاون بزعم حمايتها.. ولكي تخرج قوات الاحتلال هذه من مرابضها الحالية فإن جهوداً مكثفة ينبغي أن تبذل من كل الأطراف.

وتبدأ الجهود بأن يتذكر الجميع أن وجود إيران والعراق في الخليج هو حقيقة جغرافية ثابتة لا يمكن تغييرها، وبالتالي لا بد أن يتوصل أهل الخليج جميعا، رغم أية خلافات ومنافسات، إلى صيغة تضمن لهم الاستقرار والأمن حتى ينتفى زعم أي طرف بأنه يحتاج إلى قوات أجنبية يعلم أنها معادية للعرب والمسلمين.. ولا شك في أن الدولتين الكبيرتين في هذا الخليج عليهما مسئولية أولى في الوصول إلى هذا الاتفاق.

إذا أردنا أن نستفيد من خبرة الماضي، فإن إيران الآن، وبالذات، مطالبة باتخاذ مبادرات ملائمة، ومن ناحية أخرى.. فإن دول مجلس التعاون مطالبة بمقاومة الاحتلال الأجنبي، ورفض أن تستخدم ذريعة للعدوان على الجمهورية الإسلامية في إيران أو تهديدها.

نعم لا بد من جهد حقيقي مشترك لإزالة التوتر في الخليج، حتى تنطلق طاقات الجمهورية الإسلامية في المواجهة مع المحور الأمريكي الصهيوني.

وأود أن أنقل هنا بعض المعلومات الأساسية عن هذه الدولة العريقة التي لا ينشر عنها إلا أنها «معقل الإرهاب».. إرهاب من يا أعداء الله!

إن فتياننا وشبابنا حتى سن العشرين لم يكونوا في سن الإدراك حين قامت الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني (١٩٧٩).. هذه الثورة كانت معجزة في أسلوبها حيث لم يحدث لشعب من الشعوب أن شارك في ثورة بمثل هذا الإجماع بحيث ذاب جيش الشاه الجبار في محيط الشعب، لتقام سلطة العلماء المجاهدين.. وهذه هي المعجزة الثانية إذ قامت على يد هذا الشعب أول سلطة إسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية (١٩٢٤)، وبعد أن استيأس الناس من إمكان إعادة بنائها.. وكانت المعجزة الثالثة أن هذه الثورة قامت في إيران التي ظن الناس أنها آخر بلد يمكن أن تقوم فيه ثورة إسلامية راديكالية، فحكم الشاه لم يكن الأكثر ظلما، والمال النفطي الوفير كان يخفى كثيرا من عاهات المجتمع وينشر الاسترخاء. وصحيح أن إيران تتبنى المذهب الشيعي، ولكن هذا لا يبرر قطعاً نفور العالم السنّي منها، وهو لا ينقص بأي حال من قدر الثورة الإيرانية ودورها الرائد في إنقاذ الأمة الإسلامية.. من المؤكد أن عصور الركود والانحطاط حولت أصحاب المذاهب إلى طوائف متعصبة ومنغلقة، ولكن في إطار الصحوة المعاصرة يتجه العلماء الثقات إلى التقريب بين هذه المذاهب، وإلى تركيز الضوء على الأصول التي تجمع بدلا من التركيز على خلافات الفروع.. وهذا ما يدعو إليه علماء الإسلام الذين يحكمون إيران الآن، ومعروف أن الأزهر عندنا يعتمد المذهب الجعفري (الذي يسود بين شيعة إيران) ضمن المذاهب التي يرجع إليها مع أبو حنيفة والشافعي ومالك وابن حنبل رضي الله عنهم.

المهم، هذه الثورة أقامت أول دولة إسلامية بعد انهيار الخلافة العثمانية، ولا أريد أن أستطرد هنا في شرح نظامها السياسي، ولكن يكفي أن أقول: إنه وليد اجتهاد جديد استفاد من كل المنجزات المعاصرة في انتخابات لرئيس الجمهورية والبرلمان، ولكن أحاط كل هذا بضوابط الشرع وأحكامه.

إن الانتخابات هناك لا تدخلها شبهة تزوير وعدد المشاركين فيها أعلى من أية نسبة مقابلة في العالم.. والدستور الإسلامى أقام تعدداً فى مراكز السلطة على نحو يمنع الاستبداد.. وكل الدارسين الغربيين للتجربة الإيرانية يسلمون بكل هذا الذى ذكرت.

أذكر أن إريك رولو (الباحث والكاتب والدبلوماسى الفرنسى المرموق) حدثنى مبهوراً منذ أشهر عما شاهده من حريات للتعبير الفكرى والسياسى فى إيران، وقال: هذا حال يشبه ما عندنا فى فرنسا ولا مثيل له فى أى بلد آخر عربى أو إسلامى.. وفى زيارتى الأخيرة لإنجلترا قابلت سامى زبيده (وهو عالم سوسيولوجى كبير من أصل عراقى)، وسامى معاد تماماً للثورة الإسلامية، ولكنه اعترف بأن الحريات فى إيران تتسع بشكل ملحوظ، وأن كثيراً من أصدقائه الإيرانيين المخالفين للثورة والذين كانوا ممنوعين من دخول بلدهم، أصبح بوسعهم الآن أن يعودوا دون قيود، وحين سألته: هل حدث هذا باعتباره تراجعاً من الثورة؟ أى هل تحقق هذا عن ضعف؟! كان الرد المباشر وبدون تردد أنه يرى أن هذه السعة فى احتمال الخصوم تأتى من القوة والاستقرار.

* * * * *

و.. بين كل الدارسين هناك إجماع على أن طابع التدين الذى يلبس كل قادة الدولة ومؤسساتها، جعل الفساد ظاهرة هامشية، وجعله عند القمة منعدماً.

* * * * *

وإذا انتقلنا إلى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، فإن الثورة الإسلامية واجهت منذ يومها الأول حصار الأعداء لها، ثم جاءت الحرب العراقية-الإيرانية بخرابها الرهيب، وحين شرعوا فى الإعمار كانت الثورة مواجهة بالمخطط الدولى الذى أدى إلى هبوط أسعار البترول وإلى إصابة الموارد الإيرانية بالتالى فى الصميم.

وسط هذه الظروف تغيرت أساليب الإدارة الاقتصادية.. وفي مرحلة الإعمار (بعد الحرب) جرى تحول متسارع لإطلاق الطاقات الفردية من خلال السوق التي تقودها الدولة.. وتجربة الخصخصة في إيران وتجربة الموقف من رأس المال الأجنبي والمناطق الحرة، تمت من منظور وطني بعيد عن أية شبهة للفساد، أو لتحقيق مصالح خاصة لهذه الفئة أو تلك.. إنها تجربة جديرة بالدراسة، وأرجو أن أتعرض لها في مناسبة أخرى إن شاء الله.

ولكن أذكر هنا بعض المؤشرات الكمية.. ففي الخطة الخمسية الأولى (التي بدأت عام ١٩٨٩) أصيبت الموارد كما ذكرت بخفض أسعار البترول بدءاً من عام ١٩٩١..

ورغم هذا كان معدل النمو في المتوسط خلال سنى الخطة ٨٪، وهذا المعدل يضع الاقتصاد الإيراني بين أعلى خمس اقتصادات في العالم من حيث معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

وقد تضمن هذا تحقيق أرقام قياسية في إنتاج الغذاء وفي زيادة الصادرات غير البترولية إلى ٥ بلايين دولار.. وكذلك كانت البطالة ١٥٪ من قوة العمل فانخفضت إلى ١٠٪.

وقد تراكمت الديون على إيران (بسبب الانخفاض المفاجيء في أسعار البترول)، ولكن القيادة الإسلامية الوطنية كانت حريصة على مواجهة المازق حتى لا يتهدد استقلالها الاقتصادي، فاتخذت إجراءات حاسمة منذ عام ١٩٩٤.. فدفعت جزءاً من هذه الديون وقيدت الواردات لبناء احتياطي من بلايين الدولارات ثم خصصت الخطة الثانية نحو ٢٠-٢٥٪ من الدخل البترولي لتسديد ما بقي من ديون.

وأشير إلى زيادة الاعتماد على الإنتاج الصناعي المحلي، وعلى خبرة المهندسين الإيرانيين، وقد انعكس هذا بشكل خاص في مجال المناجم والتعدين.

فهم يتوسعون الآن فى استغلال مواردهم الهائلة من الحديد والنحاس، ولهم تكنولوجيات مبتكرة فى تصنيع الصلب.. وستصبح إيران وفقاً لذلك أكبر مصدر لمنتجات الحديد والنحاس فى منطقة الشرق الأوسط.. إضافة إلى التطور الكبير فى البتروكيماويات.

وقد كتبت فى مقال سابق عن تعاظم الوزن الجيوسياسى لإيران من حيث ربطها جمهوريات وسط آسيا مع الخليج وأوروبا، إضافة إلى توثيق الروابط مع باكستان والهند عبر أنابيب الغاز والسكك الحديدية، وإضافة إلى ربط الصين عبر أراضيها مع أوروبا.. وكل هذا الكلام فيه تفاصيل كثيرة، لابد من دراستها. ولكننى أتوقف عند حقيقة أن كل التطورات الاقتصادية والصناعية لاتستهدف مجرد رفع مستوى المعيشة، فلا ننسى أن كل ما فى إيران يخضع لأهداف الثورة الإسلامية، وعلى رأسها تحرير القدس، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق العسكرى وتطوير الصناعات العسكرية للدفاع عن الثورة وأهدافها.



ويدفعنا هذا إلى إلقاء نظرة خاطفة على القوة العسكرية الإيرانية الصاعدة (حسبما يرد فى المصادر الغربية المعتبرة).

وتتألف القوات المسلحة الإيرانية من الجيش النظامى، والحرس الثورى (الذى أصبح على مستوى رفيع من حيث العتاد والكفاءة القتالية)، ويخضع الاثنان لوزير مدنى، ومعروف أن خامينئى (مرشد الثورة) هو القائد الأعلى للقوات المسلحة بشقيها بحكم منصبه، ومعروف أيضاً أنه كان فى كل المراحل مع رئيس الجمهورية الحالى (رافسنجانى) على صلة دائمة بأمور القوات المسلحة وقياداتها. ومنذ انتهاء الحرب مع العراق، استفادت إيران من هوجة الانهيار السوفيتى فى شراء أحدث أنواع السلاح من ترسانته، إلى جانب ما تستورده من دول شرق أوروبا (أعضاء حلف وارسو السابق) ومن الصين، من أحدث الطائرات إلى أحدث

الدبابات والعربات المدرعة، إضافة إلى كل أنواع الصواريخ (جو-جو / جو-أرض / أرض-جوا أرض-أرض).. وهناك تركيز خاص على الطيران والدفاع الجوي مع كل ما يتطلبه هذا من تجهيزات إلكترونية، وطائرات للاستكشاف والإنذار المبكر.. إلخ.

وإلى جانب المشتريات، فإنه يجري تحديث ما تملكه إيران من أسلحة أمريكية، وتستخدم في ذلك إمكانات دول متفرقة من البرازيل إلى الهند وباكستان، وإلى كوريا الجنوبية وتايوان.

إن هذا النمط من الاستيراد والتجديد يعظم استقلال القدرة الدفاعية لإيران ويبعدها عن ابتزاز أمريكا والغرب، ويعظم الاستقلال كذلك زيادة التصنيع المحلي لقطع الغيار والذخائر، إضافة إلى الإنتاج الكامل للأسلحة البسيطة (اللازمة لإستراتيجية عسكرية تعتمد على أعداد كبيرة من البشر الفدائيين).

وتشارك في هذا الإنتاج ٢٤٠ مؤسسة كبيرة، ولكن يستعان أيضا بإمدادات وحدات صغيرة للقطاع الخاص (يقال إنها تبلغ ١٢ ألف وحدة إنتاجية).

إلا أن الاتجاه نحو زيادة التصنيع المحلي يمتد كذلك منذ ١٩٨٩ إلى الأسلحة المعقدة من التجهيزات الإلكترونية المختلفة إلى الطائرات الحربية والصواريخ، وذلك تحت إشراف مركزي من «هيئة الصناعات الدفاعية»..D.I.O.. وتؤكد تقارير من عدة مراكز للبحوث العسكرية والإستراتيجية أن في قدرة إيران الآن إنتاج ثمانية أنماط من نظم الصواريخ.

* * * * *

وبالنسبة إلى الأسلحة ذات الدمار الشامل، فإن قدرة الصناعة الإيرانية على إنتاج رؤوس كيميائية محل إجماع لدى كل المصادر، أما الأسلحة النووية، فإن الحكومة الإيرانية تنفي امتلاكها أو السعي لحيازتها، إلا أن مصادر أمريكية ترى أن لدى إيران ٢٠٠ عالم ولديها ٢٠٠٠ باحث في تخصصات مختلفة من الشأن

النوى، وقد تكفلت الإدارة الأمريكية بإلغاء كثير من الاتفاقات العلنية والسرية التي عقدتها إيران مع عديد من الدول من أجل إقامة مفاعلات أو من أجل تعاون فى البحوث وتبادل الخبرات (مع ألمانيا مثلاً والهند والأرجنتين والصين).. رغم ذلك، فإن التقارير المسربة تصر على أن إيران استوردت عدداً من الخبراء من الاتحاد السوفيتى السابق، وأنها «سُرقت» عدداً من الرؤوس النووية التكتيكية من كازاخستان وطاجيكستان.. بل تقول بعض أجهزة المخابرات الغربية: إن إيران تسلمت رأسين ذريين تصلحان للصواريخ بعيدة المدى، إضافة إلى قذيفة ذرية يطلقها مدفع.

لا توجد حتى الآن معلومات مؤكدة.. ولكن القلق واضح من كل التقارير المنشورة فى دول الشمال، وبخاصة فى الولايات المتحدة وإسرائيل.

* * * * *

هذه لمحة تعريفية سريعة عما تعنيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالنسبة إلينا، وبالنسبة إلى صراعنا مع الحلف الأمريكى-الصهيونى.. إن إيران بقوتها المباركة الصاعدة تهدد السيطرة الأمريكية فى الخليج، وهى بطاقتها الجهادية تفزع اليهود ومن يوالونهم، وهى بصواريخها وأسلحتها تردع أسلحتهم النووية وتحد من أثرها.. وإذا أرادوا ضرب إيران فإن الأمر لن يكون بإذن الله نزهة إن استخدموا الطائرات فدفاعهم الجوى قادر وفاعل، وإذا استخدموا الصواريخ فإن الرد عليهم بسلاح مشابه احتمال يعلمون أنه قائم.

وإضافة إلى كل ذلك فإن إيران عندها السلاح الأخطر.. فحزب الله له جند ينتشرون فى كل أنحاء الأرض، وبخاصة فى قلب الولايات المتحدة.. أرأيت لماذا يتكلم كلينتون عن «الإرهاب» الإيرانى، وعن خطة من أربعين إجراء لمحاربته؟! ولكن كيف توقفون المقاومة لظلمكم واستكباركم حتى لو جعلتموها خطة من مائة إجراء؟! إجراء؟!

والآن ما موقفنا نحن من إيران الإسلامية؟ إذا كانت الحكومة تنوى استمرار المواجهة مع الحلف الأمريكى-الصهيونى فإن تصالحها مع إيران يكون مهمة عاجلة.. والإضرار بإيران أو السعى فى ضربها يكون جريمة لا تغتفر. كان حزب العمل وحده يقول ذلك.. وأظن أن كل العقلاء أصبحوا الآن يقولون مثلما نقول.. والحمد لله.

حزب الرفاه الإسلامى فى تركيا: درس لحكومتنا والحركة الإسلامية

فى كتاب الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون «Sieze the Moment» نراه يذكر الأهمية الإستراتيجية لتركيا، ويشير إلى دورها المطلوب.. فتركيا -كما يقول- هى الجسر الجغرافى والحضارى الذى يربط بين العالمين الإسلامى والعربى، وهى تزود حلف الأطلنطى بعدد من الفرق يفوق مايقدمه أى عضو آخر فى هذا الحلف، ويجب أن نشجع تركيا على أن تعمق روابطها الاقتصادية والثقافية مع الشرق الأوسط.. فإذا تقدمت عملية السلام بين العرب وإسرائيل.. ستقفز مسألة موارد المياه الإقليمية إلى رأس جدول الأعمال، وسيكون على تركيا -بالتعاون مع الولايات المتحدة وباعتبارها بلدا غنيا بالموارد المائية- أن تيسر حل مشاكل إسرائيل والبلاد الأخرى ذات المياه الشحيحة عبر أنابيب لنقل المياه.

وفى دراسة مشتهرة نشرتها مجلة «Foreign Affairs» فى عدد يناير ١٩٩٦ عن «الدول المحورية» فى الإستراتيجية الأمريكية، أى عن الدول التى ينبغى للولايات المتحدة أن تركز عليها لى تتحكم من خلالها فى النظام الدولى، فى هذه الدراسة نعلم أن المجلة اعتبرت مصر هى الدولة المحورية رقم واحد.. وقد ذكرت عن تركيا أنها فى قلب تقاطعات عديدة: بين الشرق والغرب، بين الشمال والجنوب، بين الإسلام والمسيحية.. إن تركيا تمتلك القدرة على التأثير فى بلاد تبعد آلاف الأميال عن البوسفور، وتركيا ذات الأهمية الكبيرة لحلف الأطلنطى، تعتمد على نمو

اقتصادي راسخ، وعلى طبقة متوسطة مزدهرة، ولكن تحيطها مشاكل داخلية وإقليمية متنوعة.. وتقول المجلة: «إذا كانت تركيا مزدهرة وديمقراطية ومتسامحة فإنها ستصبح منارة لكل أرجاء المنطقة، وإذا كانت تركيا متورطة في حروب أهلية أو في عداوات دينية، أو إذا كانت تسعى خلف طموحات للتدخل في الخارج، فإنها تصبح ضارة بالمصالح الأمريكية عبر طرق متعددة، وعلى نحو يثير الاهتمام لدى كل الأطراف، من الإستراتيجيين المرتبطين بحلف الأطلنطي إلى أصدقاء إسرائيل».

ومن المؤكد أن أصحاب هذه الدراسة يرون أن الاحتمال الثاني الذي يزعجهم هو الذي تحقق الآن بعد وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الوزارة التركية، فهو عندهم سيؤجج الفتن الدينية والعرقية، وحديثهم عن التدخل في الخارج يعنى أن تعود تركيا إلى التعاون مع الدول العربية والإسلامية على نحو ما يدعو إليه حزب الرفاه..

والحقيقة أن برنامج حزب الرفاه (قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها) واضح وقاطع، فهو من منظوره الإسلامى والوطنى يعارض التبعية للغرب، ويعارض التوسع الإسرائيلى، ويصر على تحرير القدس، ويرى أن الروابط الدينية والتاريخية من شأنها أن تتجه بتركيا إلى الشرق والجنوب فى المقام الأول وليس إلى الغرب.. والرفاه له فى هذا الشأن مقترحات طموحة ومحددة تشمل إقامة كتلة إسلامية اقتصادية، تقوم على تكامل وسوق مشتركة، بل على عملة إسلامية واحدة (وقد صمم أربكان بنفسه نموذجا لها)!

* * * * *

إلا أننا لا نتوقع مع ذلك أن يحقق حزب الرفاه أهدافه فى قفزة واحدة مفاجئة، فمنهج التجربة التركية يستلزم التدرج والتقدم خطوة خطوة.. وتدخل فى هذا مسألة الحلف الأمريكى - الإسرائيلى - التركى التى تؤرقنا الآن على نحو خاص، فهذا الحلف قد لا يسقط على الفور، ولكن من المؤكد أنه سيفقد كثيرا من مغزاه

ومخاطره (تمهيدا للإلغاء) مع وصول رئيس للوزارة يعلن منذ اليوم الأول عن نيته زيارة سوريا وإيران والعراق.

والحقيقة أننا لا يمكن أن نحكم على دلالة وصول الرفاه إلى رئاسة الوزارة من خلال ما سيفعله صباح الغد، فهذا تبسيط العاجز الذي لا يرى أبعد من أنفه.. أما من ينظر إلى ما جرى بمنظور التاريخ والزمن الممتد، فإنه يرى أن وصول الرفاه إلى الحكم هو نقطة تحول حاسمة في التاريخ التركي.. لقد سقطت مرحلة من هذا التاريخ لتبدأ مرحلة جديدة.

ويجب أن نتأمل مغزى مشاركة حزب الطريق المستقيم برئاسة (تانسو تشيللر) في التشكيل الوزاري، فهي تعكس اعتراف فريق من العلمانيين المتعصبين بمشروعية قيادة أصحاب الحل الإسلامي لهم والدولة.. وحزب تشيللر هو أوثق الأحزاب علاقة بالجيش.

فكيف ساند الجيش (خط الدفاع الأخير عن العلمانية التركية أو الكمالية نسبة إلى كمال أتاتورك)، هذا التشكيل الوزاري بقيادة حزب الرفاه؟

من المؤكد أن الرسوخ النسبي للمؤسسات المدنية والديمقراطية جعل الانقلاب العسكري الآن أعسر مما كان في السابق، ولكني أظن أن هذا التفسير وحده لا يكفي، فأهم من ذلك أن حزب الرفاه وصل إلى الغلبة النسبية في الانتخابات العامة وسط تحول اجتماعي وسياسي شامل في المجتمع التركي.. فالإسلام ظاهر الآن في كل الهيئات، وفي كل أنماط السلوك الفردي والاجتماعي، وهو يتخلل كل الأحزاب.. وكثير ممن لم يعودوا بعد إلى الإسلام دينا، فإنهم يعودون إليه بالانتماء التاريخي والحضاري مؤمنين مثل «الرفاه» بأن مستقبل تركيا في الشرق والجنوب وليس في الغرب.. هذه المنطقة الرمادية بين الإسلاميين المتدينين، وغلاة العلمانيين المتغربين أخذة في الاتساع وهي كتلة تنفصل عن الكماليين وتقترب بالضرورة من فكر «الرفاه».. والجيش بالقطع ليس بعيدا عن هذه التطورات ولو كرهه المشركون.

إن عودة الإسلام إلى الأمة التركية كانت رحلة طويلة مضنية، وقد بدأت من الرموز والأدوات البسيطة حتى وصلت إلى ما نراه هذه الأيام.

حين أسقط أتاتورك الخلافة عام ١٩٢٤، حاول بإجراءاته أن يستأصل الإسلام من الجذور، ولكن بعد أن هبّ لهم أنهم نتفوا كل الريش، كان الزغب يظهر من جديد في الأربعينيات مع عودة الكتاتيب لتحفيظ القرآن، ومع عودة الأذان باللغة العربية.

ومن الناحية السياسية بدأت رحلة العودة مع حزب مندريس في عام ١٩٤٦ (الحزب الديمقراطي)، ولكن حدثت القفزة على يد البروفيسور أربكان حين أسس حزب النظام الوطني (١٩٦٩)، ثم حزب السلامة الوطني (١٩٧١).. وبعد حل هذا الحزب مع الانقلاب العسكري (١٩٨٠)، أعاد أربكان إنشاء حزبه الإسلامي مرة أخرى باسم حزب الرفاه (١٩٨٧) حين عادت الديمقراطية، لكي يتولى قيادة الحكم (عام ١٩٩٦) ويختم مرحلة زادت على السبعين عاما عاش الإسلام فيها غريبا عن وطنه في تركيا.

ومعروف أن أربكان وإخوانه أصحاب خبرة سابقة في الحكم، إذ سبق أن شاركوا في حكومات ائتلافية.. وقد وضعوا في تلك الفترات بذورا (في التعليم والخدمة المدنية والاقتصاد)، وهذه البذور هي التي أينعت الآن.. ولاشك في أن حزب الرفاه سيكون حاليا في وضع يمكنه من إنجاز أضعاف ما تحقق في السابق. لقد ترك حزب الرفاه وزارتي الخارجية والدفاع، ويعنى هذا أنه سيركز على إصلاحات المجتمع، وأول إصلاح تحقق بالفعل هو ما ذكرته عن حل عقدة التعامل مع الإسلاميين والقبول بحكمهم، وهذا سيؤثر في موقف الإعلام التركي المعادي للإسلام، وسيؤثر أيضا في تشكيل الأجهزة الإدارية والتنفيذية التي حرصت تقليديا على إبعاد الإسلاميين - قدر الإمكان - عن مناصبها العليا.. وفي الاقتصاد يملك حزب الرفاه برنامجا إسلاميا واضحا للإصلاح الاقتصادي (يخالف وصفات

صندوق النقد)، وهذا البرنامج يستهدف دفع التنمية وخفض معدلات التضخم والبطالة، مع عدالة التوزيع.

وأهم من بنود هذا البرنامج أن القائمين على تنفيذه سيكونون على خلاف أهل الحكم السابقين (أى سيكونون -كما يقول أربكان- غير فاسدين ويخشون الله).. ومع السير فى هذا الطريق نرجو أن يتمكن حزب الرفاه بإذن الله من خلال الأخوة الإسلامية ومن خلال الاعتراف بحقوق الملل (على نحو ما كان يفعل العثمانيون) من تهدئة الفتنة فى مناطق الأكراد.

* * * * *

إلا أن مازكرت لايمنى بالتأكيد أن حزب الرفاه سيعزل نفسه تماما عن قضايا الخارج، فالصحيح أن كل مايفعله فى الداخل سيدعم إستراتيجيته الإسلامية فى الخارج، وسيكسب لها رغم كل المؤامرات تأييداً متعاضماً.

* * * * *

بقى أن هذا المنهج التركى فى الإصلاح الإسلامى يمثل خبرة ثمينة لنا فى مصر وفى كل الدول المشابهة.

إنه درس لكل الأطراف من حكوميين وإسلاميين ووطنيين معارضين.

لقد شهدت تركيا الكمالية حرباً ضارية ضد الإسلام لم تعرفها مصر على هذا النطاق، وبالتالي فإن الاستقطاب كان حاداً جداً بين الإسلاميين والعلمانيين المتغربين الذين تنكروا تماماً لتاريخهم وحضارتهم.. وحتى هذه اللحظة فإن الأخيرين يمثلون وزناً جماهيرياً كبيراً، وحصلت أحزابهم على غالبية البرلمان التركى فى انتخابات حرة.

رغم كل هذا ثبت أن الخروج من المأزق ممكن عبر صيغة مرنة من تعاون المتخالفين.

لقد تعرضت إيطاليا في الستينيات لتحذ مشابه حين ثبت أن الانقسام بين الشيوعيين وخصومهم يؤثر في وحدة الأمة، ويمنع الاستقرار الوزاري، فاقترح الشيوعيون وقتها ماسموه «المصالحة أو المساومة التاريخية».. ولكن هذه الدعوة فشلت، ثم رأيناها تنجح في تركيا الآن، حيث قام الائتلاف على أساس تركيز الطرفين على ما هو مشترك، مع العمل على توسيع هذه الأرضية المشتركة وتنميتها من خلال استمرار هذا الائتلاف.

ألا يدعونا هذا في مصر إلى التأمل؟ ألسنا أولى من تركيا بهذه السعة والمرونة؟ أليس التعاون بين الإسلاميين وغير الإسلاميين في مصر أيسر ويذلل كثيرا من الصعاب ويدعم جبهتنا الداخلية؟

كما قلت فإن كل الأطراف مطالبة بالتأمل في هذه الخبرة.

ونسأل الله أن يهدينا «لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون».

* * * * *

فى مواجهة إسرائيل: هل نختار نموذج المكسيك؟ أم نموذج إيران؟

■ انعقاد المؤتمر الاقتصادى ليس خطأ سياسياً . . إنه كارثة!

■ كيف وصلت المكسيك إلى حافة المجاعة؟

وكيف فقدت استقلالها تماها؟

وكيف نمشى فى الطريق الذى يلكته؟

■ الحرية الاقتصادية فى إيران واسعة

ولكن فى إطار التوجيه العام للدولة

حرصاً على الاستقلال وحماية للفقراء

ينعقد هذا الأسبوع في القاهرة المؤتمر الاقتصادي لدعم نتنياهو.. وانعقاد هذا المؤتمر لا يُعد خطأ سياسياً، إنه كارثة.. وهو في آثاره التدميرية يشبه كارثة حرب الخليج؛ إعلاء لقوة إسرائيل وتشتيتاً لوحدة العرب والمسلمين.

يقال: إن المؤتمر ليس سياسياً.. كيف؟! إنه مؤتمر سياسى فى المقام الأول رغم اللافتة المرفوعة التى تزعم أنه مؤتمر اقتصادى. وكيف لا يكون فرض الحصار على إسرائيل قراراً سياسياً؟ وكيف لا يكون رفع هذا الحصار -بالتالى- وفتح أبواب التعامل معها قراراً سياسياً؟! هل يفرض الحلف الأمريكى-الصهيونى حصاراً قاتلاً على أهلنا فى العراق لأسباب اقتصادية؟ وهل يشارك العرب فى هذا الحصار لأنهم يخسرون فى تعاملهم معه؟ وهل سيرفع الحصار عن العراق حين «يكتشف» أصحاب الحصار أن فى التعامل مع العراق كسباً اقتصادياً؟!

إن الحصار على العراق مفروض لأسباب سياسية، وكذلك كان حصارنا على إسرائيل، وقد حطم بعض حكام العرب هذا الحصار علناً حين عقدوا مؤتمرى الدار البيضاء ثم عمان رغم احتلالها أرضنا.. ونحن فى مؤتمر القاهرة نواصل تحطيم الأسوار تحية وتقديراً للسيد نتنياهو!

دعم الاقتصاد الصهيونى وإبعاد نصف العرب لإرضاء لإسرائيل

إن مؤتمر القاهرة سياسى فى المقام الأول، ونتائجه فى الأساس سياسية، ومع ذلك حتى من الناحية الاقتصادية البحتة والمباشرة، فإن مؤتمرنا يخرج الاقتصاد الإسرائيلى من انكماش حال وظاهر.. فمع انتصارات بيريز فى «مسيرة السلام» إياها، ومع اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل بعد اتفاقات أوسلو المفرطة، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على «زعيمة» الشرق الأوسط، وحقق النمو الاقتصادى فى إسرائيل عام ١٩٩٥ معدلاً قياسيًّا (أكثر من ٧٪).. واستمر الاندفاع فى أوائل ١٩٩٦، ولكن عاد النمو يتراجع أمام تصاعد المقاومة الفلسطينية اللبنانية، ومع

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ٨/١١/١٩٩٦.

اضطراب المنطقة بعد العدوان الصهيوني على لبنان، ثم مع نذر الحرب الأوسع بعد وصول نتفياهو إلى الحكم.. يقول بنك الخصم الإسرائيلي في نشرته الشهرية الأخيرة: إن النمو الاقتصادي هذا العام سينخفض إلى ٣,٨٪، وقد ترتب على هذا الانكماش في التوسع الاقتصادي انخفاض في حصيلة الضرائب عما كان مستهدفا، وبالتالي زاد عجز الموازنة العامة، وزاد اتجاه الحكومة إلى الاقتراض لمواجهة هذا العجز وبخاصة في الأشهر الأربعة الأخيرة (أي بعد مجيء حكومة نتفياهو).

ويقول بنك الخصم: إن معدل النمو في العام القادم (١٩٩٧) سيزداد هبوطا إلى ٣٪ ما لم تتمكن الحكومة من ضغط إنفاقها، وما لم تتمكن من تنشيط «عملية السلام».

وقد بدأت حكومة إسرائيل في خفض مصروفاتها بالفعل، ولكن سيصعب عليها مواصلة الالتزام بذلك مع توسعها المجنون في بناء المستوطنات.. وبالتالي سيكون الحل الحقيقي هو تنشيط «عملية السلام» للإيحاء بأن العرب راضون بنصيبهم، وبأن الاستقرار مضمون، حتى يعود تدفق الاستثمارات الخارجية.. وهذا بالدقة ما يساعد مؤتمر القاهرة على تحقيقه.

ويقال لنا: إن هذا المؤتمر فرصة للقاء ممثلي الدول العربية لكي يبحثوا شئونهم.. يا سبحان الله! وهل ستتركهم أمريكا وإسرائيل وحدهم دون أن تدس إسرائيل أنفها؟! وقد ذكرنا بعض الزملاء (الذين يكتبون الآن دفاعا عن عقد المؤتمر)، بأن اسم المؤتمر الرسمي والذي تتمسك به مصر هو: المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا عظيم ولكن ما نصيب هذا الاسم من الحقيقة؟ إن «الشرق الأوسط» في هذا المؤتمر (كما في سابقه في الدار البيضاء وعمان) لا يتسع لإيران أو العراق أو سوريا أو السودان، وكذلك فإن «الشمال الأفريقي» في هذا المؤتمر لا يتسع لليبيا.. يأسادة إن الاسم الرسمي للمؤتمر كاذب وخادع،

والحاضرين لا يمثلون من بين أبناء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا من يرضى عنهم الحلف الأمريكى - الصهيونى، أو من يقبل من دول العرب والمسلمين التعاون مع هذا الحلف المعادى رغم اغتصابه القدس، وكل أرضنا المحتلة. هكذا كان مؤتمر الدار البيضاء وعمان، وكذلك يأتى مؤتمر القاهرة تشتيقا للصف العربى والإسلامى - كما قلنا - وبلورة لكتلة عربية تتحلق حول إسرائيل.

* * * * *

وقد كان مقرراً أن يسبق هذا المؤتمر الملعون اتفاق مع صندوق النقد، وقد حدث هذا فعلاً، ويزف إلينا هذا النبأ على أنه حقق لمصر واقتصادها نصراً مؤزرًا.. مع أن هذا الاتفاق يعنى فى ظروف منطقتنا إزالة كل العقبات الاقتصادية فى وجه التعامل الواسع بين مصر وإسرائيل، تبادلاً للسلع والخدمات، وفتحاً لباب الاستثمار الصهيونى.

إن المؤتمر الاقتصادى كارثة سياسية فى المقام الأول.. والاتفاق مع صندوق النقد هو الكارثة الاقتصادية التى تدعم هذا المؤتمر الاقتصادى.

نموذج صندوق النقد.. وماذا فعل فى المكسيك

إن حزب العمل يرفض نظريات صندوق النقد وما يتفرع عنها من برامج وسياسات.. فهى تورث الخراب وتمكن الدول المتقدمة اقتصادياً من مواصلة استعمارها وسيطرتها، إنها تمكن الدول المستكبرة من نهب مواردنا، ومن فرض التخلف والتشوه على اقتصادات الدول المستضعفة.. وفى حالتنا الخاصة فإن تعليمات صندوق النقد تعنى - فى إطار ما سبق - تمكين الحلف الأمريكى - الإسرائيلى من رقابنا.

إن الانهيار المريع فى الاقتصاد الروسى نتيجة اتباعه سياسات صندوق النقد أمر مشتهر، ولكننى أود أن أتوقف هنا عند انهيار المكسيك من أجل العظة والاعتبار.. والمكسيك دولة أثيرة لدى الولايات المتحدة، وقد اختارتها عضواً معها (إلى جانب كندا) فى منظمة التجارة الحرة NAFTA.

فى المكسيك (كما فى مصر وكل الدول التابعة)، تضمنت سياسات الصندوق مطالب خفض وحشى لسعر العملة، وتجميد الأجور، وإطلاق سعر الفائدة، وهذا جزء من إبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد وتوجيهه، ويشمل ذلك الخصخصة بمعنى بيع المشروعات العامة برخص التراب، مع إلغاء أية قيود على الاستثمار الأجنبى. لقد طلب الصندوق هذه التغييرات الهيكلية حتى تستعيد المكسيك ثقة الدائنين الأجانب والمستثمرين فينهالوا عليها بالأموال.. وقد تضمنت التعليمات خفضا لعجز الموازنة العامة بأسلوب يحدث انكماشاً فى الاستثمار الداخلى، وكان الوعد بأن الاستثمار الأجنبى فيه البركة والعوض.

وقد مضت حكومة المكسيك فى تنفيذ هذه السياسات منذ ١٩٨٣ (تقريباً مثل مصر)، وطوال هذه الأعوام الثلاثة عشر كان مستوى المعيشة يتدهور باطراد باسم «الإصلاح الاقتصادى» والتحول إلى «السوق الحرة».. وقد تفاقم تدهور الإنتاج وتدهور مستوى المعيشة منذ أن أقدمت حكومة المكسيك على تسريع هذا «الإصلاح الهيكلى» عام ١٩٩٥.

لقد كانت ذروة الكوارث الإنتاجية فى قطاع الزراعة، فأصبحت المكسيك لأول مرة دولة تعتمد على استيراد المواد الغذائية (الحبوب واللحم واللبن... إلخ)، ورغم الزيادة فى استيراد الحبوب أصبح متوسط استهلاك الفرد منها يقل بنسبة ٣٠٪ عما كان فى عام ١٩٨١ (قبل بداية الإصلاح المزعوم).

على أى حال قيل لهم (كما قيل لروسيا وكما يقال لنا): هذه تضحية مؤقتة.. وقد قبلت الحكومة المكسيكية هذا الكلام الفارغ، فكانت المثال الذى يضرب فى الإخلاص والطاعة. وفى صيف عام ١٩٩٤ كانت كل المجلات والصحف الاقتصادية تتكلم عن نجاح المكسيك العظيم ورئيسها آنذاك (ساليناس)، فهى قد خفضت عجز الموازنة (بعد أن بلغ مستويات عليا فى الثمانينيات)، وخفضت بالتالى معدل التضخم (تماماً مثل حكومتنا)، وكذلك توسعت فى إنهاء التوجيه والتنظيم

للاقتصاد، وصفت القطاع العام قباعت أكثر من ١٠٠٠ شركة كانت تملكها الدولة بأسعار بائسة (كان البيع أساسا للأجانب مقابل الديون)، وكان بعض هذه الشركات من أكبر المعامل الاقتصادية في أمريكا اللاتينية (شركة التليفونات Tel-mex - العديد من مصانع الصلب- شركة الأسمدة العملاقة Fertimex - أفرع أساسية في صناعة البترول... إلخ).

وقد تم هذا النمط الإجرامى من الخصخصة -كما ذكرت- وسط تصفية لكل أدوات التوجيه الحكومى، وشمل هذا إسقاط الحماية الجمركية للإنتاج المحلى (كما يطلب منا الآن).. وقد أشرت إلى أن هذه الإجراءات كانت لخفض الديون وسداد التزاماتها حتى تكسب المكسيك -كما قالوا- ثقة الدائنين الأجانب والمستثمرين، ولكن القطاع العام قبل بيعه لم يكن فى الحساب النهائى مدينا للخارج، ولكن بعد بيع الشركات انطلق أصحابها فى الاقتراض، وقيل أيامها (من الصندوق ومريديه): إن هذه ظاهرة صحية تؤكد حرية التصرف للمستثمرين لزيادة الإنتاجية.. ولكن هذه «الحالة الصحية» أدت إلى عكس ما كان متوقعا.. لقد تمكنت المكسيك نتيجة السياسات التى وصفناها من سداد ١٤ بليون دولار للدائنين سنويا (فى المتوسط) منذ ١٩٨٣، ورغم هذا ازدادت الصورة قتامة.

كان الدين الخارجى الرسمى ٥٧ بليون دولار عام ١٩٨٠، وسددت المكسيك للفوائد وحدها ١٣١ بليون دولار خلال هذه الأعوام، ولكنها وجدت نفسها فى النهاية (فى عام ١٩٩٥) وبفضل السوق وحرية الاقتصاد تحمل دينا يصل إلى ١٥٩ بليون دولار (بدلا من ٥٧ بليونا عام ١٩٨٠).. هذه الصورة للتعامل مع المرابين المتوحشين لا تنفرد بها المكسيك، فالصورة فى كل دول أمريكا اللاتينية (التي تتبع أمريكا وصندوق النقد) تماثل ما حدث فى المكسيك.. وهذا أيضا ما ينتظر اقتصادنا بعد «تحريره»، حيث سنفقد السيطرة على حركة الديون،

وستتجاوز بالتالى كل ما فرحت الحكومة بإسقاطه (رغم أنه أمر لا يستحق الفرح بسبب الثمن السياسى والاقتصادى العالى لإسقاط هذه الديون).

لقد تراكمت الديون على المكسيك وتضخمت بدلا من أن تهبط، والدائنون ازدادوا قلقا بدلا من أن يطمئنوا.. أما المستثمرون، فإنهم جاءوا فى الأساس لشراء الأسهم فى الشركات القائمة، ولم يضيفوا أصولا إنتاجية جديدة.. لقد جاء أغلب هؤلاء باعتبارهم مستثمرين مؤقتين (ترانزيت).

وأذكر فى هذا الصدد أنه فى عام ١٩٩١/٩٠ قررت الولايات المتحدة خفض سعر الفائدة لمقاومة الانكماش الاقتصادى، وقد أدى هذا إلى تحول مئات البلايين من الدولارات من حسابات المدخرات الأمريكية إلى الصناديق المشتركة التى تدفع عائدا أعلى، ولكى تتمكن هذه الصناديق من تحقيق ذلك، كان على مديريها أن يتجهوا بالأموال إلى أسواق أخرى، وكانت المكسيك على رأسها.. وحين تغيرت الظروف وعادت أسعار الفائدة الأمريكية إلى الارتفاع كان على نفس مديري الصناديق أن يغيروا اتجاه الحركة ويعيدوا الأموال إلى بلدهم، ومع هذا التغير فى الاتجاه كان طبيعيا أن يتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات المكسيكى، وأصبح على احتياطى النقد الأجنبى أن يسدد الالتزامات.. ويا من تفرحون فى مصر (بسبب التراكم المحقق فى احتياطى النقد الأجنبى) نقول لكم: إن هذا الاحتياطى قابل للاستنزاف بسرعة إذا كان الهيكل الاقتصادى مكشوبا ومشوها على نحو ما فعلوه فى المكسيك.. فى المكسيك كان احتياطى النقد الأجنبى ٣٠ بليون دولار (فبراير ١٩٩٤)، ومع قرار صناديق الاستثمار الأمريكية باستعادة أموالها، كان هذا الاحتياطى قد انحط إلى ٦ بلايين فقط فى ديسمبر من نفس العام.

حين وصل الأمر إلى هذا الحد قال صندوق النقد: إن سعر البيزو (العملة الوطنية) أصبح مبالغيا فيه ولا بد من خفضه.. وهنا ازدادت الكارثة إذ هرب رأس

المال الأجنبي بالجملة مذعورًا من الخسارة التي أصابت قيمة الموجودات، وخوفاً من مزيد من خفض العملة، بل انتشر زعر المستثمرين الأجانب في عدد من الدول الأخرى المشابهة، فأسرعوا إلى بيع ما يملكونه في هذه الاقتصادات.. وفي حالة المكسيك كان على الولايات المتحدة أن تتدخل في لحظة الذعر السائدة وتساند صندوق النقد في خدمة السياسات التي استهدفت ضمان حقوق الدائنين الأجانب والمستثمرين (أغلبهم أمريكيان)، حتى يتوقف هؤلاء عن تحويل أموالهم بهرولة وبأى سعر محققين خسائر جسيمة.. وقد ثبت أن المضاربين والمغامرين في الأسواق المالية لا يحملون أى قدر من بعد النظر، فهم يتصرفون فعلاً بعقلية القطيع، وبمجرد اندفاع أحدهم إلى الباب هارباً، يلحقه الآخرون بلا تردد أو تفكير.

لقد تطلب إنقاذ الوضع تقديم قرض عاجل للمكسيك يبلغ ٥٢ بليون دولار، ولم يكن بوسع صندوق النقد أن يوفر وحده هذا المبلغ، فأكملت الولايات المتحدة هذه المهمة، وكان شرطها الأول ألا يستخدم دولار واحد من هذا القرض في إحياء الاقتصاد المكسيكي وتنشيطه.. ومقابل استخدام القرض لوقف انهيار العملة طمأنة للدائنين والمستثمرين الأمريكيين فقدت المكسيك سيطرتها على اقتصادها، ووصل الحال إلى درجة أن دخل المكسيك من صادراتها البترولية أصبح يودع في بنك الاحتياطي الاتحادى (نيويورك) لتتصرف فيه الولايات المتحدة فتسدد مستحقات حاملى السندات من غير المكسيكيين.. وإذا تبقى بعد هذا شئ يحول إلى المكسيك! وفي الأثناء كان على الشعب في المكسيك أن يتحمل مزيداً من التضحيات، فقد حقق الناتج المحلى الإجمالى انخفاضاً جديداً أشد، فانخفض عام ١٩٩٥ بنسبة ٧ أو ١٠٪.. وصاحب ذلك مزيد من الانكماش فى الموازنة العامة وأوجه إنفاقها، ومع تدهور الخدمات انخفضت مساحة الأرض المزروعة ٢٠٪، وهبط الاستثمار العام فى قطاع الزراعة بنسبة ٣٠٪، وهبط الائتمان المقدم إلى الإنتاج الزراعى بنسبة ٣٦٪.. إن التراجع الاقتصادى لسنوات عديدة متعاقبة (إضافة إلى الخصخصة)

أدى إلى زيادة البطالة، وقد أضيف إلى هؤلاء العاطلين عام ١٩٩٥ ثلاثة ملايين عاطل جديد.. وانخفض الدخل الحقيقي للأسرة فى المتوسط بنسبة ٣٣٪، وكانت الإصابة لدخول الطبقة المتوسطة أشد إذ انخفض دخل الأسرة من هذه الطبقة فى المتوسط بنسبة ٥٠٪.. وعلقت على كل هذا «انترناشيونال هيرالد تريبيون» تحت عنوان «سقط البيزو أولاً.. وبعده سقط الحلم المكسيكى»، وكذلك كان العنوان فى «نيويورك تايمز» «بعد الانهيار: وجهان لاقتصاد المكسيك» وكانت تقصد ظهور وجه الفقراء.

لقد انخفض الناتج القومى للمكسيك فى عام ١٩٩٥ بنسبة ١٠٪ كما قلت، وفى مارس ١٩٩٦ كان وزير المالية (أورتيز) يعترف بأن الناتج القومى قد انخفض فى هذه الأشهر الثلاثة مرة أخرى وبنسبة ٣٪ إضافية..

والأمر لم يعتدل حتى هذه اللحظة، فالمجاعة تهدد أعدادا تتسع، والحكومة تبحث عن الدولارات بأية طريقة لتكوين احتياطى نقدى لسداد التزاماتها الخارجية، وأصبح شائعا أن شبكة المخدرات الدولية وجدت نفسها أمام فرصة ذهبية لغسل أموالها القذرة بطريقة شبه علنية.

ومع هذا.. مازال يقال للمكسيك: هذه خسائر فى الأجل القصير.. ولكنكم ستجنون فى النهاية ثقة الأجانب وازدهار الاقتصاد!

* * * * *

إن الدرس المستفاد هو أن إلغاء الدور الاقتصادى للدولة (على نحو ما يطلب صندوق النقد) أخضع المكسيك تماما لإرادة القوى الخارجية، وهذه القوى التى استولت على مقدرات البلد لم تحدث تدميراً وحسب، بل قادت عملية نهب واسعة وتمكنت أصولا إنتاجية ضخمة دون عائد إيجابى للشعب.. بل لقد زادت كما رأينا كل المصائب جوعا وبطالة.. ولكن أخطر الدروس هو هذا الدور الذى لعبه المضاربون المقامررون الذين أجهزوا على حيوية الاقتصاد.. ومن أجل إنقاذ هؤلاء فقدت دولة المكسيك مابقى من استقلالها فتتاقم الانهيار.

وهذا المنهج من أوله إلى آخره نراه يتوغل عندنا الآن، وإذا كانت صناديق الاستثمار هناك قد انسحبت مهرولة بذريعة المخاطر الاقتصادية، فإن الانهيار عندنا وارد أيضا لأسباب سياسية فى لحظة يراها الحلف الأمريكى-الصهيونى مناسبة، فاحذروا يا من تتعجلون فى تنشيط المضاربات الدولية على الأوراق المالية فى سوقنا!

ولكن هل هناك نموذج لإدارة الاقتصاد وتنميته يخالف النموذج الذى يدعونا إليه أعداء مصر؟! بالتأكيد.. والنموذج البديل هو الذى اتبعته كل الاقتصادات الناجحة (بدرجة أو أخرى) بدءا من الولايات المتحدة نفسها فى بداية انطلاقها لتنمية إنتاجها المستقل.. وإذا عدنا إلى التجارب المعاصرة الناجحة (شرق آسيا) فإنها جميعا تمثل نموجا لإدارة الاقتصاد وتنميته يخالف تماما ما يدعونا إليه صندوق النقد وأصحابه.. ولهذا الخلاف نجحت.

تجربة إيران الإسلامية والنموذج الثالث

إلا أننا سنقف بشكل خاص عند تجربة الجمهورية الإسلامية فى إيران، فهى أقرب إلينا (من حيث العقيدة أو الموقع)، وهى تتقدم باطراد فى إطار تحديات خارجية لم تهدأ لحظة منذ قامت الثورة فى عام ١٩٧٩.. والنموذج الإيرانى يشبه نماذج النور الآسيوية من حيث إنه يعترف بدور الفرد دون أن ينسى دور الجماعة أو الأمة، إنه لا يصادر دور الفرد فى التنمية ولا يخنقه بالتعليمات الحكومية (كما حدث فى الشيوعية) بل هو يرى فى دفع الناس بعضهم لبعض خيرا كثيرا، ولكن بشرط ألا يتحول هذا التدافع أو التنافس إلى فوضى أو إلى تمكين الأجانب من الأمة (كما هو حادث فى روسيا والمكسيك وفى كل الدول المستضعفة).

إن النموذج الإيرانى (مثل النماذج الآسيوية) هو نموذج ثالث يطلق المنافسة فى السوق، ولكنها منافسة تقودها الدولة وتحميها لتحقيق التنمية المستقلة المطردة.

إن بناء هذا النموذج لم يكن سهلاً في إيران، فقد أدت الثورة الإسلامية إلى تأميمات واسعة لأموال الطبقة التي هربت أو واجهت الثورة، وكانت هذه التأميمات بتدخل ملح من الإمام الخميني شخصياً.. ثم أدت المصاعب الاقتصادية المتفاقمة أثناء حرب الخليج الأولى إلى مزيد من سيطرة الدولة الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي أو لتوزيع الضرورات الاستهلاكية النادرة بعدالة، ولكن حتى في هذه الظروف كان الإمام الخميني يذكر أن هذه القيود مؤقتة، وأن تدخل الدولة لن يصل في الدولة الإسلامية إلى وقف النشاط الخاص، كان يقول: «إننا نعد بأنه مادام الإسلام قائماً، فإن المشروعات الخاصة ستكون قائمة أيضاً» (١٩٨٦)، وكان رافسنجاني يقول: «إن على الحكومة الإسلامية أن تقود القطاع الخاص لا أن تحل محله» (١٩٨٥).

وبالفعل بدأ التحرك لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي على النحو المستهدف بمجرد وقف القتال (أغسطس ١٩٨٨)، وكان هذا يتضمن الخصخصة، ولكن الخصخصة في إيران لم تكن «بيعا للمشروعات للأجانب وبترايب الفلوس»، ولم تكن كذلك مهمة وحيدة ينحصر فيها جهد الدولة، ولكن كانت الخصخصة عندهم جزءاً من إصلاح اقتصادي حقيقي ومتكامل يهدف إلى التنمية الشاملة وتحسين الأداء في الوحدات الإنتاجية الوطنية، لقد أعلن عام ١٩٨٩ عن زيادة دور القطاع الخاص في التصدير والاستيراد وفي الصناعة، ثم بدأت إثر ذلك خصخصة المشروعات العامة، وأعيدت من أجل ذلك في طهران سوق الأوراق المالية (ولكن للمستثمرين الإيرانيين وليس للمضاربين الأجانب).

إلا أن الإصلاح أصبح استراتيجياً واضحاً ومركبة مع وصول رافسنجاني إلى الرئاسة، وتقوم الاستراتيجية على إطلاق طاقات المواطنين وإمكاناتهم مع تراجع الدور التنفيذي للدولة.. على هاتين الدعامتين قامت استراتيجية التجديد الاقتصادي.

كانت هذه الاستراتيجية تعنى تعبئة بلايين الدولارات التى يكتنزها المواطنون لكى يتدفق رأس المال إلى أنشطة إنتاجية كان محروما من العمل فيها.. كانت نسبة القطاع الخاص فى الاقتصاد الإيرانى لا تتجاوز من ٢٥ - ٣٠٪ فى أواخر الثمانينيات وكان مستهدفا أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥ - ٨٠٪ فى أواخر التسعينيات.

ووفقا للخطة التى اعتمدها حكومة رافسنجانى جرى التحضير لبيع ٨٠٠ شركة عامة، وقد تسارع التنفيذ الفعلى خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢، وفق إجراءات وضوابط معلنة وشفافة، ومع إصلاح الشركات المتعثرة حتى تباع أسهمها بالقيمة الحقيقية دون بخس، وقد تطلب ذلك تطوير سوق الأوراق المالية وتحديثها من أجل تيسير مشاركة رأس المال الوطنى.. ومع توافر الثقة باستقرار الحكومة وسياساتها ارتفعت الحركة والتداول فى سوق الأوراق المالية إلى أرقام قياسية، لم تبلغها فى عهد الشاه.. وتقدمت الشركات القابضة والبنوك ومختلف الوزارات والمؤسسات الثورية بعرض الشركات التابعة لها حسب التوسع فى الطلب، وكان هذا فى قطاعات المناجم والصناعات التحويلية، وجرى حفز القطاع الخاص ليستكمل المشروعات التى كانت تحت الإنشاء، وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص فى الصناعات الثقيلة عام ١٩٩٠ حوالى ٣٠٠ بليون ريال (حوالى ١٠٠ بليون دولار!) وكان هذا مؤشرا على مدى استجابة القطاع الخاص لولوج هذا المجال الصعب، كما كان مؤشرا على حجم رأس المال المتوافر داخل البلاد، وكان محبوسا عن الاستخدام المجدى (وكل هذا ينطبق على مصر بالمناسبة إذا توافر مناخ سياسى يشجع الاطمئنان).

* * * * *

إلا أن الإصلاح لم يكن مقصوراً على بيع المشروعات العامة، فقد تطلب الإصلاح إعادة النظر فى عمل البنوك، واتباع المرونة فى التعامل مع رأس المال الأجنبى،

وشمل هذا فتح باب الاقتراض من الخارج وإنشاء مناطق تجارة حرة، كذلك تم إصلاح النظام النقدي، والاعتماد على الأسعار الحقيقية فى إحداث التوازن وفى توجيه الاقتصاد.. أيضا تم تحرير التجارة (الداخلية والخارجية) وإعادتها إلى القطاع الخاص.. وأخيرا تكثفت الجهود لاستعادة رؤوس الأموال الإيرانية الهاربة وكذلك الخبرات الفنية والإدارية، وهى إمكانات هائلة هربت بعد الثورة ولكن يمكنها الآن أن تعود وتستخدم فى بناء الوطن بدلا من اشتغالها فى تنمية الاقتصادات الغربية (وقد ثبت فى حالة الصين نجاح هذه المحاولة وجدواها، ولكنها تتطلب ثقة النظام الحاكم بنفسه.. وكذلك ثقة أصحاب الأموال والكفاءات بأن النظام لن يغدر بهم إن عادوا.. والمحاولة تلقى نجاحا ملحوظا الآن فى إيران).

الدولة تنظم السوق وتقودها

إلا أن هذا الاتجاه نحو إطلاق طاقات البشر وكفاءاتهم ليس مبدأ مطلقا لايجوز المساس به فى أى حال، وهو كذلك ليس تنافسا فوضويا بلا ضوابط من الدولة وتوجيهه. وقد رأينا أن ظروف الثورة فى بدايتها تطلبت تنظيما اقتصاديا يغلب المركزية، فخضعت القيادة لهذه الضرورة، وحين تهيأت الظروف تم الانتقال بطريقة منظمة من المركزية المبالغ فيها إلى نظام التوازن بين الخاص والعام.. إن الدولة الإيرانية الآن، وفى ظل هذا الاتجاه لإطلاق القطاع الخاص لا تتردد فى استخدام حصيلة بيع المشروعات القائمة فى إنشاء مشروعات جديدة إستراتيجية تتطلبها التنمية واعتبارات الأمن القومى، ويدخل فى هذا عدد من الصناعات، إضافة إلى التركيز على الهياكل التحتية وبخاصة السدود وشبكة الطرق ومحطات الكهرباء الحرارية والنووية، وهى مشروعات ترتبط بهدف زيادة الإنتاج (وليس لخدمة المنتجعات الترويحية كما حدث عندنا).. والدولة لا تتوقف فى استثماراتها عند هذه الأمثلة، فمساهمة فى حل مشاكل البطالة فى المناطق المهمشة مولت من ميزانيتها ٣١٠ مشروعات تعاونية عام ١٩٩٥.. إلا أن هذا الاستثمار المباشر من

الدولة لم يفزع القطاع الخاص ولم يجعله يتصور أن الدولة تعود إلى إحكام قبضتها، لأن السياسات الاقتصادية مستقرة وانطلقت من مؤسسات مسئولة بعد مناقشات مطولة.

وقد تحدثنا عن تحرير الأسعار حتى تكون معايير يرتكن إليها في الحسابات الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين، ولكن هذا التحرير لم يكن ليغفل حماية الفقراء، فرغم الأعباء الشديدة على الإنفاق الحكومي كان دعم السلع، والخدمات الضرورية فريضة، يشمل ذلك المنتجات الغذائية (قمحا وأرزاً) إضافة إلى زيت الطعام والسكر واللبن والجبن (مخصصات الدعم في موازنة ١٩٩٧/٩٦ تبلغ ١,٥ بليون دولار، إضافة إلى ٣٥٠ مليون دولار لدعم الأدوية).. إلا أن دعم الفقراء في المجتمع الإسلامي لا ينحصر في هذه الإجراءات الحكومية، فكل مؤسسات الزكاة والبر تعمل على إعادة توزيع الناتج المحلي لصالح المحرومين.

وقد ذكرت أنهم شجعوا الاستثمار الأجنبي المباشر وأصدروا قانوناً في هذا الشأن، وهذه التيسيرات تشمل استبعاد حد أقصى لحصة الشريك الأجنبي في المشروع، ولكنها ربطت هذه التيسيرات بشروط، منها أن تقوم المشروعات على تكنولوجيا متقدمة وتحقق قيمة مضافة عالية، ولا تنتج سلعا تافهة (كالدجاج المشوى وما أشبهه!).. إلخ. والدولة الإيرانية تفتح الباب الآن أمام القطاع الخاص لينشئ المطارات ويديرها، وكذلك الطرق ومحطات الطاقة وشبكات توزيعها.. ولكن هذا محصور في الإطار الوطني ولا يسمح للأجانب بهذا الانتشار المهدد للأمن القومي (كما يحدث الآن عندنا).

في كل هذا تتدخل الدولة وتوجه، صيانة للاستقلال.

وقد تحدثت أيضاً عن الدور الغالب للقطاع الخاص في التصدير والاستيراد، ولكن هنا أيضاً تتدخل الدولة لضمان التوازن، ولتوجيه الاستخدام للنقد الأجنبي.. وحين تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.. وتراكت الديون

الخارجية بالتالى إلى درجة مقلقة، تدخلت الدولة للمساعدة على زيادة التصدير، وفرضت سقفا على الواردات. وقد ارتفعت حصيلة الصادرات غير البترولية بالفعل إلى أكثر من خمسة بلايين دولار سنويا.. ومع هذه الزيادة فى الصادرات التى صاحبها حد من الاستيراد انقلب العجز إلى فائض مكن إيران من الانتظام فى تسديد ديونها وتجنببت بالتالى إذلال الدائنين وشروطهم السياسية التى تهدد الاستقلال.

والأمر نفسه يقال عن سعر العملة، فقد قررت إيران توحيد سعر الصرف للريال الإيراني وأصبح قابلا للتحويل بشكل كامل (أبريل ١٩٩٣)، ولكن حين حدث شح فى النقد الأجنبى (نتيجة الحصار والتأمر الذى لم يتوقف) لم تتردد الدولة فى العودة إلى سعرين للجنيه دعما لسلع الاستهلاك الضرورية.



وهناك أمر أخير أذكره فى شأن الاقتصاد الإيراني، فكل المراجع الدولية تشكو ندرة البيانات.. وهذا طبيعى؛ إذ كيف تكشف دولة عن أسرار إنجازها وتقدمها فى ظروف يحيط بها الأعداء من كل جانب؟!.. إن الكتمان هنا ضرورة أمنية للنجاح، وقد أضيف أن إسرائيل تتبع هذا المنهج نفسه، فرغم كل الجعجعة التى تصدر عنها، فإن وقائع اقتصادها الفعلى، اقتصادها السياسى وروابطه الخارجية، تعتبر أسراراً لا تذايع.

ما أبعد هذه الصورة عن أوضاعنا الاقتصادية التى يعرف الأعداء كل وقائعها (وإن كان أهل البلد فى «العممة»!)

ماذا يقول الأعداء عن نتائج التنمية الإيرانية

ماذا كانت النتيجة المحققة من كل ماسردت؟

رغم خفض أسعار البترول، ورغم الحصار الاقتصادى الأمريكى، ورغم ارتفاع نفقات الدفاع، هناك إجماع بين المراقبين على أن المنهج الإيراني فى الإصلاح

الاقتصادى أدى إلى تقدم ملحوظ كمي وكيفي في الإنتاج. ورغم غيبة البيانات الدقيقة، فهناك إجماع على أن الإنتاج الزراعى حقق أرقاما قياسية قللت حاجة إيران إلى استيراد سلع غذائية، وكذلك تمت تنمية ظاهرة للصناعات المدنية والعسكرية (وهي صناعات مؤمنة ضد الاختراق الأجنبى لأنها فى يد رجال الأعمال الإسلاميين الوطنيين).. كذلك هناك إجماع على اتساع الاعتماد على النفس فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، وقد لاحظ حسن روحانى (نائب رئيس المجلس/البرلمان) تزايد التصريحات الأمريكية الهستيرية منذ مارس ١٩٩٥، وقد عزا ذلك بحق إلى «زيادة المخاوف الأمريكية من الاستقرار والتقدم اللذين تحققهما إيران».. وبوسعنا أن نقول: إن وزير الخارجية الأمريكية كان بالفعل تحت تأثير هذا الهاجس حين أكد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر من نفس العام (١٩٩٥) أن إيران هي وحدها الراعى الأكبر للإرهاب والذي يسعى لإنتاج سلاح نووى.. وقد زادت الهستيريا كما نعلم فى هذا العام (١٩٩٦)، حتى أن الإدارة الأمريكية أصدرت فى يونيو قانونا يعاقب الشركات غير الأمريكية التى تساعد إيران فى تنمية إنتاجها البترولى.

و.. من المناسب أن ننقل أخيرا تقديرات البنك الدولى حول الظاهرة الاقتصادية الإيرانية -كما أذاعتها وكالة رويتر- وباختصار فإن هذه التقديرات تقول: إن الاقتصاد الإيرانى قد استقر رغم العقوبات الأمريكية، وإنه يستعد الآن للانطلاق، وتقديرات الاقتصاديين المتابعين تقول: إن الاقتصاد الإيرانى يحقق هذا العام نموا بمعدل ٣,٥٪ ترتفع إلى ٤٪ فى العام القادم (١٩٩٧) (ولكن تقول الأرقام الإيرانية إن المعدل ٧٪).. وقد ذكر اقتصاديون كبار ومعلقون سياسيون (رفضوا ذكر أسمائهم) أن الإيرانيين يشعرون الآن بثقة عالية بالنفس بعد أن حققوا الاستقرار فى التوازنات الكلية لاقتصادهم، وهم مرتاحون لسيطرتهم على الدين الخارجى الذى ينخفض بجهدهم الذاتى إلى ١٤ بليون دولار (عام ١٩٩٧) بعد أن كان ١٨

بليوناً هذا العام.. وهم غير منزعجين من أثر العقوبات الأمريكية لأن حلفاء أمريكا يرفضون هذه العقوبات، وهم يتعاملون مع إيران باعتبارها «قوة إقليمية عظمى».. ورغم كل القيود التي تفرضها أمريكا على إيران فإن الاستثمارات الأجنبية (في غير قطاع البترول) تجاوزت ٤ بلايين دولار عام ١٩٩٥.

* * * * *

إن التجربة الإيرانية (مثل تجارب شرق آسيا الناجحة) تعتمد كما رأينا على تشجيع التنافس وعلى الحرية الاقتصادية المنضبطة.. وقد عاب على إيران مؤخراً خبير في صندوق النقد الدولي، فقال إنها لم تصل في الخصخصة إلى المدى المطلوب، حيث قدر أن نسبة القطاع الخاص ارتفعت من ٢٠٪ (عام ١٩٩٠) إلى ٤٠٪ فقط في هذا العام.. وحتى لو كانت هذه التقديرات صحيحة، فإن عداء الصندوق للتجربة الإيرانية لا يرجع بالتأكيد إلى هذه القضية، ولكن يرجع العداء الأصل إلى أن نمط السوق الذي تقيمه إيران وتديره يختلف تماماً عن مفهوم السوق الذي يدعو إليه الصندوق، وكذلك فإن نمط الخصخصة وآلياتها يختلف، وأيضاً فإن حرية التجارة عند إيران تختلف، وحرية رأس المال الأجنبي تختلف.

إن الحرية الاقتصادية المنظمة في جمهورية إيران الإسلامية هي في خدمة التنمية المستقلة ولتعزيزها، وهي تستهدف منع نهب الموارد، وكل هذا على نقيض الفوضى التي يدعو إليها الصندوق وتستهدف عكس النتائج التي تحقّقها إيران.

إن النموذج الإيراني يؤكد إمكانية الاعتماد على النفس في تحقيق التقدم وفي إدارة علاقات دولية مواتية.. ومن هنا فإن في هذا النموذج (كما في النماذج الآسيوية الناجحة) الكثير الذي ينبغي أن نتعلمه.. ولكن المؤكد أن اتباع هذا النموذج (خصوصاً في منطقتنا الملتهبة) يكلف صاحبه مشقة هائلة وتضحيات جسيمة.. وهو يتطلب قيادة قوية وأمينية.

* * * * *

و.. فى الحقيقة لا يمكن استيعاب الصورة الكلية للإنجاز الاقتصادى فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دون إشارة إلى الإمكانيات النفطية.. وإمكانات الغاز الطبيعى (إيران تملك ثانى احتياطى للغاز فى العالم بعد روسيا).. وكذلك لا يمكن أن نستوعب كل أبعاد القوة الإيرانية التى تنعكس على تنمية اقتصادها، دون حديث عن أثر الالتزام الدينى وعن نتائج الموقع الجيوسياسى الفريد.

ولكن حسبنا أننا أردنا فى هذا المقال أن نركز على النموذج التنموى وما يتفرع عنه من سياسات اقتصادية وإجراءات تخالف ما تتبناه حكومتنا، ومن الطبيعى أن تختلف النتائج عندنا بالتالى عن النتائج التى تتحقق فى إيران.. فالإقتصاد فى مصر هش ويسهل على الحلف الأمريكى-الإسرائيلى اختراقه وإخضاعه.. أما الإقتصاد فى إيران فيتعذر على الأعداء أن يطوعوه أو يشوهوه.

نسأل الله أن يوفقنا لاتباع المنهج الصحيح؛ تمردا على صندوق النقد وأصحابه.

* * * * *

الجزء الثالث

الرحلة الثانية:

■ ١ ■

**أهم من الإنجازات المادية في إيران:
ماذا جرى للناس؟ وماذا جرى للفقهاء؟**

■ أفهم أن تعادوا السياسات الإيرانية ..

ولكن كيف تحاربون التعريب فيها؟!

■ وكيف تمنعون مقرئيننا من إسماع الإيرانيين صوت الله؟!

■ دراسات جادة في إيران للتقريب بين المذاهب .. ومقارنات

الكمبيوتر للمراجع أكدت اتفاق الشيعة والسنة في ٩٠٪ من

القضايا الأساسية

■ مواقف الشيخ الفزائى عليه رحمة الله ..

ومواقف الدكتور القرضاوى محل تقدير علمى واسع

غبت عن أرض الوطن فترة، وانقطعت عن الكتابة ثم هاأنذا أعود لأجد كل شيء على حاله.. تماما كما تركته!

دعك من التصريحات التي تتفنن كل يوم في إعلان الطرائف والغرائب.. فأنا أتحدث عما يجري فعليا، وفي هذا الإطار أقول إنه في مجال الإصلاح والإنجاز -بالعمل لا بالكلام- لا يحدث أي تقدم على الإطلاق!

على مستوى السياسات الرسمية في المنطقة لن أكرر موقفنا المؤيد للمواجهة مع الحلف الأمريكي - الصهيوني (وإن كانت مفككة وقلقة)، ولكنني أكرر (ولن أمل من التكرار) أن المواجهة المؤثرة لن تكون بالكلام والتصريحات فما لم تسند الكلام قوة وإرادة فلا جدوى.. إننا الآن في الطريق إلى حالة من اللاحرب واللا سلم مع إسرائيل.. ولن ينكسر هذا الجمود، ولن يتحرك الموقف لاستعادة حقوقنا (والقدس في قلبها) إلا إذا أظهرنا في وجه الأعداء قوة يخشونها.. وإعداد القوة التي تظهر بها على الأعداء قد يتطلب زمنا، ولذا فلا بأس من تجميد الموقف فترة بشرط أن نستفيد بهذه الفترة في العمل الجاد إصلاحاً لما تم إفساده خلال السنوات الطويلة الماضية. إن الحكومة تواصل سياستها الاقتصادية التي أوقفت التنمية ونشرت الفقر والبطالة ومكنت الحلف الأمريكي - الصهيوني من رقابنا..

هذا ما يجري ويتواصل على أرض الواقع، وهذا ما يجب تغييره على أرض الواقع، إذا كان أهل الحكم جادين غير هازلين.. وإلى جانب استمرار التبعية الاقتصادية وما ولدته من خراب وفساد ونهب، فإن القوى الإسلامية والوطنية مازالت محل حرب ومطاردة، بالأمن والمحاكم العسكرية، وبالإعلام وإشاعة الثقافة المنحلة المشوهة.

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٩٩٧/١/٧

إن استمرار هذه الأوضاع والسياسات لن يوحد أمتنا في مواجهة أعدائها..
ونقول لكم يا أهل الحكم بكل قوة وصراحة: إن كل الضجيج الذى تحدثون حول
شهادات وهمية أو عن مشروعات غير مدروسة، لن يخدع الناس عن حقيقة
عجزكم عن الإتيان بإصلاح شامل يجعل المستقبل مختلفا فى قدامته عما جرى فى
الماضى.

شهادات وهمية بالتفوق.. ومشروعات عجيبة غير مدروسة!

وبالنسبة إلى الشهادات الوهمية فإننى عجت وخجلت مما نشرته الأخبار
(الثلاثاء الماضى) فى صفحتها الأولى عن مؤسسة «المتحدون للإعلام والتسويق
البريطانية»، وعن استطلاعها لرأى الشعوب العربية والذى أسفر عن اختيار
الرئيس مبارك قائدا للعرب بنسبة ٩٥٪ (ولا أدري لماذا لم تكن النتيجة ٩٩,٩٪!).
وكذلك تم اختيار السيدة قرينة الرئيس (بدون منافس) شخصية العام النسائية..
إضافة إلى انتخاب العرب، الدكتور الجنزورى أكفا رئيس حكومة وحسن الألفى
أروع شخصية أمنية.. ما هذا الهراء يا أصحاب «الأخبار»؟! إن هذا الذى نشرتموه
سيجلب عليكم غضب الرئيس وكبار المسئولين من حيث أردتم المجاملة والنفاق،
فالحكاية من أولها إلى آخرها كذب بلا أساس، ونشرها يضحك الأمم من جهلنا!

ونحن نؤكد كذب حكاية الاستطلاع بكل هذه الثقة لسبب بسيط هو أن الدول
العربية كافة لاتسمح بإجراء أية استطلاعات للرأى العام فى بلادها حول أية
قضية! فما بالكم إذا كان الاستفتاء حول شعبية الملك أو الرئيس فى هذه الدولة أو
تلك مقارنة بشعبية الرئيس مبارك، أو مقارنة رئيس الحكومة هناك برئيس
حكومتنا؟! إن هذا الاستفتاء لم يكن ليمنع وحسب، ولكن إذا كان قد جرى كنا

سنسمع عن حملة اعتقالات للملايين التي شاركت في هذا الاستفتاء المزعوم داخل البلاد العربية المختلفة!

في الحقيقة، كان ممكناً أن أتجاوز عما نشرته «الأخبار» لولا أنه سبق لـ«الأهرام» أن نشر بدوره في صفحته الأولى الخبر نفسه عن هذا الاستفتاء الذي قامت به «مؤسسة المتحدون للإعلام والتسويق البريطانية»! وبالتالي أصبح صعباً أن أعتبر الأمر مجرد سقطة، فقد بدا أن هناك جهة ما تلح على نشر هذا الكلام الفارغ وكأن فيه نفعاً، ولذا كان علينا أمام إصرار هذه الجهة (التي لانعرفها) على الإساءة إلى صورة مصر وسمعتها.. أمام هذا الإصرار كان لابد أن نتوقف ونقول: هذا عيب!

إن الإعلام الرسمي يؤذى أهل الحكم بهذه الأساليب، وكذلك فإن التصريحات الرسمية عن البرامج غير المدروسة لا يفيد.. بل يتحول الأمر إلى كارثة إذا تحولت هذه التصريحات إلى إجراءات تنفيذية تتبدد فيها الأموال والمصالح القومية.

إنني أشير إلى حكاية مشروع قناة الشيخ زايد.. ولن أكرر في هذا الصدد ما كتبه الأستاذ مجدى أحمد حسين، ولن أكرر أن هذا المشروع (ومعه قناة السلام إلى سيناء) نموذج لعشوائية القرارات في مصر، ونموذج لأسلوب الاحتقار لأصحاب البلد ومثقفيه وسياسييه وفنييه.. لن أكرر هذا الكلام، ولكننى سأضيف: لو كان صحيحاً أن هذه المشروعات تنفذها ميسور وماؤها متوافر وفائدتها بالتالى مؤكدة، لو كان هذا صحيحاً لوجب علينا تقديم من حكمونا فى السابق إلى محكمة شعبية لتقتص منهم، إذ كيف منعوا عن البلد هذا الخير العميم؟! بل كيف أخفوا عنا أخباره حتى الأمس القريب؟!

إن حكاية مشروع قناة الشيخ زايد لا تتفصل عما قيل مؤخراً عن خطط نشر السكان فى ٢٥٪ من أرض مصر (بدلاً من ٤٪ حالياً).. وفى قول آخر. إنهم سينشرون فى ٥٨٪ وفى إطار تنمية تقفز بمعدل النمو السنوى للنتج الإجمالى

سبعة أضعاف (من ١٪ إلى ٧٪) ، وتهبط بمعدل البطالة إلى الربع (تصبح ٥٪ من عدد العاملين بدلا من ٢٠٪).

عيب والله أن تبيعوا الأوهام والأحلام على هذا النحو.. عيب والله أن تمتهنوا عقولنا إلى هذا الحد.. ولكنكم فى الحقيقة معذورون، فلو كان بوسع التشكيل الوزارى الحالى أن يقدم أكثر من الكلام لفعل هذا منذ سنوات طويلة ولكان حالنا اليوم على غير ما نراه.. إن هذا التشكيل الذى ورثه الجنزورى عاجز.. ويكملة مجلس شعب مزيف.. ومالم يتعدل هذا التشكيل الوزارى، ومالم يحل المجلس فلا ينبغى أن نندهش إذا انطلقت التصريحات الجوفاء لتخفى العجز عن الإصلاح الفعلى والتقدم.

* * * * *

ذكرت فى بداية المقال أن الأسابيع التى غبتها لم تشهد جديداً داخل مصر.. والحقيقة أن العام كله (١٩٩٦) لم يشهد جديداً يقدر فى مجال الإصلاح الداخلى.. ودون إصلاح سياسى شامل يضع القوى الإسلامية والوطنية فى موقعها الصحيح من الحكم ومن التشريع والمراقبة، وأظن عام ١٩٩٧ لن يكون أسعد حالا من العام الذى انقضى.. وستعزل مصر بالتالى -لا قدر الله- عن مجرى التقدم العام الذى يصيب كل الأمة الإسلامية من حولنا.

زيارة ثانية لإيران

ماذا رأيت بعد ٨ سنوات

وينقلنا هذا إلى زيارتى للجمهورية الإسلامية فى إيران، وهى زيارة لم تكن بتخطيط مسبق وإن تمنيتها.. فحين وصلتني دعوة لحضور ندوة فى طهران عن دور القيم الأخلاقية فى الصحافة الإسلامية لم أتردد فى انتهاز الفرصة للمشاركة فى الندوة، وللإطلاع بشكل مباشر على مايجرى فى إيران.

إن الإعلام الغربى وتابعه الإعلام العربى فى أغلب الأقطار، يصب الأكاذيب والأضاليل عن الجمهورية الإسلامية منذ أن نجحت الثورة فى مطلع عام ١٩٧٩.. وهذا السيل المتواصل من الافتراءات لايواجهه للأسف إعلام إيرانى نشط وعلى مستوى مناسب من الانتشار والكفاءة.. وبالتالي فإن الكثيرين معذورون إن هم جهلوا مغزى قيام دولة إسلامية فى أمة عريقة كالأمة الإيرانية.. لقد تصورت دول الاستعمار والاستكبار أنها أنهت مسألة الحكم بالإسلام حين سقطت الخلافة العثمانية فى عشرينيات هذا القرن.. ولكن الشعب الإيراني فاجأ الجميع حين انتفض عن بكرة أبيه، برجاله ونسائه وأطفاله، وبقيادة الإمام الخومينى -عليه رحمة الله- فأقام من جديد، وبتضحيات مذهلة، دولة تلتزم بشرع الله.. فماذا حققت هذه الدولة؟!

رغم ندرة المعلومات، حاولت أن أتابع.. والمتابعة لما ينشر من بيانات متفرقة تعسر مهمة البحث على وعلى كل الباحثين، ومع ذلك فإن الصورة التى أمكن تجميعها عن التطور الاقتصادى وعن النظام السياسى وعن إدارة العلاقات الإقليمية الدولية، دلت على أن الجمهورية الإسلامية حققت رغم الحرب المتصلة ضدها (ساخنة وباردة) إنجازات مذهلة (وقد أشرت إلى ذلك فى مقالات سابقة).. إلا أن هذه الصورة الإجمالية ظلت تحتاج إلى رؤية بالعين وإلى معاينة مباشرة لكى يطمئن القلب.. لقد كانت زيارتى الأولى إلى الجمهورية الإسلامية فى بداية عام ١٩٨٩، فماذا حدث خلال الأعوام الثمانية التى انقضت منذ هذه الزيارة؟ لقد كنت تواقا إلى إجراء هذه المقارنة بنفسى.

ثم إن الموضوع الأهم للدراسة عندى والمتابعة، هو موضوع الأمة الإيرانية.. موضوع الناس. لقد رأينا صمودهم أمام كل ما ابتلوا به مذهلا، فهل مازالوا على العهد صابرين وقادرين على العطاء؟!

وهل تجدد الفقه الإسلامى فى إيران ليثبت أنه قادر على إجابة الأسئلة التى يطرحها العصر مؤكدا بالتالى إيمان الشعب بشرع الله؟

إن أغلب ما يصلنا من معلومات يأتى للأسف من مصادر غربية، وهذه تركز على الجوانب المادية دون اهتمام أو فهم للجوانب التى أشرت إليها الآن والتى اعتبرها أساسية وحاسمة فى تقرير المستقبل.. إن فهم الجوانب الفقهية والروحية كان يتطلب حواراً مباشراً فى إيران مع أصحاب الشأن، ويتطلب قراءة متعمقة للدراسات التى أمكننا أن نصل إليها (بالعربية أو الإنجليزية)..

والمؤشرات التقليدية حول مايسمى التنمية البشرية تضع الجمهورية الإسلامية فعلاً بين دول المقدمة فى المنطقة.. فالدولة تخصص نسبة عالية من ميزانيتها للتعليم (٢٢٪)، وعدد الطلبة (ما قبل مرحلة التعليم العالى) بلغ أكثر من ١٨ مليوناً.. وطلاب الجامعات الآن تسعة أضعاف ما كان قبل الثورة.. ونسبة الأمية كانت ٥٢٪ فأصبحت الآن أقل من ٢٠٪، ولم يعد هناك فارق يذكر بين نسبة الأمية عند الذكور ونسبتها عند الإناث.. ولكن أهم من هذه الأرقام والنسب الإجمالية، أن مستوى المناهج واستيعابها يرتفع باطراد.. وفى كل المسابقات الدولية للطلاب المتفوقين، يحصل الطلاب الإيرانيون على المواقع المتقدمة، خاصة فى الرياضيات والفيزياء والكيمياء (على حساب أقرانهم فى الدول الغربية واليابان!)...

ومعروف أن التعليم فى إيران هو فى الأساس بالمجان (بل للطلاب مكافآت شهرية) وإن كان هناك قسم يتولاه القطاع الخاص، لقاء مصروفات.. ولكن هذا التعليم الخاص إيرانى تماماً (وليس قطاعاً أجنبياً) وهو خاضع لإشراف وزارتي التعليم والتعليم العالى.. وبتعبير محدد فإن التعليم الخاص ليس متغرباً، ولا يعتبر بأى حال تعليماً ذا مستوى رفيع يختص به الأثرياء على نحو ما هو جار عندنا الآن.

ولكن كل ما ذكرت يظل فى إطار المؤشرات التقليدية.. ويهمنا فى مجال التنمية البشرية بشكل خاص، ومن خلال التعليم، أن نتابع العلاقة مع عقيدة الأمة وكذلك مع اللغة المستخدمة فى التعليم.

ومشكلة العلاقة بين التعليم والعقيدة الدينية هي مشكلة حقيقية فى كل المجتمعات المستضعفة حيث تعمدت دول الاستعمار أن تفرض مناهجها التعليمية فى مدارسنا وجامعاتنا.. وهى مناهج دنيوية بالضرورة تقتلع الدين أو تهمشه من عقول الخريجين وقلوبهم.. وقد واجهت الجمهورية الإسلامية فى إيران هذا التحدى الخطير منذ قيامها، وهو تحدى مازال قائما، وبخاصة فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (وظالبها فى التعليم العالى مازالوا الأغلبية: ١٦٨ ألفا مقابل ٩١ ألف طالب للطب والخدمات الصحية و٨٦ ألفا للعلوم الهندسية). وسنعرض فى مقال تال بإذن الله، كيف تطورت العلاقة بين قطاع التعليم العلمانى المتغرب و قطاع التعليم الإسلامى الذى سادته الجمود لقرون طويلة.. وكيف جرى هذا التفاعل الهائل داخل الأمة الإيرانية بعد الثورة؟ وهذا التفاعل التاريخى لم ينحصر بطبيعة الحال فى مواقع التعليم، فتطوير التعليم هو فى إطار ما يجرى فى المجتمع كله لتطوير البشر.

لماذا تناهض مصر انتشار اللغة العربية بإيران !

ولكن ما أثر هذا التفاعل التاريخى فى العلاقة المستقبلية بين إيران والأمة العربية؟ إن هذا السؤال يذكرنى بسؤال وجهه لى الصديق د.حسن نافعة. كنت قبيل زيارتى إيران أتحدث فى المؤتمر السنوى لمركز البحوث والدراسات السياسية (التابع لكلية الاقتصاد). كان موضوع الحديث تحليلا لسياسات مصر الخارجية من منظور حزب العمل، وكان طبيعيا أن يتطرق حديثى ضمن ما يتطرق إلى نقد مواقف حكومتنا من إيران وتركيا.. فسألنى د.نافعة عن رأى حول علاقة العروبة بالإسلام.. وهو سؤال تبدو إجابته عندى بدهية، ومع ذلك فإن دماء كثيرة قد سألت دون أن تحسم حتى الآن الإجابة!

على أى حال، لو كانت العروبة رابطة عرقية مغلقة، لكان واجبا أن ننتبه إلى أن وصول أصحاب العمامة السوداء إلى قيادة الأمة الإيرانية، يعنى أن على رأس هذه

الأمة من ينتسبون بصلة الرحم والدم إلى العرب، فأصحاب العمائم السوداء (الإمام الخميني ومن بعده مرشد الثورة آية الله خامنئي) هم من الثابت نسبهم إلى آل رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

ولكن نعيذ أنفسنا من هذا الفهم للعروبة.. فالعروبة ليست مقيدة بعنصر معين، أو بأرض محددة.. فالعروبة ترتبط باللسان، وبلغه القرآن المقدسة، فكل من تعلمها وتعامل بها تعرب.. ولذا فإن أمة العرب لا تتوقف عن التوسع واستيعاب أقوام جدد بقدر ما يتم التوسع في استخدام اللغة العربية.

وإذا كان الإسلام لا ينفصل عن لغة القرآن.. فإن المسيحيين في مصر وبلاد الشام تعربوا دون أن يتخلوا عن دينهم.

في هذا الإطار، كان قيام الجمهورية الإسلامية في إيران إيذانا بنشر التعريب، بقدر ما كان التراجع في الالتزام الإسلامي طريقا لتوغل الفرنسية على حساب العربية في الجزائر، بل طريقا لتراجع العربية في مصر لصالح اللغة الإنجليزية.. وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ مصر منذ أن فتح الله أرضنا وقلبنا للإسلام، فطوال القرون الماضية كانت مصر حصنا للإسلام وكانت حصنا للعروبة ولسانها، وفي العصر الحديث حين احتلت دول الاستعمار كل أقطار المسلمين، وحاولت اقتلاع اللغة والحضارة المستقلة، كانت مصر هي الحافظة والمدافعة.

* * * * *

على أي حال.. في الجمهورية الإسلامية تقرر منذ الأيام الأولى أن تصبح اللغة العربية مقررة إلى جانب الفارسية في التعليم قبل الجامعي. وفي الجامعات تدرس بعض العلوم الشرعية في كل الكليات، وهذه تدرس بالعربية.. أما في «الحوزات» العلمية (أي مؤسسات التعليم الإسلامي التقليدية المقابلة للأزهر مع بعض الخلافات الجوهرية) فإن التعليم كله بالعربية. وبهذه اللغة المقدسة تدرس المناهج وتؤلف الكتب والأبحاث.. وكل مراجع التقليد (أي كل المجتهدين الكبار الذين يجرى

تقليدهم من مئات الألوف من الأتباع المؤمنين) لغتهم هي العربية، يفهمونها في الكلام الشفهى أو عبر القراءة وإن لم يحسن بعضهم النطق بها أو الكتابة عن طريقها.. إن كل من تولى مواقع القيادة في الدولة الإسلامية منذ نجاح الثورة هم بهذا المعنى متعربون لغة، بدءاً من الإمام الخميني عليه رحمة الله، ومروراً بالقائد الحالى للثورة (السيد خامنئي) وبرئيس الجمهورية (السيد رافسنجاني)، ورئيس مجلس الشورى (السيد ناطق نوري) الذي يتوقع انتخابه لرئاسة الجمهورية في أبريل القادم.

وإذا كان الإسلام يضيف على اللغة العربية، هبة وقداسة، وإذا كان التعليم في الحوزة يحظى الآن بذوره الاهتمام والتقدير، وإذا كانت القيادات العليا تقدم القدوة.. فإن هذا كله يؤدي إلى تقدم متسارع في انتشار لغتنا داخل الأمة الإيرانية العريقة.. إنها عملية لا تكتمل إلا عبر أجيال، ولكنها بالتأكيد تتقدم بفضل الله.. ومن مؤشرات ذلك التزايد الكبير في أعداد من يحفظون القرآن كله أو بعضه (مع فهم المعاني بالفارسية) حيث تسعى في ذلك كليات متخصصة في ١١ محافظة، إضافة إلى دور المؤسسات التعليمية الأخرى، كما ذكرت، وكذلك الصحف والإذاعة.

وأوضح من هذا في الدلالة، أنه جرت في عام ١٩٩٥ دورات ومسابقات في إنشاد التواشيح باللغة العربية.. كانت المسابقات في كل المحافظات، وكان عدد المشاركين يربو على نصف مليون إيراني!!

إن هذا الانتشار للغة العربية يوثق ارتباط المشروع الإيراني للنهضة بالمشروع العربي تحت راية الإسلام.. وإذا كانت القيادة الإيرانية تدفع أمتها في اتجاه اللغة العربية، فإن هذا الموقف يتطلب دعماً من الدول العربية، ومن مصر بالذات، سواء أكان هذا باسم الانتماء الديني، أم باسم الانتماء الحضاري والتكامل الاقتصادي والأمني.. ولكننا نرى أن العكس هو ما حدث للأسف الشديد.

إن النهضة الثقافية فى إيران الإسلامية تشمل إقامة مكتبات عملاقة فى كل مكان (آخرها مثلا مكتبة مشهد التى توصف بأنها أحدث وأكبر مكتبة فى الشرق الأوسط). إنهم حريصون على تزويد كل هذه المكتبات بالمؤلفات المصرية، ولكنهم يمنعون من شرائها واستيرادها.. هل يعقل هذا؟! حتى لو كانت إيران -فى زعم أهل الحكم- زعيمة الإرهاب الدولى والإقليمى، فما علاقة ذلك بإقامة جسور للتفاهم الثقافى والحضارى بين الشعبين المصرى والإيرانى؟!

والأمر نفسه يقال عن تحفيظ القرآن وتلاوته. لقد ذكرت مدى الاهتمام بهذه المهمة المباركة، وأضيف هنا أن المقرئين المصريين يحتلون لدى علماء إيران وجمهورها مكانة عالمية خاصة. ولذا سعى المسئولون فى إيران إلى دعوة عدد من مقرئيننا ليمتعوا شعبهم بتلاوة صحيحة للقرآن الكريم وبصوت عذب.. ولكن بعد موافقة الأزهر أصدرت سلطات سياسية اعتراضا فظا منع السفر.. وأسأل مرة أخرى: ما علاقة تلاوة القرآن بالعداء السياسى مع إيران؟!

* * * * *

وإشارة إلى مدى تعلق قلوب الإيرانيين بمن يحفظون كتاب الله ويحسنون التلاوة، أذكر أننى لاحظت أن فضيلة الشيخ مصطفى إسماعيل عليه رحمة الله كان ذا معزة خاصة.. ففى زيارتى الأولى (١٩٨٩) سألنى مرافقى: كيف ودعتم فى مصر الشيخ مصطفى إسماعيل؟ وكم يوما امتد العزاء؟ وقد أصيب بغصة شديدة حين فهم منى أن الجنازة لم تكن بالمستوى الذى توقعه..

وامتداداً لهذا سمعت فى زيارتى الأخيرة أن زوجة السيد خامنئى دخلت عليه يوم وفاة فضيلة الشيخ مصطفى وقالت له بأسى: لقد وعدتنا بأن نزور القاهرة ونقابل الشيخ مصطفى إسماعيل وها هو الرجل قد مات دون أن تتاح لنا فرصة لقائه.. وقد قام السيد خامنئى بتهدئتها وقال: بإذن الله تتحسن الأحوال ونتمكن من زيارة القاهرة وزيارة أهل البيت فيها، وكذا نزور -إن شاء الله- قبر الشيخ مصطفى إسماعيل.

كيف نحمد فتنة الصراع بين الشيعة والسنة

إن عداة الاستكباريين للثورة الإسلامية الإيرانية أمر مشتهر ومفهوم الأسباب. وهم لم يقصروا في التعبير عن هذا العداة منذ اليوم الأول لقيام الدولة، ومن أخطر ما استخدموه في هذه الحرب كيد متصل لعزل إيران عن محيطها الإسلامي.. حاولوا ذلك من خلال ترويع عديد من الحكومات على أساس أن إيران ستصدر الثورة من أجل اقتلاعها.. وعلى مستوى الشعوب نفخوا في عوامل الخلاف والفتنة، فقالوا: إن الفرس بالضرورة ضد العرب، والخلاف يتأكد ويتعمق لأن هؤلاء في أغلبهم شيعة بينما العرب من أهل السنة.. وصدرت الكتب التي تكفر عندنا أتباع المذهب الشيعي وتنشر حولهم أكثر الأكاذيب وقاحة.

وقد حقق المكر السيء بعضا من النتائج المستهدفة من غير شك، ولكن مؤكد أن أغلب من أصابهم الضلال وقعوا في مخطط الأعداء عن جهل وغفلة وليس عن سوء قصد ونية.

إن الخلاف بين مذهب أهل السنة والجماعة وبين أصحاب المذهب الشيعي هو خلاف واقع ولا محل لنكرانه. وقد عبر عن ذلك الرئيس هاشمي رافسنجاني حين قال «إن آيات القرآن الكريم توحى بأن تحقيق الوحدة الكاملة بين المسلمين أمر غير ممكن ومتعذر حتى قيام الساعة، ولكن هذا لا يعني أن نقصر في بذل أقصى الجهود من أجل تقليل دواعي الفرقة، وتوسيع دائرة الاتفاق».. وأضاف رافسنجاني «إن مهمة العلماء في هذا الشأن أصبحت أسهل لأننا نعيش في عصر الاتصالات التي تيسر التبادل السريع للأراء والحوار.. وعلى العلماء أن يستشعروا حقيقة المخاطر التي تهدد الأمة الإسلامية الآن، فهذا يفتح العقول على ضرورة المعالجة للخلافات في حجمها الصحيح بلا مبالغة، وحتى نكون بالتالي قادرين على تشكيل جبهة واحدة (رغم هذه الخلافات) ضد أعداء الأمة الإسلامية».

هذا الكلام المخلص والعميق سمعته كذلك وبطريقة تلقائية أثناء اللقاء مع القائد آية الله على خامنئي، فقد تكلم أمامه وفد إندونيسي عن وضع الشيعة في بلده، وكان تعليقه: إياكم أن تتصوروا أن انتسابكم للمذهب الشيعي يعطيكم حق التفاخر والعلو.. وإياكم أن تتصوروا أن انتسابكم للشيعة يبرر شق أمتكم.. فأمة الإسلام على اختلاف مذاهبها ينبغي أن تسعى لرضا الله الواحد الأحد، وينبغي أن تكون يداً على من يعاديه.

ولكن من الواجب رغم هذا أن نقر أن هناك شبهات لا بد من دفعها، فبعض علمائنا يصدق عن جد أن إخواننا من الشيعة لا يتقيدون بالمصحف الذي نعرفه والذي أنزله الله على رسوله (ص).. وبعضهم يصدق أيضاً أنهم ينكرون السنة. وكل هذا افتراء صريح لا ينبغي لعلمائنا الأجلاء أن يقعوا فيه.. فقرأنا الكريم هو قرآنهم والسنة النبوية عندنا (قولية وفعلية) هي السنة النبوية عندهم. والفقه الشيعي (الجعفري والزيدى) هو إنجاز فكري عبقري مستمد من هذين المصدرين (القرآن والسنة)، ولذا فإن كبار علماء السنة يعتبرون الفقه الشيعي اجتهاداً في إطار الشرع، والتعبد وفقاً له مفتوح أمام المسلمين.

والبعض يقول: إن هذا الكلام الذي نسمعه الآن من أئمة الشيعة المعاصرين عن الاعتراف بالقرآن والسنة هو مجرد ممارسة للتقية (أي أنهم يقولون خلاف ما يظنون).. وهذا الكلام مردود بالوقائع والحقائق، فالالتزام الصادق بالقرآن هو التزام قديم قبل الثورة الإسلامية الإيرانية، بل قبل إنشاء جمعية التقريب بين المذاهب منذ ما يزيد على نصف قرن، ويكفى أن أشير إلى تفسير الميزان للعلامة الطباطبائي.. فهل كل هذا السفر العلمي الجليل بأجزائه العشرين مجرد «تقية»؟! والحقيقة أن الكتب والنظريات الصادرة منذ قرون والتي أطلعت بنفسى على بعضها تقوم على أسس في الاجتهاد واضحة.. قد تختلف معها في بعض نتائجها،

ولكن لا خلاف حول أنها تقوم على الأسس التي لا يكون المسلم مسلماً بغير الإيمان بها.

* * * * *

من المؤكد أن هناك خلافاً مع الشيعة حول مشروعية انتساب الدول الإسلامية السابقة إلى صحيح الإسلام (الأموية والعباسية والعثمانية).. ولكن هذا الخلاف تخفت حدته الآن، ومن ناحية أخرى فإن من فقهاء السنة من يثيرون كذلك علامات استفهام وتشكيك حول وضع الدول الإسلامية بعد عصر الراشدين.

أيضاً هناك خلاف حول عصمة الأئمة الاثني عشر (حسب المذهب الجعفرى السائد فى إيران)، والحقيقة هنا أن الجانب الفقهي التاريخي فى هذا الخلاف أججه عبر القرون الصراع السياسى.. وكما أدى الخلاف السياسى فى بعض المراحل إلى تعميق الخلاف الفقهي بين أهل السنة، بحيث أصبحت صلاة المالكى أو الحنبلى مثلاً لا تجوز خلف إمام حنفى (تابع لمذهب الدولة العثمانية)، فكذلك ابتعد الشيعة عن الصلاة خلف إمام سننى (والعكس أيضاً صحيح، أى ابتعد أهل السنة عن الصلاة خلف إمام شيعى).. وبتعبير آخر، فإن الخلاف المذهبى جرى تصعيده بحيث أصبح كأنه خلاف فى صلب العقيدة ويخرج صاحبه من الدين كله!

لقد هبطت الخلافات بين أتباع المذاهب السنية الأربعة إلى حجمها الصحيح، وأن للخلافات مع أتباع الاتجاهين الجعفرى والسنى أن ترجع إلى حجمها الصحيح هى الأخرى. وإذا كان الأزهر فى مصر صاحب المبادرة الأولى فى هذا الاتجاه فإننا نسأل الله أن يعود لمواصلة هذا الدور.. لقد كان فضيلة الشيخ شلتوت رائداً وأعقبه فضيلة الشيخ أبو زهرة وفضيلة المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود (عليهم جميعاً رحمة من الله وبركة).. وكان فضيلة الشيخ محمد الغزالى يعمل فى هذا الاتجاه حتى آخر نفس فى حياته.. وكذلك شأن فضيلة الشيخ يوسف القرضاوى مد الله فى عمره ونفعنا بعلمه. والرحوم الغزالى والأستاذ القرضاوى يتمتعان بتقدير عال

من علماء إيران وقادتها. وقد وصف د.محمد على -مدير مركز الدراسات الثقافية الإيرانية العربية- بحث القرضاوى فى مؤتمر الرباط منذ ثلاثة أشهر حول التقريب بين المذاهب بأنه بحث بالغ الروعة، وتجرى ترجمته الآن للفرسية.

ود.محمد على أذر شب جيد العربية إجابة تامة، وهو قريب من قائد الثورة الإسلامية آية الله سيد على خامنئى، وهو أيضا من المشرفين على معهد البحوث القريبة فى مدينة قم، وهو المعهد الذى يرأسه حجة الإسلام محمد على تسخيرى الذى عرفناه فى القاهرة أثناء مؤتمر السكان (١٩٩٥) مدافعا صلبا عن وحدة المسلمين وعن أهمية العلاقات المصرية-الإيرانية.

يقول د.محمد على: إنهم أعادوا تصنيف الأحاديث النبوية ومقارنتها فى مراجع السنة والشيعة، وقد يسر هذا استخدامهم للكمبيوتر، وقال د. محمد على: إن النتائج كانت مذهلة وتفوق كل ما كان مقدراً فى السابق، فالأمور المشتركة فى المعتقدات والأخلاق كانت بنسبة ١٠٠٪ وكذلك فى الأمور السياسية والاجتماعية. أما فى الأحوال الشخصية فإن المشتركة كانت بنسبة ٨٥٪. وحتى بالنسبة لعودة الإمام الغائب عند الشيعة، فإن أحاديث أهل السنة عن المهدي المنتظر تقترب كما يقول د.محمد من جوهر ما جاء عندهم.

* * * * *

وباختصار فإن جهود الشيعة فى إيران لاتنقطع من أجل نظرة جديدة للتاريخ، ومن أجل اجتهاد يضع حداً للغلو الذى ساد فى السابق فى ظل العزلة بين أصحاب المذاهب المختلفة.

لقد قابلت فى مدينة قم آية الله جعفر السبحانى، وهو يرأس «مؤسسة تعليماتى وتحقيقاتى إمام صادق عليه السلام» هذا اسمها بالفرسية وواضح أنه يعنى أنها مؤسسة تعليمية وبحثية، وهى مؤسسة متخصصة فى بحوث علم الكلام، وتابعة إداريا لحوزة قم.

وكتب آية الله السبحاني تبهرك في عمقها، ولكن يعنيني في السياق الحالي أنه أصدر تحت إشرافه الجزء الأول من كتاب «طبقات الفقهاء وتاريخ الفقه».. هذا الكتاب مؤلف بالعربية ويتابع الظهور التاريخي للفقهاء وأعمالهم بالترتيب حتى القرن الخامس. وقد قال لي: لا أكون فقيها إلا إذا درست تاريخ الفكر، أي تاريخ المعالجة لكل مسألة. وفي هذه الدراسة التاريخية لانسقط أحداً أيا كان رأينا فيه. وقد طالعت فعلاً فهرس الجزء الأول وهو عن الصحابة والتابعين وفوجئت بأن اسم معاوية رضى الله عنه وارد فيه في موضعه الصحيح، ودون آية أوصاف تبعد الحيدة.

وهذا جديد بالغ الدلالة من غير شك على المناهج التقليدية عند أهل الشيعة. وكذلك أخبرني د.كسائي ود.عالم زادة (كلية المعارف الإسلامية - جامعة طهران) أنهما شاركا في إعداد دائرة معارف إسلامية هي الآن تحت الطبع.. وهذا العمل الكبير كتب فيه لدى كل مدخل عرض لمختلف الآراء والاجتهادات من فقهاء السنة والشيعة في حيدة كاملة، على حد قولهما... وحتى لو كان في هذا بعض المبالغة، فإن الاتجاه هنا أيضاً جديد، ومهم.. ولعل علماءنا ينحون بدورهم نحو هذا التقارب.



يقول قائد الثورة السيد خامنئي أثناء زيارتنا لإيران: «كل من يمكن دول الاستكبار منا يكون كمن حارب الإسلام يوم ظهوره ونزول آياته الإلهية».. ويقول: «منذ نجاح المشروع السياسى الإسلامى فى إيران تفجرت كوامن الحقد ضد الإسلام وقيمه من قبل الظالمين والمستبدين».

وأثناء زيارتى لإيران كان رئيس الجمهورية يصرح بدوره بأنه «لا يمكن الوصول إلى المستوى الثقافى الرفيع إلا بالمزيد من التقرب للبارئ تعالى».. وكان

يقول أيضاً «إن المساجد معاقل للدفاع عن القيم الإسلامية الثورية وأماكن لبناء الإنسان ومعالجة أمراضه الروحية».

ماذا تحقق من هذه التوجيهات والشعارات؟ وإلى أى حد توحدت الرؤية العامة داخل الأمة الإيرانية الإسلامية؟

لا بد من استمرار العرض لما رأينا وسمعنا فى المقال القادم إن شاء الله.

* * * * *

فى إيران الإسلامية يربون إنسانًا متدينًا يصمد فى النزال ويندفع فى البناء

- من يشهد الخلافات السياسية فى إيران يتصور أن نظامها سينهار ولكن ثبت أن الديمقراطية . . والانتخابات الحرة هى التى تدعم الاستقرار والتنمية
- الثقافة الإسلامية تنتشر بالتعليم والإعلام وبالفنون الرفيعة وبالقدوة الصالحة من قيادات الدولة
- الثقافة الإسلامية عندهم لا تتعارض مع الاعتزاز بالتراث الوطنى
- المرأة نراها فى كل المواقع . . ومن لا تتكسب بالعمل خارج البيت تشارك فى النشاط السياسى وتقديم الخدمات الاجتماعية

أيها القارئ الكريم: كل رمضان وأنت صائم قائم صابر.. ونسال الله بحق هذا الشهر الفضيل أن يثبت أمتنا -في كل الأصقاع والمواقع- على طريق الجهاد حتى نحرر القدس وكل أراضينا السليبية والمحتلة، وحتى نرفع راية «لا إله إلا الله» خفاقة في العالمين.

ومن فضل الله على أن رمضان يأتي هذا العام مصاحباً لسلسلة مقالاتي عن الجمهورية الإسلامية في إيران.. فوسط الغبار والغيوم، ووسط نعيق المتخاذلين المستيئسين، أرجو أن تكون المقالات مبشرة بأن نصر الله قريب، على عكس ما يشيع أصحاب الإفك والضلال.

ماذا رأيت بعد ٨ سنوات بعين سائح عابر

كانت زيارتي الأولى لإيران منذ ثماني سنوات، وإذا أردت أن أرصد -بعين سائح عابر- ما تغير خلال هذه السنوات، سألاحظ اتساع العمران في المدن التي زرتها، سألاحظ المساكن الجديدة المتكاثرة. لقد عادت شوارع طهران تعج بالحياة، وهي شوارع نظيفة.. ورغم الزيادة الملحوظة في عدد السيارات، فإن حركة المرور منتظمة بفضل الكبارى العلوية التي أقيمت، وبفضل الصرامة في تطبيق القواعد الضابطة.. لقد كانت زيارتي الأولى في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية الطويلة، وكانت نتائج الاستنزاف الاقتصادي بادية في نوع السلع المطروحة في المحال، وفي زيارتي الأخيرة كانت الحركة التجارية نشطة، وكانت المحال عامرة.. إلا أن هذه الملاحظات الاقتصادية يمكن أن نشهد مثلها في بلاد أخرى، بل مؤكداً أن بعضاً من الدول حققت في مجال رفع مستوى المعيشة أكثر مما أنجزت إيران خلال السنوات الثماني الماضية، ولكن ميزة إيران (أو معجزتها) أنها حققت ما حققته في ظل حصار دولي لم يتوقف، وفي ظل تهديدات عسكرية لم تنقطع بعدوان

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٠/١/١٩٩٧

أمريكي-إسرائيلي.. وكذلك فإن جزءاً كبيراً من الجهد الإيراني ضاع فى تعمير ما خربته حرب الخليج الأولى، وبالتالي فإن الزيادة الحقيقية للتج القومى الإجمالى كانت لابد من أن تكون محدودة نسبياً.

* * * * *

على أى حال، أرجو أن أتناول الجانب الاقتصادى فى مقال قادم إن شاء الله، ولكننى ذكرت فى الأسبوع الماضى أنتى كنت أركز فى زيارتى لإيران على الإنسان.. إن البشر هم صناع النهضة الحضارية، وحتى بمنظور التنمية الاقتصادية فإن الإنسان الذى أكرمه الله وخلقه عاملاً ومفكراً مبدعاً هو الفاعل الأول لهذه التنمية.. فماذا جرى للإنسان فى إيران فى ظل التربية الإسلامية؟ إذا رصدت ما تحقق فى هذا الإطار -بعين سائح عابر- سأقول إن المنتجات الاستهلاكية التى أشرت إلى تكاثرها ووفرتها هى -فى غالبيتها الساحقة- من إنتاج إيرانى وتحت أسماء تجارية إيرانية، من الحافلات وسيارات الركوب إلى الأدوية والمأكولات والمشروبات والملابس، وهى بمواصفات جيدة ويعتز بها الناس تعبيراً عن الصمود فى مواجهة الحصار الخارجى.. والإنتاج الإيراني تحيطه حملة إعلانية فى الإعلام وفى لافتات الشوارع من كل نوع، وهى إعلانات مخرجة بطريقة فنية جذابة ولكن بدون الرقص والمسخرة اللذين نشهدهما فى إعلاناتنا المصرية، وتمتد هذه الملاحظة إلى مراعاة الآداب العامة فى الشوارع، فأنت لا ترى فى الشوارع أو النوادى أو محال العمل ما يؤذى عينك أو يجرح دينك.

إن المرأة الإيرانية تجدها فى كل مكان: فى الجامعات ومراكز البحوث، وفى الصحف وفى المصالح الحكومية ومواقع الإنتاج، ومن لا تتكسب بالعمل خارج البيت تشارك فى العمل العام (فى العمل السياسى وفى مجال الخدمات الأهلية) على أوسع نطاق.. ولكن كل هذه المشاركة والمخالطة مع الرجال تجرى فى إطار الآداب الشرعية.. لاحظت تسامحاً أكبر فى زى المرأة (من حيث الألوان مثلاً) ولكن

مع التزام الكل بالاحتشام.. أما الرجال (والمستولون منهم بشكل خاص) فملا بسهم بعيدة عن البهرجة، والتزام الزهد واضح.. وقد أصبح إطلاق اللحية قاعدة لغالبية الرجال، لم يتقرر الأمر بقانون، ولكن استراحت الغالبية لهذا التقليد فأصبح قاعدة، ولا أظن أن هذا الاتجاه يرتبط كلية بوازع ديني، أو برغبة في تقليد العلماء، فجانِب من التفسير يرجع إلى أن الإيراني المعاصر أصبح حريصاً على أن يكون ذا هيئة تميزه عن أهل الغرب، ولذا نرى في السياق نفسه إقلاع الكل عن ارتداء رابطة العنق.

والحقيقة أن أول ما يلفت نظر الزائر لإيران، أن زى الرجال والنساء يختلف عما ألفه في مدن العالم الأخرى. وهذا يعطى للشوارع منظراً فريداً، لا تراه إلا في السودان.. وقد يشار هنا أيضاً إلى السعودية، ولكن الفارق الكبير هو في مكانة المرأة الاجتماعية التي تنعكس في الزى (لا يوجد نقاب) والفارق الآخر هو في مخالطة الرجال في الأنشطة المختلفة، فهذا الأمر كما نعلم تحرمه السعودية.

هذه المشاهد التي ترصدها عين السائح العابر في إيران، تولدت من برامج تثقيفية وتربوية مكثفة، فكل إمكانات الدولة مسخرة لتعميق التنشئة الإسلامية، وللحض على مكارم الأخلاق.. ويبدأ هذا بالتدخل المباشر من قادة الدولة من حيث القدوة التي يقدمونها، ومن حيث الأحاديث التي يلقونها.. إن صلاة الجمعة في الجمهورية الإسلامية مشهد لا ينبغي أن يفوت أى زائر، فهي لا تؤدى في مساجد متفرقة داخل المدينة، ولكنها تتحول إلى مناسبة يحتشد فيها الكل. وخطيب الجمعة يكون من العلماء الكبار، وفي العاصمة قد يكون الخطيب رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة القضائية أو رئيس مجلس الشورى.. ولذا فإن خطبة الجمعة تربط الشق التعبدي الذي يرقق القلوب ببحث أمور الساعة وتحدياتها، فخطيب الجمعة يحلل الموقف السياسى، وإن كان من المسئولين فإنه يشرح القرارات الكبرى ودواعيها أمام جمهور المصلين.. وحين صليت الجمعة في طهران قبيل عودتى،

غرقت فى بحر عشرات الألوف الذين تجمعوا كالعادة فى الساحة الفسيحة لجامعة طهران، وتحدث يومها إمام المصلين (آية الله كاشانى) فتضمنت الخطبة كالعادة كلاما كبيرا. قال كاشانى: إنه ينبغى للأمم الإسلامية أن تواجه جرائم الصهاينة وتتحدى ضغوط الولايات المتحدة.. وقال: إن تزايد معدل الجرائم التى ترتكبها قوى الاستكبار العالمى، يقابله تصاعد المقاومة من الشعوب التى أصبحت تدرك فساد الحضارة الغربية المادية السائدة.. إلخ.. إلخ.

وتدخل فى مناهج التربية للوجدان الاحتفالات القومية الكبيرة بالمناسبات الدينية مثل المولد النبوى.. وقد شاهدت أثناء زيارتى احتفالات الإسراء والمعراج.. إنها احتفالات لكل وفى كل مكان وليست منحصرة فى مسجد معين أو زاوية، ويخطب فيها قائد الثورة ومرشدها ليشرح مضامين المناسبة وما يشتق منها فى عصرنا الراهن.

ولكن التنشئة والتوعية لا تقتصر طبعاً على هذه المناسبات والأحداث المباشرة.. فالتعليم بدوره يلعب دوراً مهماً، ولكن لن أستطرد فى تفاصيل هذا لأننى هنا بصدد ما أسجله بعين سائح وليس ما أستخلصه من الدراسة المتعمقة.. ولكن بعين السائح العابر، لابد من تسجيل ما تشاهده فى السينما والتلفزيون. من المؤكد أن الجهل بالفارسية يمنع السائح من فهم كل ما يراه، ولكن من المؤكد كذلك أن هذا الجهل لم يمنعنى من ملاحظة التقدم المذهل الذى حدث خلال السنوات الماضية.. أثناء زيارتى الأولى للجمهورية الإسلامية، كان الإمام الخومينى عليه رحمة الله يصدر بالكاد فتواه التى أباحت استخدام الآلات الموسيقية، والتى أباحت أيضاً لعب الشطرنج، ولا أظن أن هذه الفتوى الميسرة كانت اكتشافاً جديداً للإمام الراحل، ولكنه من موقع المسئول والمرجع الأعلى رأى من الملاءمة أن يؤجل إعلان هذا رأى حتى أيامه الأخيرة، لأنه كان يعلم أن معارضة المتزمتين كانت قوية تهدد بشق

الصف (أثناء زيارتي الأولى كان احتجاج عديد من العلماء عاليا ولم تقض عليه فتوى الإمام الخميني).

الصورة الآن تختلف، فشرعية الاستمتاع بالموسيقى والغناء أصبحت من المسلمات، وكذلك اشتراك النساء في التمثيل.. والمستوى الفني للمسرح ومسرح العرائس أصبح رفيعا، ومستوى الأفلام الإيرانية والمسلسلات التلفزيونية أصبح مضرب الأمثال في المسابقات الدولية. إن الموضوعات الإسلامية في هذه الأفلام والمسلسلات لا تقتصر على الموضوعات التاريخية، ولا تقوم على «الزعيق» والمواظع المباشرة (كما هو الحال عندنا)، فالأفلام والمسلسلات الإسلامية هناك فن بحق وحقيق، ينشر القيم الإنسانية الفاضلة وينتقد عيوب المجتمع بتسلل غير مباشر إلى عقل المشاهد وقلبه، من خلال قصة جميلة وسيناريو رائع، ومن خلال تصوير وكادرات مذهلة ومن خلال تمثيل راق.. ومن خلال إخراج قد نال الجوائز الدولية من أعداء الإسلام!

في مناسبة الاجتماع الأخير للمجلس الإسلامي للثورة الثقافية، قال القائد آية الله على خامينئي: إن التطور الثقافي هو صاحب الأولوية الأولى في إيران، وقال إنه يؤمن إيمانا جازما «بأن قوة أية أمة تعتمد على قوة ثقافتها، وبالتالي فإن تنمية الثقافة الإسلامية تعتبر ضرورة من أجل حماية الاستقلال، ومن أجل تحقيق الاعتماد على النفس وتحقيق الرفاهية للشعب، ومن أجل تعميق الإيمان في قلوب الجماهير لتندفع في بناء الحضارة الإسلامية العظمى».

ويجب أن أسجل أن الحركة الثقافية في إيران لا ترى تعارضا بين إعلاء الالتزام الإسلامي والاعتزاز بالأمّة الفارسية وتاريخها (بدون عصبية جاهلية). فالإبداع الفكري والثقافي لهذه الأمّة إبداع عريق، قبل الإسلام وبعده، وهم حريصون على هذا التراث المتصل.. حين زرت مدينة مشهد كان طبيعيا أن نتجه إلى مسجد ومقام الإمام الرضا -رضي الله عنه- لقراءة الفاتحة والصلاة، ولم تكن هناك غضاضة

فى أن يصحبنا المرافقون بعد هذه الزيارة إلى قبر شاعر الفرس الأكبر (أبو القاسم فردوسى الطوسى) صاحب الشاهنامه.. وفى قلب طهران رأيت فى أحد الميادين رموزا تحى الفردوس أيضا وتحى من بعده الشعراء سعدى، وحافظ الشيرازى، وعمر الخيام، وعارف القزوينى (توفى منذ ٣٠٠ سنة).

وهذا الاعتزاز بإنجازات التاريخ الوطنى تلمحه أيضا فى أسماء الشوارع.. فهى تحمل رموزا إسلامية إلى جانب رموز وطنية.. الفندق الذى نزلت فيه كان فى شارع (الدكتور حسين فاطمى) وزير الخارجية فى عهد د.مصدق قائد معركة تأميم البترول عام ١٩٥٠، والذى قتله الشاه.. وعلى مقربة من شارعنا هذا كان شارع على شريعتى المفكر الإسلامى الكبير الذى قتله الشاه أيضا.

* * * * *

إن قادة الجمهورية الإسلامية فخورون بما أنجزوه فى هذا الاتجاه، ولكن رغم النهضة الصحفية والأدبية والفنية البادية من المؤكد أن المطلوب أكثر.. وحتى فى مجال الإنتاج السينمائى والتلفزيونى فإن الإنتاج الممتاز الذى أشرت إليه مازال محدودًا من حيث العدد.. ورغم أن الدولة لا تبخل فى تقديم الاعتمادات والتسهيلات، فإن المسألة تحتاج بالضرورة إلى وقت أطول للإنضاج، وفى إطار الحوار النقدى الذى ينتشر فى جو إيران شاملا كل شىء، فإن قيادات الثورة والدولة لا تنفك تنقد أغلب ما يقدم (خاصة فى مجال الفنون)، فمرشد الثورة حذر السينمائيين من الانخداع فى مغزى الجوائز العالمية.. إذ رأى أنها فى بعض الأحيان تكون بهدف حفزهم على زيادة النبرة المعارضة لما يجرى فى إيران من خلال المبالغة فى وصف السلبيات، والرئيس رافسنجاني سمعته يتكلم فى هذا الاتجاه أيضا.. ولكن كل هذا كان لا يخرج عن إطار النصح الرقيق دون تعرض لحرية التعبير أو خفض الاعتمادات المدرجة.

* * * * *

إن هذا الذى سجلته بعين سائح عابر، يعبر عن جو للتنشئة الاجتماعية يخالف تماما ما يحيط بأبناء شعبنا، ومن الطبيعى أن يخلق هذا فى إيران أمة قادرة على الجهاد.. فى الحرب وفى البناء.

ما شاهدته بعين سائح أيضا فى الخلافات السياسية الحادة

وبعين السائح العابر، أسجل أيضا أننى عدت من زيارتى الأولى لإيران (١٩٨٩) قلقا أشد القلق على مستقبل الجمهورية الإسلامية، فقد شهدت أثناء هذه الزيارة بوادر أزمة أية الله منتظرى التى انتهت بقبول استقالته. والسيد منتظرى فقيه متمكن له تاريخ طويل فى الجهاد قبل الثورة واختاره الإمام الخومينى ليكون خليفة له بعد وفاته، ولذا تصور المراقبون أيامها (وأنا منهم) أن ابتعاده من علامات تصدع وشيك قد لا يحتمله بناء الدولة بعد رحيل الإمام الخومينى.

وقد سمعت أيام زيارتى الأولى عن أزمة بين رئيس الجمهورية آنذاك (السيد على خامينئى) ورئيس مجلس الوزراء (ميرحسين موسى)، وكذلك سمعت عن الخلاف بين موسى وعدد من وزرائه، وكذلك كانت الخلافات لانتوقف بين الحكومة ومجلس الشورى (البرلمان) من ناحية وبين مجلس صيانة الدستور من ناحية أخرى.. وقد سمعت أيامها وقرأت عن احتمالات ترشيح السيد هاشمى رافسنجاني فى انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة، وعن اشتراطه تعديل الدستور لإلغاء منصب رئيس الوزراء، بحيث يصبح رئيس الجمهورية هو الرئيس المباشر للجهاز التنفيذى.. هذه الخلافات كانت تنعكس فى الصحف وفى مناقشاتى مع كل من قابلتهم من المسئولين والمرافقين، إذ كانوا جميعا يتكلمون بصراحة عن هذه الخلافات وعن رأيهم فيها وفى أصحابها.. على نحو لم يعتده مثلى فى بلادنا العربية.. لقد أصابنى هذا بالدهشة.. وحين لاحظت أن الإمام الخومينى كان مضطرا للتدخل بانتظام لفض النزاع بين مراكز السلطة وتخفيف حدة الخلاف،

ظننت أنه وحده الذى يمنع الانهيار، فماذا بعد انتقاله إلى رحاب الله؟ هذا السؤال جعل دهشتى ممزوجة كما ذكرت بالقلق والانزعاج.

فى هذه المرة رأيت ما رأيته فى المرة السابقة، فبعين سائح يشاهد الأمور بلا تعمق، رأيت الاستعداد لانتخابات جديدة لرئيس الجمهورية (فى أبريل القادم)، والتزاما بنص الدستور أصبح واضحا أن السيد رافسنجاني لن يرشح لفترة رئاسية ثالثة، فمن يخلفه؟ لقد تنافست فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى (مارس ١٩٩٦) اتجاهات مختلفة، وهذا التنافس الحاد ينعكس بشكل أو آخر فى انتخابات الرئاسة المقبلة، والأسئلة فى هذا الشأن تتدافع من كل ناحية، والتعليقات حول المرشحين المتوقعين صريحة. هل يرشح موسى نفسه؟ هل حبيبي (النائب الأول حاليا لرئيس الجمهورية)؟ وهل هناك ما يشبه الحزب الخاص للرئيس رافسنجاني؟ وهل السياسات الحالية لرافسنجاني تختلف عن سياسة ناطق نوري الرئيس الحالي لمجلس الشورى وصاحب الاحتمال الأكبر للنجاح فى انتخابات الرئاسة المقبلة؟ فى كل هذا تسمع اجتهادات مختلفة وانتقادات لهذا الفريق أو ذاك.. وحين قابلت السيد ناطق نوري (مع أخى الأستاذ أحمد السيوفى) قال لى أحد الحاضرين ببساطة وبدون حرج أو حذر: «ألم تلاحظ أن الرجل يتكلم بثقة من اعتبر رئاسته للجمهورية أصبحت أمراً مفروغا منه؟ لقد أدهشتنى طريقته فى الكلام».. هذا ما قاله لى مسئول إيراني بعد اللقاء.

* * * * *

كما قلت، فإن أصدقاء معركة البرلمان الأخيرة مازالت حية فى الصحف، والانقسام فى رأى حول كثير من القضايا والأشخاص يتوالى النشر عنه، ولكننى أخذت العظة من تجربة الزيارة السابقة، وبالتالي فإننى لا أعود هذه المرة من إيران محملا بالإشفاق والقلق، وإن كنت محتفظا بالدهشة الممزوجة هذه المرة بالإعجاب، فهذه الحيوية هى مصدر الاستقرار والتنمية المطردة الناجحة.. وثابت الآن أن

العلاقات المؤسسية الراسخة هي التي تضمن تماسك الأمة والدولة رغم شدة التفاعلات وخطورة التحديات.. ليس الاستقرار مربوطا بهذا القائد أو ذاك، ففقدت الإمام الخميني بكل هيئته ووزنه التاريخي.. ومع ذلك فإن الدولة بكل أجهزتها تواصل العمل، بل تعمل اليوم بخبرة أعلى وانتظام أرقى.

المؤسسات قوية وتمنع أى انفراد فى إصدار القرارات

لامجال للقلق إذن.. وبدلا من القلق أن لنا أن نتخلى عن النظر بعين السائح العابرين لندرس عن قرب وفى حدود ما يسمح المقام، كيف يعمل النظام السياسى فى إيران؟

بعد نجاح الثورة كان التقاف الجماهير حول القيادة الإسلامية للثورة على نحو لم يشهده التاريخ الحديث فى أية ثورة، ومع ذلك أصر الإمام الخميني على طرح مبدأ قيام جمهورية إسلامية للاستفتاء الشعبى العام، ووسط الحماس العارم وافق ٩٩,٥٪ من المشاركين فى الاستفتاء على إقامة جمهورية إسلامية تحل محل الملكية.. وهذه النسبة المذهلة لها سمعة سيئة فى بلادنا، ولكنها فى إيران لم تكن موضع شك أو طعن من أحد، داخل إيران أو خارجها.

وقد أسرعت الدولة الجديدة فى وضع دستور يحدد الأهداف والسلطات، (اللجنة الواضحة للدستور كانت بالانتخاب ومشروع الدستور أقر فى استفتاء عام).. وبدون تفصيل فإن قمة النظام يحتلها القائد (أو ما يسمى فى الفقه السياسى الإيرانى المعاصر ولى الفقيه)، وبعده يأتى رئيس الجمهورية، وهناك مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان - ٢٧٠ عضوا).. مجلس الشورى بالانتخاب المباشر طبعاً، وكذلك رئيس الجمهورية (وهو قابل للعزل)، والقائد المرشد يأتى أيضاً بالانتخاب من مجلس الخبراء (٣٠٠ عضو) الذى ينتخب كل ست سنوات لتقويم المسيرة القيادية لولى الفقيه ويجوز له أن يعزله إن ثبت عجزه أو تقصيره.. ولى الفقيه ليس شخصا بالمناسبة، فولى الفقيه مؤسسة تطورت كثيراً فى ظل أية

الله على خامينئى. وقد حدد الدستور الإيرانى صلاحيات هذه المؤسسة بوضوح وعلى نحو يجعلها بالفعل أعلى سلطة فى تقرير السياسات العامة التى تتحرك فى إطارها باقى المؤسسات.

و.. لا أريد أن أستطرد بعد ذلك إلى المبادئ التى جاءت فى الدستور والقوانين لتضمن استقلال السلطة القضائية، ولا أريد كذلك أن أستطرد إلى طبيعة التشكيل للمجلس الأعلى للأمن القومى والتى تضمن ولاء القوات المسلحة للقيادة السياسية وعلى رأسها ولي الفقيه.. لا أريد أن أستطرد فى هذا، فخلاصة ما يهمنى هو أن الدولة هناك هى دولة مؤسسات فعلية، والقرارات هناك لاتصدر بواسطة فرد أيا كان موقعه، فالقرارات لاتصدر إلا من خلال المؤسسات المسئولة، والشعب دائما فى وضع المشارك والمتابع والمحاسب.. والمؤشر الواضح فى هذا نراه فى الانتخابات العامة.

* * * * *

فى انتخابات مارس من العام الماضى لمجلس الشورى الإسلامى، كان عدد المرشحين ٢٩٤٦ يتنافسون على ٢٧٠ مقعدا (منهم ١٧٩ امرأة). وكان هذا العدد ضعف عدد المرشحين فى الدورة الانتخابية السابقة، وكما تضاعف عدد المرشحين، فإن نسبة المشاركين فى الإدلاء بالأصوات كانت كذلك نسبة قياسية فى تاريخ الجمهورية الإسلامية، بل كانت نسبة قياسية بالمقارنة مع أية دولة أخرى فى العالم، فنسبة المشاركين بلغت ٨٠٪ من عدد الناخبين.. ولذا اضطروا إلى مد اليوم الانتخابى إلى الساعة الثامنة مساء وكذلك إلى إحضار صناديق إضافية فى عديد من اللجان لمواجهة هذا السيل المتدفق.

إن وزارة الداخلية هناك هى الجهاز المنظم المنفذ، ولكن الإشراف والمتابعة يجريها مجلس الرقابة الدستورية.. وقد شهدت الانتخابات كما ذكرنا تنافسا حاميا بين اتجاهات سياسية متباينة، وجرى الحوار فى وسائل الإعلام بين هذه

الاتجاهات وحول ضمانات النزاهة والتكافؤ بين المرشحين.. وأسفرت النتائج عن حصول مرشحي «جامعة روحانيت» على غالبية المجلس (أى رابطة العلماء المجاهدين التى تنعت بالمحافظة) بدلا من «مجمع روحانيون» (أى تجمع العلماء المجاهدين الذى يوصف باليسارية)، وكان صاحب الأغلبية فى المجلس السابق.. ولكن يجمع الكل (الناجحون والراسبون) على أن الانتخابات كانت حرة ١٠٠٪.. ولولا هذا لما كان الاستقرار ولما كانت المشاركة الشعبية غير المسبوقه.

* * * * *

ولكن: هل هذه الاتجاهات السياسية فى إيران تعتبر أحزابا بالمعنى التقليدى؟ وما هى الآليات التى تضمن وحدة النظام رغم حدة الصراع؟ أظن أن الأمر يحتاج إلى مزيد من الشرح فى مقال قادم بإذن الله.

* * * * *

القيادة الإيرانية تحظى بقبول عام لعلمها وشجاعتها . . وأيضاً لزمدها

- ٨ أسباب تمنع تصدع النظام الإيراني رغم حدة الخلافات
- وحدة الأمة حول حكامها الإسلاميين فريضة . .
ولكن لها شروط
- عالم غربي يقول: إيران تتوسع فعلاً في الديمقراطية . .
وهذا يؤكد ابتعادها عن الإسلام!

ماذا جرى للمجتمع وأفراده (للشعر) فى إطار الثورة الإسلامية ودولتها؟
هذا ما ركزت عليه بصرى وبصيرتى أثناء زيارتى الأخيرة لإيران.. فالأمة
المؤمنة المتدينة هى فى التحليل الأخير صانعة النهضة وهدفها.

ومفروض أن الدور السياسى للدولة (فى أى مجتمع) يحقق التنسيق بين أوجه
الأنشطة المختلفة حتى تأتى متوازنة متكاملة.. وإذا كان هذا قانونا عاما لكل
المجتمعات، فإنه بالتالى قانون يحكم المجتمعات الإسلامية، ومن هنا كان قيام
الدولة الإسلامية فى مجتمعاتنا فرضا دينيا، ولا يمكن أن يطبق شرع الله (بمعناه
الكامل) إلا بها. فالدولة الإسلامية ضرورة لتحقيق التناسق بين التحركات
الخارجية و ما يجرى بناؤه فى الداخل خدمة للإسلام والمسلمين، والدولة
الإسلامية ضرورة لتحقيق التكامل والتوازن بين الأنشطة التربوية (فى الأسرة
والإعلام والثقافة والتعليم) وبين الأنشطة الاقتصادية والدفاعية.. وداخل الأنشطة
الاقتصادية فإنها تحقق التوازن والتكامل بين الأفرع المختلفة للزراعة والصناعة
والخدمات تعظيما للاستقلال والاعتماد على النفس من ناحية، وضمانا لعدالة
التوزيع بين فئات الشعب المختلفة من ناحية أخرى.. إلخ.

إن هذا الدور السياسى للدولة الإسلامية هو ذروة الإعداد للبشر وذروة
الاستخدام الواعى لهم، إطلاقا لطاقتهم الربانية بطريقة منظمة.. وإذا كان القيام
بهذا الدور يتطلب فيمن يحملون الأمانة قوة وإخلاصا، فإنه يتطلب كذلك قواعد
صارمة تضمن مشاركة الكل فى الرأى والقرار، وتضمن منع الاستبداد.

الدولة الإسلامية قوية بعدلها وليس بالبطش والاستبداد

إن الدولة الإسلامية هى بالضرورة دولة قوية.. ولكن القوة غير الاستبداد، فهى
تعنى عندنا كما عند كل دولة صالحة ورشيدة (مسلمة أو غير مسلمة) القدرة على

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٧/١/١٩٩٧

فرض سياساتها وقوانينها على الجميع، وعلى الفئات القوية قبل الفئات الضعيفة.. وبهذا المعيار فإن كثيرا من الدول المستبدة فى منطقتنا هى فى الحقيقة دول ضعيفة وهشة، فهى عاجزة عن فرض سياسات عامة خضوعا لهذا الفريق أو ذاك من الأقوياء أصحاب المصالح الخاصة.

إن الدولة الإسلامية (شرعا وبالضرورة) دولة قوية، بل هى أقوى الدول، لأن الالتزام بوحدة الصف وبطاعة القرارات والقوانين ليس مجرد التزام دستورى، ولكنه جزء من العقيدة الدينية للمواطنين وأهل الحكم معا. ولكن شرط هذا الالتزام المتبادل والمنشئ لدولة قوية هو أن أهل الحكم فى الدولة الإسلامية لا ينفردون بحق إصدار القرارات... فهم قائمون عليها بعد أوسع المناقشات والمدارسات، واستبداد الحكام ممنوع شرعا حتى لو حاولوا ممارسته بزعم الإصلاح.

إلا أن منع الاستبداد لا يتحقق فقط بمواد فى الدستور، فهذه المواد يمكن أن تتحول إلى مجرد كلام على ورق إذا لم تكن صلاحيات أهل الحكم مقيدة فى الواقع الفعلى على نحو يمنعهم من الاستبداد إن أرادوه.. فتتنظيم المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتنظيم النشاط الاقتصادى ينبغى أن يكون على نحو يمنع أهل الحكم من التحكم فى الرقاب أو فى الأرزاق.

إن منع البيروقراطية وأجهزة الأمن من تكبيل حرية التعبير والنقد، ومنع البيروقراطية من خنق حرية الناس فى الكسب وإقامة المشروعات (أى توسيع المجتمع المدنى وترسيخه) هو الذى ينشئ فى الواقع الفعلى موانع فى وجه أية نية للاستبداد.. فالناس إن هم أمنوا على حقوقهم الإنسانية قادرون على الاعتراض، وهم بقوتهم المنظمة قادرون كذلك على ممارسة حقهم الدستورى فى عزل الحكام إن هم انحرفوا أو عجزوا عن أداء وظائفهم بالكفاءة المطلوبة.

إن وحدة الأمة الإسلامية حول حكامها تقوم على كل هذه الركائز المتكاملة.. وهذا يحقق أقوى دولة فى مواجهة الأعداء المستكبرين، ولبناء حضارة المؤمنين الجديدة.

وقد ذكرت فى الأسبوع الماضى أن تجربة الجمهورية الإسلامية فى إيران تمثلت هذه المبادئ والمفاهيم، فى دستورها وممارساتها.. ومؤكد أن المؤتمرات الخارجية فرضت قيودا، ولكن وضح من عرضنا أن مؤسسات فعلية قد قامت يوازن بعضها بعضا، ويحاسب بعضها بعضا، والشعب من وراء كل ذلك مرجع أخير فى كل الأمور، ويعبر عن تدخله بشكل حاسم عبر انتخابات واستفتاءات حرة..

مفكر غربى معادٍ للثورة الإسلامية يؤيد تحليلنا!

وأود أن أسجل هنا أننى لا أنفرد بهذا التقييم وبسبب تحيز لا أنكره إلى التجارب الإسلامية المجاهدة.. فسامى زبيدة (صاحب التحيز المغاير والمضاد) وصل فى دراساته إلى النتيجة نفسها.. وسامى زبيدة (أستاذ علم الاجتماع فى جامعة لندن) هو من أصل عراقى ماركسى المنهج رافض لنظام الحكم فى العراق، ولدعوة العروبة ولصحوة الإسلام والمسلمين، ومن هذا المنطلق الرافض والمعادى ركز عمله البحثى طوال سنوات على نتائج الثورة الإسلامية فى إيران، ولكنه اضطر إلى التسليم بعدد من الحقائق أدهشه، فقد لاحظ وسجل موقف الإمام الخومينى (عليه رحمة الله) من «ولاية الفقيه» وما ارتبط به بعد الثورة فى دستور الجمهورية الإسلامية وبرلمانها.. (كان هذا فى كتابه: الإسلام، الدولة، والمجتمع)، وقد اعتبر زبيدة هذه الملاحظات عن التطورات الايجابية «لديمقراطية»، دليلا على ابتعاد إيران عن الإسلام!

وقد استطرده فى هذا الاتجاه بشكل أشد فى دراسة أخيرة (١٩٩٦) كان عنوانها «إلى أى حد نجحت الجمهورية الإسلامية فى أسلمة إيران؟».. إذ تصور زبيدة أن الدستور تضمن ازدواجية أو مفارقة حين اعترف بالمرجعية الإلهية رغم اعترافه فى

الوقت نفسه بسلطة الشعب.. ولو كان يفهم الإسلام لعلم أن سلطة الشعب فى الدستور الإيرانى هى فى إطار شرع الله فلا تناقض.. وقد سجل زبيدة أن صلاحيات الشعب تجسدت فى برلمان حقيقى وفى حكومة حقيقية تخضع لحساب البرلمان.. ثم فى مؤسسات أخرى تعلو الحكومة والبرلمان.. وأشهد أنه شرح كل هذا بشكل منصف، وشرح أيضا كيف برزت اتجاهات سياسية متنافسة أو متدافعة، وقال فى نهاية دراسته: «إن الفارق المهم بين إيران الإسلامية وبين جيرانها فى الشرق الأوسط يظهر فى الصراع المتصل الذى تشنه القوى المتنافسة داخل مجلس الشورى (البرلمان) وفى مجالات العمل العام الأخرى.. وبين أعضاء الحكومة أو فى المؤسسات السياسية الدينية».. وأضاف أن «الجانب الإيجابى فى هذه الظاهرة يتمثل فى منعها لأية قوة أو مركز احتكار السلطة، وفى إطلاقها لدرجة من التعددية فى الأفكار السياسية والاجتماعية - الثقافية».

إلا أن زبيدة له تصور ثابت عن الدولة الإسلامية، فهى عنده دولة لا تعترف بالوطن وشعبه، وهى دولة استبدادية بالضرورة والخلاف مع قادتها يعتبر كفرا يستحق القتل، وكل الملاحظات التى سجلها عن الدولة الإيرانية لم تجعله يكتشف أن فهمه للإسلام ودولته فهم شاذ وقاصر، بل وصل فى دراسته الأخيرة إلى نفس ما وصل إليه فى دراسته الأولى، فالجمهورية الإيرانية عنده قد خرجت على الإسلام ومبادئه فى الحكم، منحازة إلى المفاهيم الليبرالية والعلمانية وإن أخفت ذلك تحت شعارات إسلامية!

ولكنه رغم هذا الاستنتاج الذى يصر عليه، فإنه يعترف فى دراسته بأن الإسلام يتغلغل فى كل المؤسسات ليشكل الدافع للناس فى الحركة، وهو يعترف بأن الحجج الدينية تسود كل الخطاب السياسى، وتمثل الأساس فى تنافس الفرق والفئات المتدافعة، وهو يعترف بأن الورع ودرجة العلم الدينى تمثل معيارا أساسيا فى اختيار القادة، وهو يعترف أيضا أن هذا النمط المتميز من القادة ومن الخطاب

السياسى «يجعل الحكومة الإيرانية وسياساتها أمرا ذا طبيعة خاصة ولا مثيل له»..
ولكن كل هذا لم يجعله يدرك أن أسلوب الحكم فى إيران «ذا الطبيعة الخاصة»
ليس مستعاراً من الغرب العلمانى ولكنه مشتق من عقيدته.. من الإسلام.
حقاً إن التحيز المريض يغشى العقول والقلوب!

لماذا لا يتصدع النظام بسبب الخلافات

فى نهاية مقالى السابق تساءلت: ماذا عن مستقبل الخلافات السياسية فى
إيران؟ وماذا يمنع تصدع النظام بسبب هذه الخلافات؟
وبالنسبة للسؤال الأول فإن الخلافات تشمل فى الحقيقة كل البنود التى تقوم
عليها سياسة الدولة: من السياسة الخارجية وأولوياتها إلى مناهج التنمية
الاقتصادية والموقف من عدالة التوزيع للثروات والدخول.. وقد قرأت للرئيس
رافسنجانى أنه يتوقع أن يتحول أصحاب هذه الاتجاهات المختلفة إلى أحزاب
سياسية، ولكنه قدر أنها إن قامت - ستكون أحزاباً من نوع خاص تخالف فى
تقاليدها وأساليب تنافسها ما يعرفه العالم الغربى.. ولا أعتقد أن فى وسع مثلى أن
يدلى بحكم حول المسار المحدد المتوقع، إذ لا أملك قدراً مناسباً من العلم بالأوضاع
الإيرانية، ولكن القدر المتيقن عندي يجعلنى أقول: إن المنهج الإسلامى سيجعل
الحيوية الاجتماعية والسياسية التى نراها الآن تتواصل بإذن الله وتتصاعد
بالأشكال المناسبة، فالمنهج الإسلامى قائم على سنة ربانية تقول: «ولولا دفع الله
الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض».. سنة التدافع ضرورة وإن كانت داخل
الأمّة الإسلامية تدافعاً منظماً.

هذا عن التساؤل الأول، أما التساؤل الثانى: لماذا وكيف لم يتصدع النظام بسبب
الخلافات؟ فقد حرصت من أجل الحصول على إجابة، على مناقشة كل من قابلته
من العلماء والمفكرين والسياسيين. وخلاصة ما سمعت هى التالى:

(١) التربية الإسلامية لمجموع الأمة هي الضمان الأول لتماسك النظام الإيراني واستقراره، فهذه التربية بعباداتها وأخلاقها تجعل الناس فرحين بأنهم يعيشون في مجتمع نظيف وفي ظل نظام يحضه على التعبد وعلى الاقتراب من المثال الذي يؤمن به.. ورغم كل الابتلاءات التي جرت على الناس، فإنهم يصبرون إيماناً بأنهم أصحاب رسالة مقدسة، وبأنهم سيكونون خير أمة أخرجت للناس إن هم ثبتوا.. هذا الإيمان يمنع الخروج على النظام الذي اشتاقت جماهير الأمة إليه.. مهما تباينت الآراء والاجتهادات.

(٢) ومادام الإطار المعتمد هو شريعة الإسلام فإن الخلافات التي نتحدث عنها وعن انتشارها حول كل النقاط هي خلافات في الحقيقة ذات عمق محدود. فإن كان الاختلاف حول السياسة الخارجية، فإنه خلاف في إطار التزام الكل بدعم المشروع الإسلامي وبالتالي فإن الخلاف لا يمتد إلى المحافظة على الاستقلال، وإلى مواجهة أمريكا باعتبارها «الشیطان الأكبر» المهدد لهذا الاستقلال.. وإذا كان هناك تعارض حول المنهج الإسلامي في الاقتصاد فإن مثل هذا التعارض يظل محكوماً بالوسطية الإسلامية، فليس هناك من يتكلم عن السوق السائبة البعيدة عن أي توجيه للدولة، وليس هناك في المقابل من يطلب السيطرة الشاملة للدولة.. فالخلاف بين الفرقاء هو في إطار اقتصاد تنافسي توجهه الدولة، وهو بالتالي خلاف حول درجة الحرية ودرجة التدخل الذي تقوم به الدولة.. وكذلك الأمر حين يدور الجدل حول العدالة الاجتماعية.. ففي إطار الإسلام وثورته لن تجد من يتكلم عن جواز سحق الفقراء والمستضعفين باسم التنمية.. فالتنمية عند الجميع في خدمة الشعب، ومصالح الشعب وحقوق المستضعفين لا يمكن أن يضحي بها باسم التنمية.. والخلاف هنا مرة أخرى هو في درجة التقريب بين الدخول وفي الأسلوب المناسب لتحقيق ذلك. وهكذا.. وهكذا.

إنه خلاف فى الفروع وليس فى الأصول التى لا تقوم الدولة الإسلامية دونها.

(٣) ومما يحفظ التماسك أيضا: التاريخ الطويل للدولة الفارسية.

وهذا اعتبار مهم. فقبول الناس فى أى مجتمع بالانضباط فى نظام عام للدولة لا تكفى فى تحقيقه دروس تلقى وقواعد دستورية.. إن قبول الناس للنظام يتطلب إلى جانب العدل تدريبا وتعودا تحققه قرون متعاقبة من الممارسة والخبرة.. وإيران لها هذا العمق التاريخى، فهى كمصر من أقدم الدول التى تربت شعوبها على قبول الحكم المركزى، ولذا فإن الهزات العنيفة ضد النظام العام لا تتكرر بسهولة إذا كان العدل قائما، وإذا كانت المركزية تقابلها شورى مشاركة.

(٤) ومع هذا الاستمرار التاريخى للدولة، فإن التقاليد الشيعية داخل الأمة الإيرانية أنشأت مصدرا آخر للاستقرار، فالتنظيم الشيعى يربى المواطن المؤمن على الانضباط الواعى خلف «مرجع التقليد» الذى اختاره، فينفذ توجيهاته فى حياته اليومية ولا يتمرد عليها مادامت الثقة قائمة.

(٥) ومرجع التقليد (آية الله العظمى) هو بالضرورة حجة فى العلوم الإسلامية وقدوة فى الزهد والتقوى.. وعادة يشهد كل عصر عددا من مراجع التقليد يتمتعون بمصداقية متساوية، وفى أيامنا هذه حددت جامعة مدرسى الحوزة فى «قم» سبعة مراجع هم: آية الله على خامنئى (قائد الثورة)، وآية الله حسين الوحدى، وآية الله ناصر مكارم، وآية الله بهجت، وآية الله فاضل لانكرانى، وآية الله موسى الذانجانى، وآية الله جواد التبريزى. والمهم هنا ملاحظة أن خلافاً كبيرة نشبت وتنشب بين اجتهادات هؤلاء المراجع.. ولكن ترسبت عبر القرون تقاليد التعايش رغم الاختلاف، وتقاليد الوحدة فى الموقف العام إذا تعرض الإسلام لخطر واضح.

(٦) ولكن ماذا لو وصل أحد هؤلاء المراجع إلى قيادة الدولة كما هو الحال الآن بعد قيام الجمهورية الإسلامية؟ فى هذا الأمر خلاف معلن، فالبعض يرفض مبدأ «ولاية الفقيه»، أى يرفض قيادة أحدهم للآخرين وللدولة، والبعض لا يرفض المبدأ ولكن يعتبر نفسه الأجدر، وما يهمنا هنا أيضا هو أن التقليد العريق فى احتمال الكبار للخلاف استمر، ولم تحدث أية محاولة لشق الصنف والدولة باسم هذا الخلاف، وقد عبر عن هذا آية الله العظمى السيد على الخامنئى بحسم وأدب.. سئل: ما تكليفنا (أى ما مدى التزامنا) تجاه الأشخاص الذين لا يرون ولاية الفقيه العادل إلا فى الأمور الحسبية فقط؟ (أى مثله مثل أى مرجع آخر).. وكانت إجابة الخامنئى: ولاية الفقيه فى قيادة المجتمع وإدارة المسائل الاجتماعية فى كل عصر وزمان من أركان المذهب الشيعى الاثنى عشرى، ولها جذور فى أصل الإمامة، ومن أوصله الاستدلال إلى عدم القول بها فهو معذور، ولكن لا يجوز له بث التفرقة والاختلاف.

وما قاله الخامنئى حدث بالفعل فالمخالف (بناء على فهمه الفقهى المقدر) لم يعترضه القائد.. والمرجع المخالف لم يلجأ من ناحيته إلى فتن الخروج على الدولة فى ظروف يتعرض الإسلام فيها للخطر.

(٧) والحقيقة أن مبدأ الولى الفقيه (وهو مصطلح فارسى يعنى ولاية الفقيه) الذى بلوره الإمام الخومينى فى كتابه «الحكومة الإسلامية» قبل الثورة، والذى تضمنه الدستور بعد قيام الجمهورية الإسلامية، هذا المبدأ - فى الظروف الإيرانية - ثبت أنه كان عاملا أساسيا فى ترسيخ الاتجاه العام للدولة، وفى إحداث التوازن بين السلطات، وفى تحقيق الاستقرار بالتالى.

(٨) إلا أن حفظ التوازن بين السلطات وصيانة الوحدة للنظام رغم الخلافات، ودور ولاية الفقيه فى كل ذلك، كان تجربة جديدة، وإن استندت إلى تراث عريق..

وكأى تجربة جديدة فإنها تحتاج إلى تدريب بعد معرفة قواعد المباراة.. وهذا ما تحقق فى الجمهورية الإسلامية خلال الأعوام السبعة عشر التالية على وضع الدستور، ولذا فإن القدرة على مواصلة الوحدة بين مؤسسات النظام أصبحت الآن أعلى وأيسر.

* * * * *

إلا أن كل ما ذكرته عن أسباب الاستقرار والتقدم كوم.. والتفاعل الثقافى الجبار داخل الأمة كوم ثان.

مواجهة الانقسام فى عقلية الأمة وشخصيتها

فى كل مجتمعات الجنوب، وفى قلبها مجتمعاتنا الإسلامية، حدث انقسام حاد بين أصحاب العقائد والثقافة التقليدية من جانب، وبين من استوعبتهم عقائد الغزاة المستعمرين وثقافتهم فى الجانب الآخر.. والانقسام كان أكثر ظهورا بطبيعة الحل بين فئات النخب القائدة، أى بين أصحاب الحل والعقد فى مجتمعاتنا، هذا الانقسام نعائشه فى مصر بين الإسلاميين والمتغربين، وكذلك عانت منه إيران.. إلا أن الانقسام فى إيران (وفى كل الأمم المسلمة التى لا تتحدث العربية) كان أفدح وأخطر.. فاستيعاب القرآن والسنة فى هذه الأمم وقراءة المراجع فى العلوم الإسلامية كان متعذرا إلا لمن تفرغ تماما لهذه الدراسة وأتقن العربية بالتالى.. أما من تعلموا فى معاهد التعليم الحديثة الواردة من الغرب، فإنهم عُزلوا فى غالبيتهم عن ثقافة الإسلام وروحه (إلى درجة لم تحدث فى مصر) بسبب حاجز اللغة، ولذا كان الانقسام فى عقل الأمة -كما قلت- أفدح وأخطر، وكان على قيادة الثورة الإسلامية أن تواجه هذه المعضلة وأن تجد لها حلا.

والحقيقة أن الثورة كانت شاملة على نحو لم تشهده ثورة أخرى معاصرة، لقد هزت الثورة الأمة الإيرانية فى الأعماق، فكل القيم والمؤسسات التى قامت فى ظل

الملكية الدنيوية المتغربة انهارت، وأصبحت هناك فرصة لكى يبدأ كل شىء من جديد.. ووسط هذه القابلية للتغيير المذهل فى النفوس والمؤسسات، جرت عملية حوارية تاريخية جبارة غير مسبوقة لتجاوز الانقسام فى عقلية الأمة وثقافتها.. ولولا النجاح فى هذا الميدان لكان انضباط كل ما سبق ذكره مستحيلا.. كل العوامل الدينية والدستورية لم تكن لتحفظ وحدة النظام لولا التغيير الذى أصاب الناس والذى شمل توحيد الإطار الثقافى والإطار المرجعى للنخب النافذة.

لقد أشرت إلى شىء من ذلك فى المقالين السابقين حين تحدثت عن المناهج والأساليب لإعادة التربية لجمهور الأمة، ولكن هذا الذى أشرت إليه كان فى الحقيقة مشروطا بمناهج خاصة لإعداد الكوادر القيادية للدولة، وبتفاعل مكثف بين المفكرين، وتحديدًا بين أهل الحوزة (التعليم الدينى)، وأهل الجامعات (التعليم غير التقليدى).. وقد خططوا لهذا الأمر فلم يكن نجاحه متروكا للصدفة، إلا أننى أترك الاستطراد حول هذه الملحة لمقال تال إن شاء الله..

واكتفى هنا بالإشارة إلى أن توفيق الله تجلّى فى ظهور قيادات للدولة تدرك خطورة الانقسام فى عقلية الأمة وتدرك ضرورة التخطيط لتجاوزه. لقد مثل الإمام الخومينى -عليه رحمة الله- هذا الوعي.. وقاد المسعى من بعده آية الله خامنئى ورئيس الجمهورية الشيخ رافسنجاني.

لقد كان التفاعل التاريخى بين شطرى الأمة يتطلب قيادة قوية بعيدة النظر وشاء الله أن تتوافر بالفعل هذه القيادة.

إن القيادة التى حظيت بالقبول العام، كانت من العوامل الرئيسية فى تنشيط الحوار بين المتخالفين، وفى تنشيط التفاعل الثقافى وكانت فى الوقت نفسه عاملا رئيسيا فى منع التصدع فى الوعاء (فى النظام) الذى يجرى فيه هذا التفاعل. والكفاءة العقلية لهذه القيادة لم تكن وحدها سبب قوتها وسبب القبول العام لدورها فلا بد من التنويه بدور القدوة فى الزهد والشجاعة، فهذا أيضا من أسباب القبول العام لدور القيادة.. بل لعله السبب الأول.

* * * * *

الرحلة الثالثة:

بعد الانتخابات الإيرانية:

قيادة أقوى وانطلاق سياسي واقتصادي أكبر

- **الخاميننى ورافسنجانى يدفعان التجديد ..
والشعب حاصر بالانتخابات من يعترضون**
- **خاتمى ليس معتدلاً .. إنه ثورى يدرك احتياجات المرحلة**
- **العلماء أدوا مهمتهم فى تأكيد الانتماء الإسلامى ..
والتفاضل الآن بالتقوى والكفاءة**
- **المنافرة العسكرية الكبرى ..
كيف كانت رسالة إلى أمريكا وإسرائيل؟**
- **رجال أعمال غربيون يرون
التنمية الإيرانية أعلى مما يعلن رسمياً**
- **الصواريخ المصنوعة فى إيران يصل مداها إلى إسرائيل**
- **١٠٠ عالم سوفيتى بارز اختفوا من بلاد العالم ..
أين ذهبوا؟!**

تذكرنى الانتخابات الإيرانية الأخيرة بقصة القمر الصناعى السوفيتى (سبوتنيك) فى عام ١٩٥٧، فحين انطلقت الصواريخ حاملة قمراً صناعياً لأول مرة فى الفضاء الخارجى، أدركت الولايات المتحدة فداحة التفوق التكنولوجى الذى حققه الاتحاد السوفيتى عليها فى هذا المجال الخطير، وترتب على ذلك أنها أنشأت هيئة أبحاث الفضاء (NASA) وحشدت كل إمكانياتها من أجل اللحاق بالسوفييت ثم سبقهم، ولكن أهم من ذلك أن النخب السياسية والفكرية فى الولايات المتحدة قدرت بعد مفاجأة سبوتنيك أنها تحتاج إلى إعادة النظر فى تقييمها السابق للقوة السوفيتية، فقد درجوا فى ظل الحرب الباردة على التهوين المبالغ فيه من شأن السوفييت وقدراتهم.. بدأ الأمر كلاماً فى الإعلام للتأثير فى رأى العام، ثم أصابهم ما أصاب جحا فى القصة المشهورة، حين اخترع كذبة فلما صدقها الناس، مال هو أيضاً إلى تصديقها وقال: يمكن تكون صحيحة!

صدقت النخب الأمريكية أن النظام السوفيتى بالغ الضعف والتخلف، ولذا كان انطلاق سبوتنيك مفاجأة غير متوقعة، فقرروا أن يعيدوا دراسة مفهومهم عن الاتحاد السوفيتى من أول وجديد.

و..شئ من هذا حدث مع الانتخابات الإيرانية لرئاسة الجمهورية، فقد أدت ظروف كثيرة إلى أن تكون هذه الانتخابات تحت أضواء المتابعة العالمية أكثر من أية انتخابات إيرانية سابقة، وكان من هذه الظروف أن المنافسة كانت حامية، وقد ظهر أمام الكل مستوى الأداء الرفيع، والذى لامثيل له فى دول العالم كافة (أكرر بالقلم الملآن: لامثيل له!)، وهذا المستوى الرفيع يعكس أمام كل ذى عينين حيوية هذه الأمة الإسلامية وجدارتها (بناخبها ومرشحها)، كما يعكس أمانة الإدارة

نشر هذا المقال بجريدة «الشعب» عدد ١٣/٦/١٩٩٧

السياسية (الدولة) وكفاءتها.. وهذا الذى رآه الناس جميعاً أدهش الناس جميعاً من أذاعوا وصدقوا طوال سنوات أن حكم الإسلام قد أعاد إيران إلى ظلام سحيق، وأن الشعب الإيرانى فرض عليه التخلف من كل ناحية، وأنه يعيش فى ظل استبداد دموى سفيه.. هؤلاء(فى بلادنا وفى بلاد العالم الأخرى) كانت الانتخابات الإيرانية بالنسبة لهم مفاجأة غير متوقعة، ولاتتفق مع تحليلاتهم السابقة، وعسى أن تدعوهم هذه المفاجأة -كما حدث فى قضية سبوتنيك- إلى إعادة الدرس والتأمل فى حقيقة الحكم الإسلامى، وحقيقة ماجرى فى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية. أما بالنسبة لنا، فيعلم أعضاء حزبنا، وكل من يتابع تحليلاتنا ومواقفنا، أن نزاهة الانتخابات الإيرانية هى أمر توقعناه، وهى عندنا استمرار للتقاليد السياسية للجمهورية الإسلامية، وهى فى إطار إنجازات حضارية متكاملة (تربوية ومادية) شرحناها مراراً.. ولكن كان البعض من قومنا لا يريد أن يفقه مانقول!

تمعنوا فى هذه الحقائق لكى تفهموا مايجرى فى إيران

وإذا كنا فى هذه المناسبة، ندعو هؤلاء إلى إعادة تقييم مواقفهم فإننا على سبيل التذكرة نقدم باختصار بعض الحقائق الأساسية.

(١) من الناحية الاقتصادية حققت إيران خلال السنوات الثمانى الماضية (أى فى فترتى رئاسة هاشمى رافسنجاني بعد حرب الخليج الأولى) معجزة تنموية تفوق أية معجزة تنموية معاصرة أخرى، ويكفى أن نذكر أنها تحققت بعد الدمار الرهيب للحرب، وبدون مساعدة خارجية، بل تحققت هذه المعجزة وسط حصار دولى، ووسط تهديد متواصل بفرض حرب جديدة.

(٢) ويبدو أنه يتعذر علينا أن نتعرف على الصورة الإجمالية الحقيقية لما أنجزته الجمهورية الإسلامية، فهى -لأسباب أمنية- لاتعلن كل المعلومات وماتعلنه يبخس فى العادة حجم ماتحقق، من ذلك مثلاً ما يعلن عن معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الخطة الخمسية الثانية، إذ يقال إنه تراوح ما

بين ٥ و٧٪، وهو معدل محترم، ولكن المتابعة للمشروعات المعلن إنجازها في القطاعات المختلفة تغذى تصورنا أن المعدل العام للنمو يتجاوز الـ٧٪ التي يتكلمون عنها، وقد أيدنى في هذا التصور ماسمعتة من بعض رجال الأعمال الغربيين الذي يتعاملون مع الاقتصاد الإيراني، فقد وجدتهم يرددون مثلي أن التنمية الحقيقية في إيران أضخم كثيرا مما يعلن في البيانات الرسمية.. وقالوا لي: إنهم مذهولون مما يرون ويلمسون!

(٣) لقد أدرك التخطيط الإيراني قيمة البنية التحتية (الهياكل الارتكازية) فعمد إلى تنميتها السريعة، وكان هذا يتضمن أن تترابط المدن الكبرى والقرى بوسائل نقل واتصالات حديثة. وبالفعل أصبحت الآن كل المدن الكبرى مترابطة بطرق عالية الكفاءة، والطرق الريفية المعبدة كانت صفراً قبل الثورة، فأصبحت الآن بطول ١٨ ألف كيلو متر، والطرق الترابية زاد طولها بنسبة ٦٩٠٪، والقرى التي تصلها الكهرباء كانت ٢٢٠ قرية فأصبحت ٢٧٥٠٠ قرية، وكل هذا ييسر انتقال البضائع والأفراد، وكذلك ييسر إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في كل مكان، ويدعم ذلك أن خطوط السكك الحديدية توسعت بدورها جداً، وكذا المطارات والموانئ والتليفونات (أصبح هناك تليفون لكل ثلاثة مواطنين وهذا من أعلى المعدلات العالمية!).

(٤) وتنمية البنى التحتية كانت جزءاً من التنمية الشاملة وفي خدمتها (وليس كما حدث في مصر، حيث قامت المشروعات العملاقة في الكهرباء والاتصالات وما أشبه بدون تنمية ومشروعات إنتاجية جديدة!). وينعكس هذا أول ما ينعكس في الإنتاج الزراعي الذي ينمو بمعدلات مذهلة من خلال التوسع في السدود وتطوير أساليب الري واختيار المحاصيل المناسبة. ورغم معدلات النمو المرتفعة في السكان (كانوا في بداية الثورة ١٥ مليوناً والآن أكثر من ٦٠ مليوناً)، فإن درجة الاكتفاء الذاتي في الغذاء ترتفع باطراد مع ارتفاع كبير في

مستوى معيشة أهل الريف. والشعب الإيراني له استهلاك عال في اللحوم الحمراء والبيضاء، وقد تحقق الاعتماد على النفس بنسبة ١٠٠٪ في اللحوم البيضاء، ومفروض أن يتوقف استيراد الحمراء بعد ثلاث سنوات.. أما القمح فإن الاكتفاء الذاتى منه يتحقق بعد ٥ سنوات مع إقامة ١٠ سدود تم منها ٤.. إنهم يؤمنون أنفسهم من ناحية الغذاء مع تحقيق فائض متزايد للتصدير في كثير من المحاصيل الزراعية الأخرى.

(٥) أما في الصناعة فتقول البيانات الرسمية إنه تم منذ عام ١٩٨٩ افتتاح ٩٨٠٠ وحدة صناعية في الفروع المختلفة، وهي وحدات تتشابه في أغلبها مع بعضها البعض فلا تحصل على مدخلاتها (مستلزمات الإنتاج) من الخارج، ويقال إن من بين هذه الوحدات ٤٠٠ مشروع للصناعات الثقيلة التي يركز عليها، فهم يستهدفون أن يكرروا غالبية بترولهم المصدر (أى لا يصدر خاماً)، وصناعة البتروكيماويات تمد المشروعات المحلية وتصدر بكميات كبيرة، والأمر نفسه يقال عن صناعات الصلب والنحاس والألومنيوم والأدوية، وكذلك صناعات العدد والآلات (التي هي أساس في التقدم الصناعى المستقل)، ومايمتد من ذلك إلى صناعة سيارات الركوب والشاحنات (ليست جميعاً ولكن التصميم والمكونات إيراني ١٠٠٪)، وأيضاً الطائرات (حمولة ٥٠ راكبا الآن ١٠٠٪ إيرانية والعمل الآن في طائرات ١٥٠ راكباً)، وأيضاً الصناعات الإلكترونية (التليفزيون هناك ١٠٠٪ إيراني) .. إلخ.

من هنا لا يكون غريباً أن تسمع عن قدرة الجمهورية الإسلامية على تصنيع كل قطع الغيار اللازمة لأسلحتها وكذلك كل الذخائر.. بل ليس غريباً أن نسمع عن قدرتهم على تصنيع الدبابات والطائرات العمودية، وقد جاء في التصريحات الرسمية أنهم يملكون القدرة الفنية على إنتاج الصواريخ، ومنها الصواريخ بعيدة المدى (١٥٠٠ كم)، أى التى تصل إلى إسرائيل!

ولولا القيود السياسية المفروضة على السلاح الإيراني لأصبح إنتاجهم منه (كما يقولون) من أهم السلع التصديرية.

(٦) والحقيقة أن كل هذا الذي ذكرناه في مجال التنمية العينية، أى في مجال الإنتاج الحقيقى، ما كان ليحدث لولا القدرة على تعبئة علمائهم وفنييهم المؤمنين لإحداث ثورة تكنولوجية، فالإبداع المحلى فى تصميم الآلات والمنتجات هو الدينامو الذى يولد الأسباب المادية للتنمية، وهذا الاعتماد على النفس لا يؤكد استقلال التنمية وحسب، وإنما يخفض التكلفة فيزيد بالتالى عدد المشروعات الممكن تنفيذها (سمعت مثلاً من اقتصادى إيرانى أن فى مشروع مترو طهران طلبت الشركات الأجنبية ٦ بلايين دولار من أجل إقامته، فاعتمدوا على أنفسهم ويفتح هذا العام، ولم تتجاوز التكلفة ٨٠٠ مليون دولار فقط).

ولكن لا يعنى هذا أنهم يديرون ظهرهم للخارج، فهم يتدافعون للاستفادة من الخبرة الأجنبية، ويشمل هذا فتح الأبواب للاستثمار الأجنبى فى المجالات التى تدعم قوتهم الاقتصادية (وليس عمال على بطل!).. وبهذه الشروط هناك مشاركة مع الأجانب فى ٤٠ مشروعاً صناعياً، ويقول وزير الصناعة الحالى (محمد رضا نعمت زادة) إنهم سيقدمون مزيداً من التسهيلات لجذب استثمارات أجنبية أخرى.

* * * * *

إن الجمهورية الإسلامية تستخدم علماءها وفنييها بالطاقة القصوى.. ولكنها إلى جانب هذا تستعين بكل مدد خارجى ممكن لتسريع إمكاناتها الإنتاجية والعسكرية.. وفى هذا الصدد سمعت من مصدر أمريكى أن القلق من هجرة العلماء بعد انهيار الاتحاد السوفيتى جعلهم يتقصون ويدرسون، وأثبتت الدراسة -كما يقول- أن هناك ١٠٠ من كبار العلماء السوفيت فى

تخصصات دقيقة مختلفة لم يعثر لهم على أثر في كل الدول.. وهم يتساءلون
في الولايات المتحدة (وعينهم على إيران طبعا): أين اختفى هؤلاء؟!

* * * * *

(٧) ويجرنا هذا إلى الجيش والحرس الثوري.. وأكتفى هنا بالإشارة إلى المناورة العسكرية الكبرى (في شهر مايو وشارك فيها ٢٠٠ ألف مقاتل)، فقد جسدت هذه المناورة الفهم الاستراتيجي الصحيح الذي يربط بين قضية البترول والمواجهة المحتملة مع الأمريكان في الخليج، وبين قضية المواجهة مع الصهاينة في فلسطين.. لقد بدأت المناورة في الخليج ولكن كان إسمها «طريق القدس» وهي تسمية منطقية.

ويقول اللواء محسن رضائي (القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية) إنهم «نصحوا القوات الأجنبية المتواجدة في منطقة الخليج-وضمنها القوات الأمريكية- بأن تترك المنطقة تماما، أو تبتعد إلى أقصى مسافة، وبالفعل غادرت الخليج أكثر من ٢٢ وحدة بحرية، والبقية رست بعيدا جدا عن منطقة العمليات».. وقد قامت القوات الإيرانية المشاركة في المناورة بفرض سيطرتها الكاملة على بحر عمان ومضيق هرمز، وعلى كل الخليج خلال مرحلة العمليات.. وقد تم في هذه المناورة الكبرى استخدام واختبار للصواريخ (المصنعة في إيران) بالذخيرة الحية: صواريخ أرض-جو، وصواريخ ساحل-بحر، وصواريخ أرض-أرض.. وخلال المرحلة الأخيرة للمناورات قامت الوحدات الصاروخية التابعة لحرس الثورة الإسلامية بقصف مواقع العدو الوهمي على مدى نصف ساعة، وأعقب ذلك هجوم شنته قوات المشاة والوحدات المدرعة على مواقع العدو.

كانت المناورات رسالة واضحة للبيت الأبيض، وقد أكد مرشد الثورة السيد علي الخامنئي (الذي حضر المناورة) أن الهدف هو ردع العدو الأمريكي من خلال إقحامه أنه سيسحق إن حاول العدوان، وقال: «إن أسباب هذه الدسائس والمخططات

الشيطنانية الدنيئة ضدنا ترجع إلى أن الشعب الإيراني حريص على استقلاله، تحت راية حاكمية القانون الإلهي، وهو يرفض الركوع أمام أعدائه».

ورغم حرص الجمهورية الإسلامية على طمأنة دول الجوار في الخليج حول طبيعة المناورات وأنها موجهة للأمريكان وحدهم، فإن الاهتمام كان زائدا في هذه الدول بسير المناورات، وحرصت تليفزيونات المنطقة على متابعة تفاصيلها طوال ٤٨ ساعة، ومؤكد أن هذه الدول أصبحت تعي -في ضوء ما رأت- خطورة أن يحاول الأمريكان الاعتداء على الجمهورية الإسلامية انطلاقا من أرضهم أو من مياههم الإقليمية.

وقد أوضح السيد خامينئي في خطابه أن المناورات إن كانت رسالة تحذير «للشيطان الأكبر» (أمريكا) فإنها في الوقت نفسه رسالة تحذير «للكيان الصهيوني اللقيط إذ يجب أن يكف هذا الكيان الغاصب شره عن فلسطين».. إلا أن هذا المعنى لم يكن مجرد كلمات في خطاب، ولم يكن كذلك مجرد تسمية للمناورة (طريق القدس)، فالمضمون العملي للمناورة ذاتها جسد الارتباط بين الجبهتين: جبهة الخليج وجبهة فلسطين، فهذه المناورات كان طرفها الأول برمائي في الخليج، ولكنها تنتشر في ٢٠٠٠ كيلو متر مربع وتشترك عند طرفها الآخر في حرب برية في خوزستان وكرمنشاه (على الحدود الإيرانية- العراقية)، ولم يكن مقصودا من هذا أن هناك عدوانا محتملا من العراق، ولكنها -في ظني- إشارة إلى الجيش التركي، بأن القوات المسلحة الإيرانية قادرة على المواجهة في حالة فتح جبهتين في وقت واحد: جبهة أمريكية في الخليج وجبهة مع الجيش التركي إن هو تورط في تحالف عدواني مع إسرائيل.

* * * * *

إن جيش المؤمنين الموحدين في إيران يرهب أعداء الأمة الإسلامية سواء لروحه الاستشهادية أو لقوته التسليحية أو للقيمة الاستراتيجية لمواقع انتشاره.. ويزيد

الأعداء رعباً أنهم يتوقعون امتلاك الجيش الإيراني لأسلحة نووية تسربت إليه من الترسانة النووية السوفيتية التي تصدعت نظم السيطرة عليها.. هذا الكلام شائع في عديد من الدراسات والتقارير الغربية، وقد سمعت من دبلوماسي عربي في طهران أن ملحقاً عسكرياً في سفارة غربية سألته في لهفة وقلق: هل تظن أن الإيرانيين حصلوا على سلاح ذري؟ فأجابه: أظن أنكم أدرى.. ورد الملحق العسكري الغربي: بل نحن لم نتوصل بوسائلنا إلى معرفة أى شيء عن هذا الأمر.. ولعل بوسعك أنت أن تعرف من خلال علاقاتك الخاصة معهم!

(٨) إن هذه القوة الإيمانية المادية التي تردع الأعداء في ميادين القتال المحتمل، هي أيضاً تسند قادة الجمهورية الإسلامية في مواقفهم السياسية التي تتحدى دول الاستكبار بجرأة تفوق الخيال. إن الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) يسمع من مرشد الثورة ومن رئيس الجمهورية ومن كل المسؤولين كلمات تحريضية وإنذارات لا يمكن أن يطيقوا سماع عشرها في أية دولة أخرى.. إن الولايات المتحدة التي تفرض استعلاءها في كل أنحاء الأرض، نراها تتجرع الذل على يد الجمهورية الإسلامية في إيران، ولا تملك أن ترد! وحتى حين حاولت فرض الحصار على الجمهورية الإسلامية، وجدنا أنها هي التي أصبحت معزولة، فكل الكتل الدولية المعتبرة رفضت أن تسايروها، وأصبحت الولايات المتحدة وإسرائيل في جانب بينما العالم كله في صف التعامل مع إيران في الجانب الآخر.

وقد تورط الاتحاد الأوربي في أوائل مايو في إصدار قرارات هلت لها الولايات المتحدة لأنها مست هيبة إيران وقيادتها (بعد الحكم في قضية ميكونوس في ألمانيا)، ولكن دول الاتحاد الأوربي فوجئت بتصدى الجماهير -بالملايين- للدفاع عن الجمهورية وقادتها، وقال مرشد الثورة: «إن الموقف الأخير لدول الاتحاد الأوربي ضد إيران هو موقف وقح وخاطيء وغير مؤدب (!) وعلى الحكومة

الإسلامية أن تواجه بكل قوة هذا الموقف».. وبالفعل تصدت الحكومة، واضطرت الدول الأوروبية إلى التراجع بعد انفراط عقدها.. وحق للرئيس رافسنجاني أن يقول: «إن هذه الدول اتخذت موقفا مخجلا واستسلمت أمامنا بسرعة».

أرأيت ماذا فعل الإيمان بالنفوس؟ أرأيت كيف أن الله ينصر من ينصره؟ إن الله لقوى عزيز.

* * * * *

بدون الإشارات السابقة يستحيل أن تفهم مغزى انتخابات الرئاسة الإيرانية.. وإذا استوعبت ما تقدم لا يمكن أن تكون الانتخابات الحرة مفاجأة ليس لها ما يبررها، وكذلك فإن إدراك ما تقدم يجعل الحديث عن احتمال التصدع في بناء الجمهورية الإسلامية (بعد نتائج الانتخابات) شيئا يشبه الهذيان!

وحدة الأمة: الشيعة والسنة

وفي أوائل هذا العام كتبت ثلاث مقالات بعد عودتي من زيارة إيران، وكان عنوان المقال الثاني: «من يشهد الخلافات السياسية في إيران يتصور أن نظامها سينهار» ولكن ثبت أن الديمقراطية والانتخابات الحرة هي التي تدعم الاستقرار والتنمية... أما المقال الثالث فكان عنوانه «٨ أسباب تمنع تصدع النظام الإيراني رغم حدة الخلافات- وحدة الأمة حول حكامها الإسلاميين فريضة لكن لها شروط».

تحت هذه العناوين حللت أسباب ثقتي باستقرار النظام، وكانت الأسباب تبدأ (كما فعلت في هذا المقال) من الإنجازات المادية المذهلة، وتمتد إلى شرح المؤسسات الحاكمة، وكيف تعمل باقتدار في تعبئة الجماهير وتوجيهها. فكل ما تحقق كان مستحيلا لولا القدرة الفذة على هذه التعبئة، ولولا كفاءة التنظيم السياسى للدولة ومؤسساتها في تيسير درجة عالية من المشاركة في اختيار المسؤولين ومحاسبتهم.

إلا أنني انتهيت فى مقالاتى السابقة إلى عرض السبب الأهم والأعمق فى تحقيق الاستقرار، وهو النجاح فى إعادة التربية والتثقيف لجمهور الأمة وفق المنهج الإسلامى الصحيح.. وهذا ما أنوى التوسع فيه الآن.

* * * * *

منذ نجحت الثورة الإسلامية فى إقامة دولتها، كان واضحا لقائد الثورة ومؤسس الدولة الإمام الخومينى رضى الله عنه، أن انتشار الثورة واستقرار النظام، يعتمدان على وحدة الجماهير النائرة فى مواجهة أعدائها، وهذه الوحدة كان يهددها فى الأساس عند الإمام: الانقسام المذهبى بين الشيعة والسنة من ناحية، ثم الانقسام بين أهل الحوزة وأهل الجامعات من الناحية الأخرى.

وفى الجبهتين حاول الخومينى فعلا (وبكل وزنه الفقهى والتاريخى) أن يرأب الصدع، ورغم الجهد الذى بذله واستمر فيه تلامذته، ثبت أن العملية تحتاج بالضرورة إلى زمن ممتد.

فعلى الجبهة الشيعية السنية، كانت نظرية الإمام الخومينى حول ولاية الفقيه إسهاما كبيرا فى تقريب المسافة بين الفقه السياسى للشيعة والفقه السياسى للسنة (ولا يتسع المقام للتفصيل، ولكننى أحيل هنا إلى الدراسة القيمة فى هذا الموضوع لأستاذنا الدكتور توفيق الشاوى: فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة - وقراءة فى فكر الثورة الإيرانية - ١٩٩٥).

وبعد الثورة كان الإمام الخومينى يقول: «إنى أحذر الشعب بأسره من أن اتباع زارعى الفتن - وأيا كانوا - سيعرض البلاد للوقوع فى أحضان أمريكا».. و«إن الخلاف بين أهل السنة والجماعة من جهة والشيعة من جهة أخرى، وبث السموم وإلقاء الشائعات لإيجاد الفتن والعداوة بين الإخوة المسلمين هو الأمر الأشد تخريبا».

وقد انعكست هذه المفاهيم فى عديد من الإجراءات التى تصدرت للفلو عند بعض علماء الشيعة الذين تجمدوا عند مفاهيم أججت الخلف والتعاضد فى الماضى (وامتد هذا فى الأذان والصلاة حتى الموقف من الخلفاء الراشدين وجمهور الصحابة).. وللأسف لم يقابل هذا المسعى ردا إيجابيا مناسبا من علماء السنة.

* * * * *

وقد التقيت فى زيارتى الأخيرة لطهران مع أية الله كاشانى (عضو مجلس صيانة الدستور) وسمعت منه شرحا مطولا لجهوده العلمية فى تقريب الإيمان بعودة الإمام الغائب عند الشيعة إلى عقيدة أهل السنة حول المهدي المنتظر، معتمدا على ما جاء فى القرآن الكريم، وفى كتب الحديث المعتمدة لدى الفريقين. وهو يرى -ومعه حق- أن التوصل إلى عقيدة مشتركة فى هذا الأمر يعتبر خطوة مهمة لجمع الصف الإسلامى.

* * * * *

على أى حال.. أظن أن أخطر المحاولات الفقهية باتجاه التقريب تجلت فى اقتراح الإمام الخومينى قبيل وفاته حين قال: إن خط التقسيم المشروع بين المسلمين فى عصرنا هو بين أصحاب الإسلام الحمدي وأصحاب الإسلام الأمريكانى، وكانت هذه الدعوة تتضمن تجاوز الخلاف الموروث بين الشيعة والسنة، لكى يصبح الخلاف بين المسلمين المساييرين للمستكبرين فى سياساتهم وأنماط حياتهم (أيا كانت مذاهبهم)، وبين المسلمين المجاهدين (أيا كانت مذاهبهم أيضا)، ويلاحظ أنه وصف هؤلاء بأصحاب الإسلام الحمدي أى وقف عند الرسول عليه الصلاة والسلام الذى يلتقى عنده كل المؤمنين بالإسلام.

ولكن ثبت -كما قلت- أن هذا الأمر يتطلب مزيدا من الجهد والوقت.. وعلى أى حال فإن الخطر فى هذه الجبهة لا يهدد الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى داخلها، حيث يشكل الشيعة (من المذهب الجعفرى) الأغلبية الساحقة، ولكن تكمن أهمية هذا

الأمر فى تعميق التلاقى والتحالف بين إيران وجمهور السنة خارجها (وهم غالبية المسلمين).

توحيد الأمة: الحوزة والجامعة

ولكن خطر الانقسام فى الداخل يكمن فى الانقسام بين أهل الحوزة (أى أصحاب العلم الإسلامى التقليدى) والجامعات (التي تدرس علوماً عصرية غربية).. الأولون حفظوا الإسلام وصانوه طوال قرون، ولكن تجمد أغلبهم عند الكتب القديمة وغرقوا فى الفرعيات.. والفريق الثانى يدرك خطورة التخلف العلمى والاقتصادى، ولكن ثقافته الغربية لم تجعله يصل إلى أن التقدم المطلوب لامتنا يتطلب معرفة عميقة بالإسلام.. لقد انقسم عقل الأمة بين الفريقين وانشقت شخصيتها، وكان الإمام الخومينى يدرك أن النهضة الإسلامية الحققة لا تتحقق إلا إذا عاد التكامل بين الفريقين، فنبذ كل فريق ما يعوق بصيرته عن رؤية الحق الواحد، وأخذ كل ما ينقصه من العلم النافع عند الفريق المقابل. كان الإمام الخومينى يقول «لتسع الجامعة فى تحكيم ارتباطها بالفيضية (أى بالحوزة)، ولتسع الفيضية كذلك لتقوية علاقتها بالجامعة».

وقد لجأت قيادة الإمام الخومينى إلى كل السبل التى ظنها مفضية إلى هذا الهدف، فاستخدم كل نفوذه لدفع التكامل والتفاعل سياسياً وفكرياً. فمن الناحية السياسية أصر فى البداية على منع علماء الحوزة من احتكار المناصب القيادية فى الدولة (رغم دورهم الأبرز فى إنجاح الثورة)، وقد قيل لى إن الشهيد آية الله بهشتى (وكان مثقفاً لامعاً ومقرباً من الإمام) نقل إلى آية الله الخومينى طلب البعض إليه ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، ولكن القائد رفض هذا الطلب، ودفع بكل قوة أبو الحسن بنى صدر (أستاذ الاقتصاد من فرنسا)، حتى نجح بأغلبية كبيرة، ولكن أثبتت التجربة أنها سابقة لأوانها، ومع تداعى الصدمات والتحديات عدل الإمام الخومينى عن رأيه فى إبعاد علماء الحوزة من منصب الرئاسة، ومنذ

عام ١٩٨١ (حين انتخب السيد الخميني لرئاسة الجمهورية) توالى على رئاسة الجمهورية بعد السيد الخميني، حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رافسنجاني، ثم الآن حجة الإسلام والمسلمين السيد خاتمي.. ولكن مع تزايد تدريجي في وزن السياسيين خريجي الجامعات في كل مؤسسات الدولة (وهو التطور الذي عكست اكتماله انتخابات الرئاسة الأخيرة).

وقد ذكرنا أن دفع هذا التفاعل والتكامل كان يتم عبر مختلف السبل، ومؤكد أن دفع الحوار الفكري المباشر داخل الحوزة وداخل الجامعة ثم بين الاثنين، كان خطوة مقدرة، ولكن هذا الأمر كان في البدايةً بالغ العسر، بسبب تعصب كل فريق لما نشأ عليه ولما وجد عليه أسلافه.. ولذا تطلب الحال إجراءات فوقية انتقالية تمنع الكيد والأذى وإن لم تحقق التفاعل الصحي الذي كان مرجوا. لقد أوقفت الدراسة في الجامعات لتنقية المناهج ومنع انحرافاتھا الظاهرة، وفي المقابل لم يكن واردا ولا معقولا اتخاذ إجراء مشابه في الحوزات، فتثبيت الصبغة الإسلامية للجمهورية (التي أيدها الشعب بنسبة ٩٥٪ في استفتاء عام حر) جعل دور علماء الإسلام في هذه المهمة المقدسة ضرورة، حتى إن كان فكر أغلبهم في البداية متجمدا، ولكن هذا لم يعفهم من تدخل الإمام الخميني المباشر بإصدار فتاوى ومقترحات تحمل وزنه وتأثيره الغالب.. ومن ذلك أراؤه حول ولاية الفقيه التي أشرت إليها.. وقد يبدو لنا غريبا أن فتواه بحلة الموسيقى والشطرنج لاقت ضيقا شديداً من أغلب العلماء، ولكن كان هذا ما حدث، وكان هذا أيضاً ما توقعه، ولذا آخر صدور هذه الفتوى (منعا للفتنة) إلى قبيل وفاته، وهذا يعكس كيف كان تطوير الفكر الحوزي بالغ الصعوبة، حتى في الأمور التي تبدو لنا بديهية!

لقد بذلت جهود صعبة لمحاربة الجمود والتقليد الأعمى: تقليد الغرب أو تقليد القدماء، ولكن كانت النتائج في البداية محدودة، ولذا أقيمت إلى جانب المؤسسات التقليدية مؤسسات جديدة تتعهد الشباب بتربية حديثة. بدأت العملية بإنشاء

جامعة الإمام الصادق في طهران.. وبعد أعوام طويلة نشأت في قم كذلك مؤسسات يرأسها آيات الله المجددون (وإن ظلت من الناحية الإدارية في نطاق الحوزة)، وأذكر منها «مؤسسة الإمام الخوميني للدراسات والتعليم» التي يقودها آية الله مصباح اليزدي، فهي تنافس جامعة الإمام الصادق في السعي لتخريج شباب مسلم ينشأ منذ البداية منفتحاً على مشاكل العصر. إنهم يدرسون الفلسفة الإسلامية والغربية والعرفان والشريعة والقانون والسياسة وعلم الإدارة.. إلخ.

إن هاتين المؤسستين تقبلان الطلاب المتفوقين بعد اختبارات دقيقة، وهما تعدان أنبه العقول ليعملوا في وظائف الحكومة المختلفة. وقد انتشر خريجو جامعة الإمام الصادق بالذات على نحو واسع (لأنها الأقدم).. ولكن بعد كل هذه الأعوام، لم تعد هذه الجامعة ولا مؤسسة الإمام الخوميني تحتكران تدريس المناهج وفق اجتهاد إسلامي جديد، فقد انتشر هذا المنحى (بدرجة أو أخرى) في كل الجامعات، وأصبح، حاكماً في مراحل التعليم الأخرى.

* * * * *

وقد رأيت فعلاً نتائج هذا التحول الجبار في البناء الثقافي والاجتماعي، ففي كل الوزارات التي زرتها في رحلتي الماضية لإيران لاحظت أن جيلاً جديداً من هؤلاء الإسلاميين المعاصرين أصبح يحتل أغلب المواقع العليا.. وحين سألتوني في الجمهورية الإسلامية أثناء تلك الزيارة: ما لاحظتك الأولى على إيران بعد زيارتك الأولى (عام ١٩٨٩)؟ قلت إن ملاحظة هذا التجدد في بناء الدولة على يد جيل يمثل التوليفة المطلوبة (من التمسك بثوابت الإسلام مع مرونة الفهم للمشاكل الحالية) هو أهم ملاحظة، وقد وافقوني على هذا.

* * * * *

وينقلنا هذا إلى أن حالة الحوار لتوحيد شخصية الأمة وهويتها لم تكن مجرد نقاش في غرف مغلقة، ولم تكن كذلك مجرد تعديل في الثقافة العامة أو مناهج

التعليم (مع أهمية هذا كله)، فقد دفعت قيادة الثورة كل أبنائها فى أتون المشاكل الساخنة لكى يتعاونوا فى إيجاد الحلول الملائمة لها، وأصبح الكل مضطرا فى ضوء هذا الدفع العملى إلى تغيير بعض أفكاره.. خريجوا الحوزات وخريجوا الجامعات اجتمعوا معا فى مجلس الوزراء وفى كل مستويات الإدارة الحكومية، وكذلك فى الجيش والأجهزة الأمنية، وفى مجلس الشورى الإسلامى.. لقد تحقق الكثير من خلال هذا التعاون المباشر والتلاحم، ولكن ظل هناك بطبيعة الحال محافظون يتعثرون فى ملاحقة متطلبات العمل والتغيير.

والتغيير المطلوب بحثه ليس فى إدارة الدولة وحدها، فالتغيير الشامل الذى لبس الأمة كان أساسا فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهنا أيضا ظهر المتدافعون وظهر المحافظون.. فنحن نسمع مثلا عن «البازار»، ورجال هذا «البازار»، -أى السوق- هم التجار التقليديون الذين ألفوا تحقيق أرباحهم فى اقتصاد لا يعرف التوسع، وهؤلاء هزت التنمية الحالية المتسارعة قيمهم وعلاقاتهم التقليدية مع الناس ومع علماء الإسلام المحافظين، فتألف من الفريقين تحالف يسعى إلى إبطاء التنمية، ولكن فى مواجهة هؤلاء ظهر الفنيون والإداريون المسلمون الجدد، وظهر رجال الأعمال الصناعيون الجدد الذين ارتبطوا ببرنامج رافسنجاني من أجل التنمية المستقلة عالية المعدلات (الخ...الخ).

نجاح خاتمة استمرار للثورة بكفاءة أعلى

خلاصة القول إن الجمهورية الإسلامية فى إيران دخلت مرحلة تخالف ما سبقها، وإن بنت عليه.. وعلى رأس هذه المرحلة نخبة جديدة، لا يغلب عليها علماء الإسلام باعتبارهم المتخصصين وحدهم فى العلم الإسلامى، فقد مضت مرحلة التثبيت الأولى للهوية الإسلامية، وأصبح المطلب الآن، وبعد شيوع العلم الإسلامى، أن يتصدر للقيادة الأتقى والأبرع، سواء أكان من خريجى الحوزة أم خريجى الجامعات، فبعد كل ما جرى من تفاعل وتكامل أصبح طبيعيا أن يشارك علماء

الحوزة بقدر ما يمكن أن يسهموا به فى الإدارة السياسية الناجحة.. وهذا ما عبرت عنه نتائج الانتخابات العامة لرئاسة الجمهورية، فهى لم تكن تمردا على علماء الإسلام، من حيث هم علماء إسلام، ولكن كانت تمردا على جمود الكثيرين، ودعوة لمزيد من الحيوية فى قيادة الأجهزة التنفيذية والأنشطة الاقتصادية، ويجب أن نتذكر أن خاتمى (الواسع الأفق) من خريجى الحوزة.

ونتايج الانتخابات لم تكن كذلك تمردا للشباب على الجيل صاحب السابقة فى الجهاد قبل الثورة وأثناءها، فمن ناحية لايعتبر الرئيس الجديد خاتمى شابا بعيدا عن تاريخ الثورة الإسلامية وجهادها، وكذلك مؤيدوه الأساسيون، ومن ناحية أخرى فإن الشباب فى إيران قد امتحنوا بدورهم بالحرب وابتلاء الصبر على مشاق البناء، فلهم بالتالى مثل ما لسابقيهم فى الجهاد.. إن تأييد الشباب والنساء لخاتمى هو جزء من الوعى العام بضرورة التجدد وتولية من يستحق، وقد اشترك فى هذا جمهور الشباب والنساء إلى جانب الشيوخ وعلماء الإسلام الذين أثبتوا استيعابهم للخبرة، وأصبح من حقهم بالتالى أن يواصلوا المسيرة من مواقع قيادية.

ويجب أن نضيف هنا أن قدر الله أبقى على قمة السلطة فى الجمهورية الإسلامية قيادتين تاريخيتين هما آية الله الخميني، وحجة الإسلام هاشمى رافسنجاني (أفلت كل منهما من محاولة اغتياله بمعجزة).. وكل من القائدين تجسيد للجمع بين الإيمان الدينى، والزهد، والثقافة الإسلامية، وبين الكفاءة العليا فى التخطيط السياسى والإدارة.. إنهما تجسيد للنموذج المطلوب لقيادة الجمهورية الإسلامية بتحدياتها المعاصرة.. ومن خلال ذلك حصل الرجلان على تأييد جماعى، منذ وفاة الإمام الخومينى وحتى الآن.. وبمقتضى هذه الخصال التجديدية الأصيلة فإنهما سعيا دائما فى اتجاه توحيد الأمة الإيرانية عبر التفاعل بين أصحاب

الثقافات المتخالفة، وعبر انتصار للتجدد من خلال الحوار والعمل.. ولولا هذا السير على منهج الإمام الخميني لما تحقق في إيران ما تحقق.

لقد مرت الثورة الإسلامية بمراحل عديدة، ورغم الصعاب التي قامت في كل مرحلة، فإن الجمهورية الإسلامية التزمت منذ يومها الأول بضمان أوسع مشاركة جماهيرية في إقرار السياسات عبر مؤسسات دستورية راسخة، وقد فعلت الجمهورية الإسلامية ذلك رغم كل الظروف الصعبة التي أحاطت بها، وعلى عكس ما جرى في الثورات العلمانية الكبرى المعاصرة. وإذا كانت الجمهورية الإسلامية قد حققت بفضل الله استقراراً مكيناً، وحققت معجزة تنموية وقوة دفاعية مرهوبة، وإذا كانت فوق كل هذا خلقت أمة جديدة تلتف حول ثقافة إسلامية واحدة، وحول أهداف حضارية إيمانية واحدة، فإن هذا كله يزيد قدرة النظام الإيراني على تصعيد إنجازاته في المرحلة القادمة، في ضوء خبرة أعلى ومؤسسات أكفأ.

وضمن هذه المؤسسات مؤسسة «الولي الفقيه».. فهذه المؤسسة لن تكون في المرحلة القادمة معرضة للإلغاء، إذ يظل دورها رئيسياً في ضمان الالتزام بالمنهج الإسلامي الذي يقود الأمة وأجهزتها السياسية والتنفيذية، وقد جرى قبل الانتخابات العامة دعم هذه المؤسسة من خلال تعيين الشيخ رافسنجاني على رأس هيئة معتبرة تكون معينة للقائد الخاميني ومشيرة قبل اتخاذه القرارات العليا. وبالنسبة للرئيس المنتخب السيد خاتمي، فإنه مقدر لدور الفقيه في ضمان الالتزام الإسلامي للدولة، وقد سمعته يعبر عن ذلك بأن «الولي الفقيه هو الجسر الذي يصل بين الإسلام والجمهورية».

ومفيد أن نذكر أن السيد خاتمي ليس من المعتدلين كما يشاع (خاصة ومصطلح المعتدلين أصبح سيئ السمعة حسب تفسيراته الأمريكية الشائعة عندنا)، فقد كان قيادياً في «روحانيون مبارز»، وهي هيئة العلماء الإسلاميين التي انشقت عن التنظيم الأم «روحانيات» على أساس أنهم (أي روحانيون) الأكثر راديكالية

والأقرب إلى خط الإمام الخميني، وبالمناسبة فإنهم حين انشقوا وأعلنوا تنظيمهم المستقل (١٩٨٥) أصدر الإمام الخميني بيانا يدعمهم.

خاتمي ليس معتدلا إذن وفق المصطلح الأمريكي (أي ليس متساهلا في الموقف من الشيطان الأكبر أو في الإصلاح الثوري لشئون الأمة)، فهو تاريخيا مع استمرار الموقف الثوري ضد دول الاستكبار.. وقد كان مع زيادة سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، ومع المساندة القصوى للمستضعفين.. إلا أن أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم ميرموسوي (رئيس الوزراء خلال الحرب العراقية الإيرانية) طوروا أفكارهم في التنظيم الاقتصادي وأصبحوا مؤيدين لما قام به الرئيس السابق رافسنجاني.. ولذلك لم يشمل البرنامج الانتخابي لخاتمي بنودا اقتصادية، اكتفاء بتأييد سياسات رافسنجاني (على عكس ما فعله منافسه ناطق نوري الذي عارض).. وقد أكسبه هذا دعم الجماهير التي أصبحت فخورة بانجازات رافسنجاني بعد أن بانت نتائجها.. ولكن البرنامج الذي جعل خاتمي محل إجماع كان يركز على زيادة الحريات السياسية والفكرية وفتح الطريق بدرجة أوسع للوصول الأكفأ إلى مواقع السلطة والقرار.. وهذا وذاك كان يلبي حاجات التغيير المطلوبة، وكما يتطلع إليها الشباب والنساء والمثقفون وكل أبناء الأقليات (العرقية والمذهبية) التي كانت محل ريبة وتهميش نسبي في مراحل الثورة السابقة.

وكل هذا البرنامج المركز على التنمية السياسية (كما يقول)، وعلى إعادة تشكيل النخبة الحاكمة، لا يتعارض -كما أشرت- مع توجهات القائدين التاريخيين للدولة الإسلامية في مرحلة ما بعد الخميني.. ولكن مؤكداً أن الشعب الذي دخل الساحة بقوة من خلال الانتخابات الحرة، والذي أدخل معه السيد خاتمي، سيكون عامل ضغط مؤثرا من أجل الإسراع بالتطوير المطلوب.. والحقيقة أنه حضور وضغط جاء والحمد لله في الوقت المناسب، ولكن لا أظن مع هذا أن مؤسسة الولي الفقيه ستسمح بأن يصل ضغط بعض الفئات المتطرفة إلى تهميش دور المحافظين

الذين سقطوا فى انتخابات الرئاسة، فالمبدأ الحاكم فى إدارة السياسة الإيرانية يحرص على استمرار التعددية ويحرص على التوصل إلى وفاق قومى عام من خلال الصبر والتنازلات المتبادلة.

إن نتائج الانتخابات الرئاسية جاءت نتيجة لتفاعلات طويلة أدت إلى بلورة وحدة عقلية ونفسية للغالبية العظمى من الشعب الإيراني، وقد انعكس هذا فى نسبة الأصوات الكبيرة التى حصل عليها ممثل التجديد خاتمى، وهذه الوحدة للكلمة على أساس التجديد ترعاها القيادة العليا دعماً وتطويراً لكل ما أنجزته الثورة.. فكيف يتصور البعض أن ما حدث فى الانتخابات قد يحدث ضعفاً أو انحرافاً عن المسار؟! هذا كما ذكرت سابقاً مجرد هذيان!

إيران الإسلامية الآن سياسياً فى أقوى حالاتها والحمد لله.

أقول قولى هذا ثم أتساءل: أين حكومة مصر من كل هذه التطورات الجبارة فى إيران؟! هل هناك من يدرسها؟ وهل هناك من يفكر فى الاستفادة منها كي نخرج من الضياع الذى نحن فيه؟! أسأل الله أن يهدى قومى.

* * * * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة
- بين يدى الكتاب.....	
٥	
* الجزء الأول	
الرحلة الأولى	
- ماذا فى إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟ (١).....	
٩	
- ماذا فى إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟ (٢).....	
٢٣	
- ماذا فى إيران الإسلامية بعد وقف القتال؟ (٣).....	
٣٩	
* الجزء الثانى	
- لكن خطبة الجمعة دعاء لقمة العرب وشرحا لغدر اليهود.....	
٥٣	
- معجزات الثورة الإسلامية فى إيران	
وانجازاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.....	
٦٧	
- فى مواجهة إسرائيل.. هل نختار نموذج المكسيك؟ أم نموذج إيران؟.....	
٨٧	
* الجزء الثالث	
الرحلة الثانية	
- أهم من الإنجازات المادية فى إيران.. ماذا جرى للناس؟ وماذا جرى للفقهاء؟.....	
١٠٧	
- فى إيران الإسلامية يربون إنسانا متدينا	
يصمد فى النزال ويندفع فى البناء.....	
١٢٥	
- القيادة الإيرانية تحظى بقبول عام لعلمها وشجاعتها.. وأيضا لزهدها.....	
١٣٩	
الرحلة الثالثة	
- بعد الانتخابات الإيرانية.. قيادة أقوى وإنطلاق سياسى واقتصادى أكبر.....	
١٥١	

* * * * *

رقم الإيداع: ١١٧٧٣ / ١٩٩٧

الكتاب والمؤلف

الأستاذ عادل حسين مفكر إسلامي له مكانه مقدرة بين المثقفين في مختلف الأقطار العربية، وهو صاحب دراسات وكتابات مهمة في الأمور السياسية (المحلية والعربية والدولية، وكذلك في الأمور الاقتصادية والاجتماعية)، وكلها من منظور الإسلام ومخططات نهضته.. والأستاذ عادل يشغل الآن موقع «الأمين العام لحزب العمل».

وهذا الكتاب يقدم للقارئ «الجمهورية الإسلامية في إيران»، في وقت أصبح معروفا أنها نجحت بفضل الله في الوصول إلى درجة رفيعة من القوة (سياسيا واقتصاديا وعسكريا)، والجمهورية الإسلامية تضع هذه القوة في كفئتنا ونحن نواجه الحلف الأمريكي-الصهيوني، وبالتالي أصبح واجبا أن نزيد معرفتنا بما جرى ويجري داخل هذه الجمهورية المجاهدة.. إن هذا الكتاب يصدر في الوقت المناسب.

والكتاب حصيلة دراسات شاملة وعميقة للكتب والتقارير الصادرة من أصدقاء الجمهورية الإسلامية وأعدائها.. وإلى جانب هذا فإن المؤلف استكمل تحليلاته وتقديراته عبر دراساته الميدانية داخل إيران، والتي حاور أثناءها كبار المسؤولين والفقهاء والمتخصصين.. ويثبت كل ما جاء في الكتاب قدر الجهود الهائلة والتضحيات التي بذلها الشعب الإيراني لقيام جمهوريته، ولجعلها قلعة للإسلام والمسلمين.. ويثبت الكتاب كيف بارك الله ونصر هذه الجهود.

حقا لقد أعز الله إيران بالإسلام، وكذلك أعز الله الإسلام بإيران.



عادل حسين